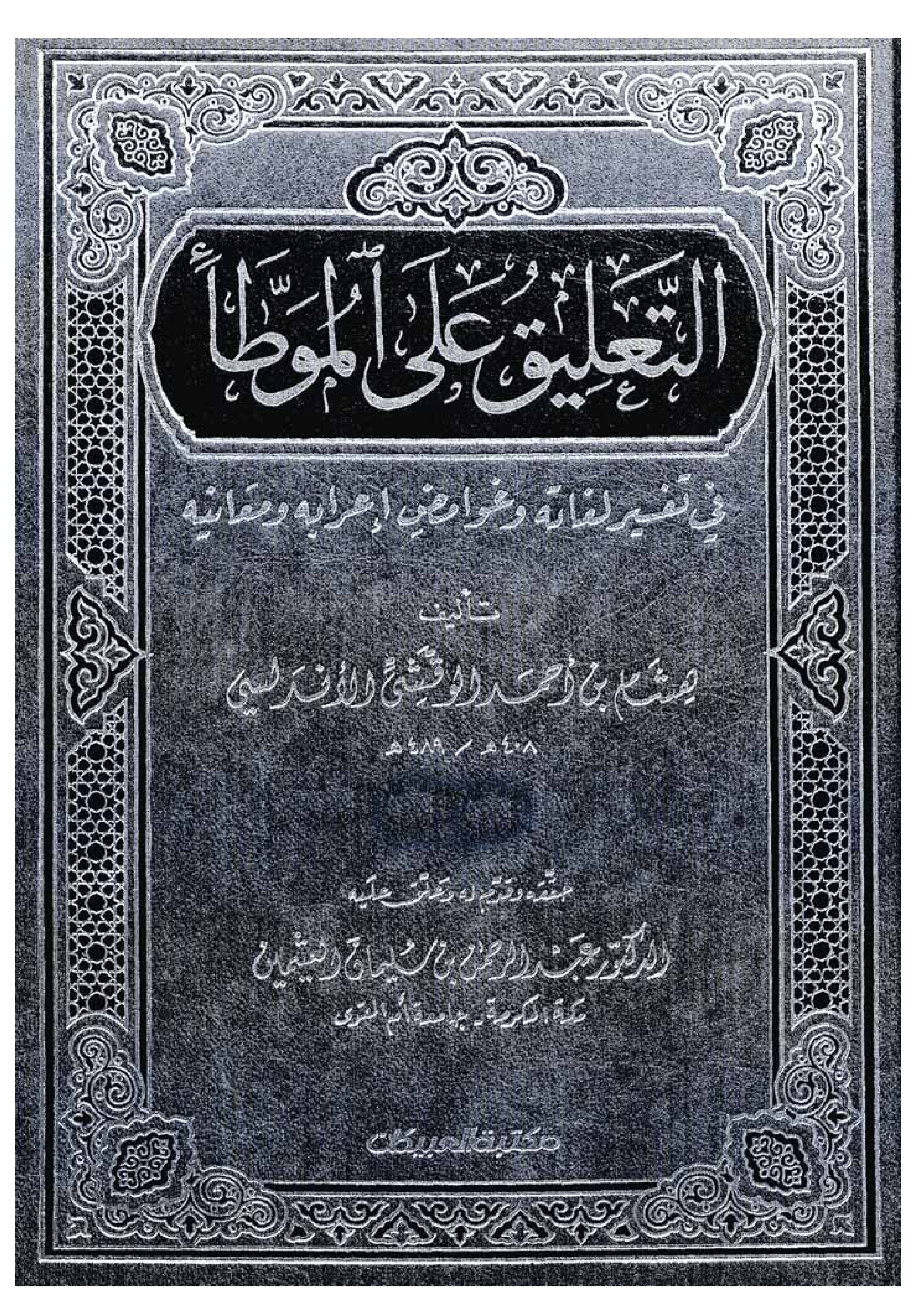
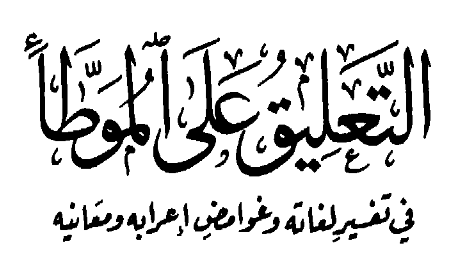


التعليق على الموطأ
في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه
تأليف
هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي
٤٠٨ هـ / ٤٨٩ هـ
حققه وقدم له وعلق عليه
الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
مكة المكرمة - جامعة أم القرى
مكتبة العبيكان


التعليق على الموطأ
في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوقشي، هشام أحمد

التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه/ تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين.- الرياض.

٤١٢ ص، ١٧ X ٢٤سم.

ردمك: ٠ - ٧٨٧ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٧٨٨ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (ج١)

١- الحديث - شرح ٢- الحديث - مسانيد

أ - العثيمين، عبدالرحمن سليمان (محقق) ب- العنوان

ديوي ٢٣٦,٤ ٢١/٣٢٥٦

ردمك: ٠ - ٧٨٧ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١/٣٢٥٦

٩ - ٧٨٨ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م

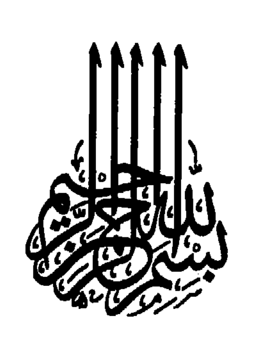
الناشــــر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩



المقدمة

الحَمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِيْن، والصَّلاة والسَّلام علىٰ أَشْرَف المُرْسَلين، نَبِيِّنَا مُحمَّدٍ وعلىٰ آله وصحبه والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وبَعْدُ: فتَعُود صِلَتي بِكِتَاب أَبي الوَلِيْد الوَقَّشِيِّ (التَّعْلِيْق علىٰ المُوَطَّأ) عَلَىٰ مَا يَزِيْد عَلَىٰ خَمسَ عَشْرَةَ سنة خلت، حيث قَرَأْتُ في فَهَارس مكتبة الأسكوريال أنَّ ضمنَ مُقْتَنَيَاتِهَا نُسْخَةٌ مِنْهُ، فَبَادَرْتُ بِطَلَبِهَا مِن هُنَاكَ، وَذٰلِكَ سنة ١٤٠٥هـ، وَأَشْفَعْتُ رِسَالَتِي بِأُخْرَىٰ حَمَلَهَا صَدِيْقنا الفَاضِل الدُّكتور عبدالله بن سُلَيْمَان الجَرْبُوع، وَكَانَ مُسَافِرًا إلىٰ هُنَاكَ، فتَفَضَّلَ مَشْكُوْرًا بإِحْضَارِهَا، فَأُسَجِّلُ لَهُ هُنَا شُكْرِي وَتَقْدِيْرِي، ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَىٰ كِتَابِ «مُشْكِلَات المُوَطَّأ» المَنْسُوب إلى ابن السِّيْدِ البَطَلْيَوْسِيِّ (ت: ٥٢١ هـ) (مَخْطُوطًا) وبمُقارنته بالكِتَابِ المَذْكُورِ تَبَيَّنَ لِي أَنَّه اخْتصارٌ لَهُ لاَ يَزِيْدُ علىٰ ذٰلِكَ. وَمَضَتِ الأَيَّامُ واللَّيَالِي وَأَنَا أُحَاوِلُ العُثُور عَلَىٰ نُسْخَةٍ أُخْرَىٰ؛[1] لِصُعُوبَة العَمَلِ عَلَىٰ النُّسْخَةِ الوَاحِدَةِ، مَعَ نَقْصِهَا من أَوَّلِهَا وَاضْطِرَابِهَا، مَعَ مَا فيها من التَّحْرِيْفِ والتَّصْحِيْفِ، ومع مواصلة البحث لَم أَظْفَر بِطَائِلٍ، وَعَقَدْتُ العَزْمَ عَلَىٰ العَمَلِ بِهَا، فَقُمْتُ بِنَسْخِهَا وَمُقَابَلَتِهَا، وَحَالَتْ دُوْنَ نَشْرِهَا ظُرُوف أَدَّت إلىٰ تَأَخُّرِ ذٰلِكَ، حَتَّى أَذِنَ اللهُ هَـٰذِهِ الأيَّام بالعَوْدَةِ إِلَىٰ العَمَلِ فِيْهَا، وَوَاصَلْتُ ذٰلِكَ حَتَّىٰ اسْتَوَتْ عَلَىٰ سُوْقِهَا، وَقد جَعَلْتُ العَمَلَ فِي قِسْمَيْنِ: القِسْمُ الأَوَّل (المُقَدِّمَةُ)، والقِسْمُ

---

(١) يُراجع الاستدراك والتنبيه في آخر هَـٰذِهِ المقدمة.

الثَّاني (النَّصُّ المُحقَّقِ)، وَتَشْتَمِلُ المُقَدِّمَةُ عَلَىٰ فَصْلَيْنِ: الفَصْلُ الأوَّل (التَّعريفُ بالمُؤَلِّفِ) وَتَشْتَمِلُ على عدَّةِ مَبَاحِث، ثُمَّ الفَصْلُ الثَّاني (دِرَاسَةُ الكِتَابِ) وَتَشْتَمِلُ على عدَّةِ مَبَاحِث أيضًا. وَذَيَّلْتُ الكتَاب بفهارس تفصيلية لأهمِّ مَا اشْتمل عليه الكتاب. وَقَدْ قَابَلَ مَعِي بَعْضَ أُصُول الطِّبَاعَة أَخِي الكَرِيْم الأُسْتَاذُ الفَاضِلُ نَبِيْلُ بنُ حُسَيْن الكَوْدَرِيُّ جَزَاهُ اللهُ عَنِّي خَيْرًا، وأرجو الله جَلَّت قُدْرَته أن يَحْتَسِبَ كلَّ مَا بَذَلْتُ فيه من جُهدٍ وَمَالٍ وَوَقْتٍ لي عنده أجرًا أَرِدُ عليه ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾. اللَّهُمَّ أَصْلِحْ نِيَّاتِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا، واخْتِمْ بالصَّالِحَاتِ أَعْمَالَنَا، وَاجْعَلْ عَمَلَنَا دَائِمًا لِوَجْهِكَ الكَرِيْمِ يَا رَحْمَـٰنُ يَا رَحِيْمُ.

وَكَتَبَ: **عَبْدُالرَّحْمَـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن**

مكة المكرمة: ١٥/٨/١٤٢٠هـ

جامعة أمّ القُرَىٰ ـ كلية اللُّغة العربيَّة

(الفصل الأول)

مُؤلِّفُ الكتابِ

أبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بنُ أحْمَدَ الوَقَّشِيُّ[1]

(٤٠٨ ـ ٤٨٩هـ)

ـ اسمُهُ ونسبُهُ:

هو هِشَامُ بنُ أَحْمَدَ بنِ هِشَامِ بنِ خَالِدِ بنِ سَعِيْدٍ، أَبُوالوَلِيْد[2] الكِنَانِيُّ الوَقَّشِيُّ الطُّلَيْطُلِيُّ[3]. هَـٰكَذَا جَاءَ في مَصَادِرِ التَّرْجَمَةِ، لا يَزِيْدُون على ذٰلك

---

(١) مِن مَصَادِرِ تَرْجَمَةِ أبي الوَلِيْدِ: طبقات الأمم (١١٤، ١١٥)، والأنساب للرُّشَاطِيِّ «اقتباسُ الأنْوَار...» «مُخْتصر عبدالحق الإشبيليّ (٢/ ورقة ٢٢٢) مخطوط، ومختصر الفاسي (ورقة ٩٤) مخطوط، والصِّلة لابن بشكوال (٢/ ٦٥٣، ٦٥٤)، وبغية الملتمس (٤٨٥)، ومُعجم البُلدان (٥/ ٢٣٣)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٧٨) (ط) إحسان عبَّاس، والمطرب لابن دحية (٢٢٣)، وسير أعلام النُّبلاء (١٩/ ١٣٤)، وتاريخ الإسلام (٣٢٧)، وفيات سنة (٤٨٩هـ)، الوافي بالوفيات (٢٧/ ١٤١) (نسخة الظاهرية)، ولسان الميزان (٦/ ١٩٣، ١٩٤)، وطبقات النُّحاة واللُّغويين لابن قاضي شُهبة (مخطوط)، والرَّوض المعطار (٦١١)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٢٧، ٣٢٨)، والاكتساب للخَيْضَرِيِّ (٣/ ورقة ٣٧٩) (مخطوط)، ونفح الطِّيب (٣/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٤/ ١٣٧، ١٣٨، ١٦٢، ١٦٣)، وروضات الجنَّات (٤/ ٢٣٢)، وإيضاح المكنون (١/ ٥٦٩، ٢/ ١١٧)، وهدية العارفين (٣/ ٥٠٩)، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (١/ ٤٧٩)، والذَّيل عليه للمُؤلِّفِ نفسِهِ (١/ ٦٦٢)، والحلل السندسيَّة (١/ ٤٦٥)، ومعجم المؤلفين (١٣/ ١٤٧)، والأعلام (٨/ ٨٤).

(٢) في هدية العارفين (٣/ ٥٠٩) بعد «سعيد»: «ابن الوليد» محرفة عن أبي الوليد.

(٣) تاريخ الإسلام (٣٢٧).

شَيْئًا. ومنهم مَنْ يَحذِفُ هِشَامًا الثَّانية[1]، ومنهم مَنْ يُقَدِّمُ خَالِدًا على هِشَامٍ[2]، ومنهم مَنْ يَخْتَصِرُ فَيقُوْلُ: هِشَامُ بنُ أَحْمَد الوَقَّشِيُّ[3]، أو هِشَامٌ الوَقَّشِيُّ[4] وَكُنْيَتُهُ أَبُو الوَلِيْدِ، لا أَعْرِفُ له كُنْيَةً غَيْرَهَا.

أَمَّا نِسْبَتُهُ فَيُنسَبُ أَبُو الوَلِيْدِ ثَلَاثَ نِسَبٍ هي: «الوَقَّشِيُّ» و«الكِنَانِيُّ» و«الطُّلَيْطُلِيُّ» والثَّالثةُ أَقَلُّ شُهْرَةً. والأُوْلَىٰ والثَّانيةُ استَفَاضَ ذكرُهُمَا في كُتُبِ الرِّجَالِ والتَّراجمِ والأَدَبِ والأخبارِ، وهما مُلَازِمَتَانِ لاسمِهِ وكُنْيَتِهِ في أَغْلَبِ الأَحْوَالِ.

أَمَّا «الوَقَّشِيُّ» فَنِسْبَةٌ إلى «وَقَّش» بَلْدَةٍ بنَواحِي «طُلَيْطُلَةَ»[5] على نَهْرِ تَاجَة يَبْعُدُ عَنْهَا بنَحْوِ اثْنَي عَشَر مَيْلاً، غَرْبي «طُلَيْطُلَةَ»، و«طُلَيْطُلَةُ» هَٰذِه هي أَكبرُ المُدُنِ في شَرْقِ الأَنْدَلُسِ على مَجْرَىٰ النَّهرِ، وهي كُوْرَةٌ عَظِيْمَةٌ يَتْبَعُهَا عَدَدٌ كَبِيْرٌ من المُدُنِ والقُرَىٰ، وكَانَتْ قَبْلَ الفَتْحِ الإسْلامِيِّ هِيَ عَاصِمَةُ الفِرِنْجِ «الأَسْبَان»[6].

---

(١) طبقاتُ الأمم (١١٤).

(٢) الصِّلة (٢/ ٦٥٣).

(٣) بُغْيَةُ المُلْتَمِسِ (٤٨٥).

(٤) نفح الطِّيب (٣/ ٣٧٦)، وفي لسان الميزان (٦/ ١٩٣)، قال: «الكِنَانِيُّ القَاضِي، أَبُو الوَلِيْدِ البَاجِي» وهو بلا شَكٍّ سبقُ قَلَمٍ ظاهرٍ.

(٥) يُراجع: مُعجم البُلدان (٥/ ٤٣٨)، والرَّوض المعطار (٦١٢)، قال ياقوت: «بالفتح وتشديد القاف، والشِّين مُعجمة...» وذكرا هشامَ بنَ أحمد.

(٦) يُراجع: معجم البُلدان (٤/ ٤٥)، والرَّوض المِعْطَار (٣٩٣)، قال: «وهي مركزُ بلاد الأندلس» وقال ياقوت: «(طُلَيْطُلَةُ» هَكَذَا ضَبَطَهَا الحُمَيْدِيُّ بضَمِّ الطَّاءين، وفتح اللَّامين، وأكثرُ مَا سَمِعْنَاهُ من المَغَارِبَةِ بِضَمِّ الأُوْلَىٰ وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ».

وهَـٰذِهِ النِّسْبَةُ «الوَقَّشِيُّ» لم يَذكُرها السَّمْعَانِيُّ فِي «الأنْسَاب»[1] ولا اسْتَدْرَكَهَا عَلَيْه ابنُ الأثِير في «اللُّباب»[2] ولا السُّيُوْطِيُّ في «لُبِّ اللُّبَاب»[3] ولا عَبَّاس المَدَنِيُّ فِيْمَا اسْتَدْرَكَهُ عَلَى «اللُّبِّ». وَذَكَرَهُ الرُّشاطِيُّ[4] رَحِمَهُ اللهُ ـ وكان بها جَدِيْرًا ـ في أَنْسَابِهِ «اقْتِبَاسُ الأنْوَارِ...» (مختصر عبدِالحَقِّ) وَذَكَرَ هشامَ بنَ أحمدَ وأثْنَىٰ عَلَيْه، وهُوَ كَذٰلِكَ في «مُخْتَصَر الفَاسِيِّ»[5] لأنْسَابِ الرُّشَاطِيِّ. وَنَسَبه «الوَشْقِيّ» لا «الوَقَّشِيّ»؟! سَهْوٌ مِنْهُ رَحِمَهُ اللهُ والنِّسْبَةُ الَّتِي تَلِي هَـٰذِهِ النِّسْبَة

---

(١) وكان ينبغي أن تكون في (١٢/ ٢٨٣).

(٢) وكان ينبغي أن تكون في (٣/ ٣٧١)، وقد استدرك عليه في هذا الحرف إلاَّ أنه لم يستدرك هذه النِّسبة.

(٣) وكان ينبغي أن تكون في (٢/ ٣٢١).

(٤) هو عبدُالله بنُ عليِّ بن عَبْدِاللهِ اللَّخْمِيُّ الرُّشَاطِيُّ الأنْدَلُسِيُّ (ت٥٤٢هـ)، واسمُ كتابِهِ كاملاً: «اقتباسُ الأنْوَارِ والتِمَاسُ الأزْهَارِ في أَنْسَابِ الصَّحَابَةِ وَرُوَاةِ الآثَارِ» من أجودِ ما صُنِّف في بابه، مليءٌ بالفَوَائد جدًّا، وقد اهتمَّ به العُلَمَاءُ فاخْتَصَرُوه وزادوا عليه وَنَهَجُوا على منواله. والمكان هُنَا يضيقُ عن شَرْحِ ذٰلك، وقد حَقَّقْتُ ثَلاَثَةَ أَجْزَاءٍ مِنْ مُخْتَصَرِهِ لعبدالحق الإشبيلي، وذكرتُ في هوامشه ما جاءَ في أَصْلِهِ من نُسَخٍ بقيت من الأصْلِ لا يَنْتَظِم بمجموعها عِقْدُ نُسْخَةٍ كَامِلَةٍ، وَمُعظم أوراقها مُمَزقةٌ، وَمُخَرَّقَةٌ بالأرَضَةِ مِمَّا يتعذر معه إخراجها، أسأل الله أن يعينَ على إتمامه. وترجمة الوَقَّشِيِّ موجودة في الأصل والمختصر، وليس في الأصْلِ زيادةٌ على المُختصر وَلاَ حَرْفًا وَاحِدًا. ترجمة الرُّشاطي في الصِّلة (١٩١)، وَمُعجم ابن الأبَّار (٢١٧) وغيرهما.

(٥) هو عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ الحُرَيْشِيُّ الفَاسِيُّ (ت١١٤٣هـ). يُراجع التَّعريفُ به في: «شرَّاح الموطَّأ» في مقدمة «تفسير غريب الموطَّأ» لِعَبْدِالمَلكِ بن حَبِيْبٍ التي كتبها الفقير هُنَاك. ويُراجع: مختصر الأنساب (ورقة ٩٤) يظهر أَنَّه بخَطِّهِ.

هِيَ «الوَشْقِيُّ»، وَسَقَطَتْ النِّسْبَةُ فِي «أَنْسَابِ البُلْبَيْسِيِّ» رَحِمَهُ اللهُ بسبب خَرْمٍ أَصَابَ هَـٰذَا الموضع. وَهُوَ يَدْخُلُ في مُخْتَصَرَاتِ كِتَاب الرُّشَاطِي. وفي كِتَابُ «الاكْتِسَابِ في الأنْسَابِ» للخَيْضَرِيِّ[1] ذَكَرَ النِّسْبَةَ وَذَكَرَ أَبَاالوَلِيْد، وَنَقَلَ كَلاَم الرُّشَاطِيِّ رَحِمَهُمُ اللهُ.

وأمَّا النِّسْبَةُ الثَّانِيَةُ: «الكِنَانِيُّ» فَنِسْبَةٌ إِلىٰ القَبِيْلَةِ العَرَبِيَّة المَعْرُوْفَةِ[2]، وَهُو يَنْتَمِي إِلَيْهَا أَصَالَةً لاَ وَلاَءً، وَلَمْ نَجِدْ مَنْ رَفَعَ نَسَبَهُ بِالآبَاءِ والأَجْدَادِ إلى أيِّ من أَفْخَاذِ كِنَانَةَ وَبُطُونِهَا، قَالَ المَقَّرِيُّ في «نفح الطِّيب»[3]: «أَمَّا المُنْتَسِبُون إِلَىٰ عُمُومِ كِنَانَة فَكَثِيْرٌ، وجُلُّهُمْ في طُلَيْطُلَةَ وَأَعْمَالِهَا، وَلَهُم يُنْسَبُ الوَقَّشِيُّونَ الكِنَانِيُّون الَّذِيْنَ منهم القَاضِي أَبُو الوَلِيْدِ، والوَزِيْرُ أَبُو جَعْفَرٍ. ومنهم أَبُو الحُسين ابنُ جُبَيْرٍ العَالِمُ صاحبُ «الرِّحْلَةِ». . . » وفي تَرْجَمَةِ ابنِ جُبَيْرٍ قال المَقَّرِيُّ[4]: «. . . وهو من وَلَدِ ضَمْرَةَ بنِ بَكْرِ بنِ عبدمَنَافِ بنِ كِنَانَة» وَجَدُّ ابنِ جُبَيْرٍ الدَّاخِلُ إلى الأَنْدَلُسِ اسمُهُ عبدُالسَّلاَمِ، كَذَا رَفَعَ نَسَبَهُ إليه لِسَانُ الدِّيْنِ ابنُ الخَطِيْبِ في «الإحاطة»[5]

---

(١) هو مُحمَّد بن مُحَمَّد بن عبدالله الخَيْضَرِيُّ الشَّافعيُّ (ت٨٩٤هـ) ومن كتابه «الاكتساب في الأنساب» نسختان منهما نسخةُ جزآه الأولُ والثَّالثُ بخطِّه رَحِمَهُ اللهُ. أخباره في: الضَّوء اللَّامع (٢/ ١١٧)، والدَّارس في تاريخ المدارس (١/ ٧)، والرسالة المستطرفة (٩٤). يُراجع: الاكتساب (٣) ورقة (٣٧٩).

(٢) جمهرة النسب لابن الكلبي (١٣٤)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (١٨٠).

(٣) نفح الطيب (٢/ ٢٩١).

(٤) نفح الطيب (٢/ ٣٨١).

(٥) الإحاطة في أخبار غرناطة (٢/ ٢٣٠، ٢٣١)، وعنه في الحُلل السُّندسيّة، ونفح الطيب (٢/ ٣٨١).

قَالَ: دَخَلَ جَدُّه عبدُالسَّلام بنُ جُبَيْرٍ في طالعةِ بَلْجِ بنِ بشرٍ[١] بن عياضٍ القُشَيْرِيِّ في محرم [سَنَةَ] ثَلاثٍ وعِشْرِيْنَ وَمَائة، وَكَانَ نُزُوْلُهُ بكُوْرَةِ شَذُونَةَ، وهو من وَلَدِ ضَمُرَةَ[٢] بنِ كِنَانَةَ بنِ بَكْرِ بنِ عَبْدِمَنَافِ بنِ خُزَيْمَةَ بنِ مُدْرِكَةَ بن إلياس بن مُضَر بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنَان، بَلَنْسِيُّ الأَصْلِ، ثُمَّ غَرْنَاطِيٌّ الاستِيْطَانِ شَرَّقَ وغَرَّبَ، وَعَادَ إلى غرْنَاطَةَ».

أَقُولُ ـ وَعَلَىٰ اللهِ أعْتَمِدُ ـ: هل الوَقَّشِيُّون من بني ضَمُرَةَ أَيْضًا، وهل هُم من وَلَد عَبْدِالسَّلاَم المَذْكُوْرِ؟! فَبَيْنَ آلِ الوَقَّشِيِّ وآلِ جُبَيْرٍ مَعَ الانْتِمَاءِ إلىٰ القَبِيْلَةِ صِلَةُ مُصَاهَرَةٍ كَمَا سَيَأْتِي في مَوْضِعِه ـ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ ـ.

وَمِنْ تَمَامِ الفَائِدَةِ؛ أَقُولُ ـ وَعَلَىٰ اللهِ أَعْتَمِدُ ـ: إنَّ هـٰذِهِ النِّسبَةَ «الوَقَّشِيُّ» تَكُوْنُ نِسْبَةً إلىٰ قَبِيْلَةٍ، فقَد ذَكَرَ الرُّشَاطِيُّ في «أَنْسَابِهِ» عن الزُّبَيْدِيِّ في «مختصر العَين» بَنُو وَقَّش قَبِيْلَةٌ من الأنْصَارِ[٣] قال أَبُو مُحَمَّدٍ الرُّشَاطِيُّ: هُوَ وَقَّشُ بن زُغْبَةَ ابن زَعُوْرَا بن عبدِالأشْهلِ، وَقَد رَفَعْنَا نَسَبَهم في بَابِ «الأَشْهَلِيِّ»، مِنْهُمْ: رفاعةُ ابنُ وَقَّشٍ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وسَلَمَةُ بنُ سَلاَمَةَ بنِ وَقَّش، شَهِدَ بَدْرًا، وقُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَخُوْهُ: عَمْرُو قُتِلَ يومَ أُحُدٍ، وعَبَّادُ بنُ بِشْرِ بن وَقَّشٍ، كَانَ فيمن قَتَلَ كَعْبَ ابنَ الأَشْرَفِ. وفي «هَمْدَانَ» وَقَّشُ بنُ قسم بن مُرهبة بنِ غَالبِ بنِ وَقَّش

---

(١) لها ذكر في الذيل والتَّكملة (١/ ٦٥٩)، والحلة السِّيَرَاء وغيرهما.

(٢) تحرَّفت في الحلل السُّندسيَّة إلى «حمزة».

(٣) اقتباس الأنوار ومختصراته، في المواضع السَّابقة في تخريج مصادر التَّرجمة. ويُراجع: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (٤٧١)، والاشتقاق لابن دريد (٤٤٤)، ومختصر العين (١/ ٥٨٨)، والمحكم (٦/ ٣١٩)، والتاج: (وقش).

القاضي، يكنى أباذَرٍّ، روى عن أبيه ذَرٍّ، وسَعِيْدِ بنِ جُبَيْرٍ. . . ثمَّ قَالَ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ولا أَرَىٰ لِهَـٰذين نِسْبَةً».

وأمَّا النِّسبةُ الثَّالثةُ: «الطُّلَيْطُلِيُّ» فَهَـٰكَذَا نَسَبَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[1]، قَالَ: «ويُعْرَفُ بـ«الوَقَّشِيِّ» وقوله هَـٰذَا يدلُّ على أَنَّ «الطُّلَيْطُلِيَّ» غيرُ مَعْرُوْفَةٍ ولا مَشْهُوْرَةٍ، وهَـٰذَا صَحِيْحٌ، وَإِنْ نُسِبَ كذٰلك في «نَفْحِ الطِّيْبِ»[2] أيْضًا.

مَوْلِدُهُ:

اتَّفق المُؤَرِّخُون عَلَىٰ أَنَّ أَبَا الوَلِيدِ الوَقَّشِيَّ وُلِدَ سَنَةَ (٤٠٨هـ) ولا أَعْلَمُ خِلاَفًا في ذٰلِكَ، ولم تُفْصِح المَصَادِرُ العَرَبِيَّةُ القَدِيْمَةُ الَّتِي وقفتُ عليها عن مكان مولده[3]، فمن الخَطَأ الظَّنُّ والتَّخمينُ في شيءٍ لا يمكنُ أن يُفصحَ عنه إلاَّ نَصٌّ صَرِيْحٌ مَنْقولٌ يَصحُّ أَنْ يُعَوَّلَ عليه ويُستندَ إليه. وَقَد تَحَرَّفَتْ سنةُ ميلادِهِ في كتابِ «رَوْضَاتِ الجَنَّات»[4] للخَوانْسَارِيِّ بسُقوط الصِّفرِ بينَ الرَّقمين أربعة وثمانية، فغلَّطه الأُسْتاذُ ظُهُوْرُ أَحْمَد مُحَقِّقُ «طُرَرِ الكَامِلِ» واحْتجَّ عليه بأَنَّ العَرَبَ لم يَدْخُلُوا الأنْدَلُسَ قَبْلَ سَنَةِ (٩٢هـ) وَجَعَلَ من الأمْرِ الهَيِّنِ قَضِيَّةً، والأَمْرُ أَيْسَرُ من ذٰلِكَ، ولا يَحْتَاجُ مِثْلُ هَـٰذَا إلى رَدٍّ وَدَفْعٍ؛ لأنَّ التَّحْرِيْفَ فيه واضِحٌ، تَكْفِي الإِشَارَةُ إليه، ولو أهمَلَهُ أصلاً، ولم يعتدَّ به لكانَ أجملَ وأليَقَ.

---

(١) تاريخ الإسلام (٣٢٧)، وفيات سنة (٤٨٩هـ)، وسير أعلام النُّبلاء (١٩/ ١٣٤).

(٢) نفح الطِّيب (٤/ ٣٠٦).

(٣) ذكر الأستاذ خير الدِّين الزِّركلي في الأعلام (٨/ ٨٤) أنَّه وُلِدَ بوَقَّش، ولم يذكر المصادر التي ذكرت ذٰلك؛ لذا لا يلزم قبوله.

(٤) روضات الجنات للخوانساري (٤/ ٢٣٢).

وذكر صاحبُ «رَوْضَاتِ الجَنَّاتِ»[1] وفاةَ أبي الوَليد وجعلها سنة (٤٧٨هـ) وهو خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وليس بتَحْرِيْفٍ، وَكِتَابُ «الرَّوْضَاتِ» المَذْكُورُ لا يَحْسُنُ الرُّجوعُ إليه، ولا النَّقْلُ عَنْهُ؛ لأنَّ مؤلِّفَهُ كَثِيْرُ الأَخْطَاءِ، كَثِيْرُ التَّحْرِيْفِ، تَتَدَاخَلُ فيه المَعْلُوْمَاتِ، وَمَعَ هَـٰذَا هُو مُتَأَخِّرٌ (ت١٣١٣هـ) فلا جديدَ في مصادِرِهِ عن المُتَقَدِّمين عَامَّةً، والأندَلُسيِّن خَاصَّةً.

وَوَقَعَ في كلامِ الأُستاذ ظُهُور أحمد تناقضٌ في مكان ميلاده لم يَتَفَطَّنْ له فقال في أول مبحث مولده: «إِنَّ المَصَادِرَ الَّتِي وَصَلَت إِلَيْنَا والَّتي اسْتَطَعْنَا أَنْ نَسْتَفِيدَ مِنْهَا فِي تَرْجَمِةِ الوَقَّشِيِّ لا تُصَرِّحُ بالمكان الذي وُلِدَ به. . . .» وهَـٰذَا كَلامٌ جَيِّدٌ صَحِيْحٌ إِلى حدٍّ ما، لكنَّه عاد إلىٰ نَقْضِهِ حيثُ قَالَ ـ بَعْدَ أَسْطُرٍ ـ: «إِنَّمَا مَسْقَطَ رَأْسِهِ هِيَ مَدِيْنَةُ (وَقَّش) الَّتِي كَانَتْ دَارَ الوَقَّشِيِّيْنَ الكِنَانِيِّينَ الفُضَلاَء الأعْيان، وَأَحَالَ إِلى «نَفْح الطِّيْبِ».

أقول ـ وعلَىٰ الله أعتَمِدُ ـ: إِذَا كانَت المَصَادِرُ لا تُصرِّحُ بالمَكَانِ الَّذي وُلِدَ فيه فَمِنْ أَيْنَ عَلِمَ الأُسْتاذُ ـ حفظه الله ـ أنَّ مدينةَ «وَقَّش» هي مَسْقَطُ رأسه؟! وكون «وَقَّش» دارَ الكنانيين الفُضَلاَء الأعيان ـ كَمَا يَقُولُ المَقَّرِيُّ في «نَفْح الطِّيْبِ»[2] ـ لا يَلْزَمُ منه أن يكونَ أبُوالوَلِيْدِ مولودًا فيها؟! وَصَاحِبُ «نفْحُ الطِّيْبِ» لَمْ يَقُلْ: إنَّها مَسْقَطُ رَأْسِهِ؟!.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) نفح الطِّيب (٢/ ٢٩١).

وَأَعَادَ الأُسْتَاذُ ظُهُورٌ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ تأْكِيْدَ ذْلك ثانيةً فقَالَ[1]: «وَكَانَ يُعرَفُ دائمًا بـ«الوَقَّشِيِّ» وكانت هَـٰذِهِ النِّسبةُ محبوبةً إليه؛ لأنَّ «وَقَّش» دَارُ آبائه، ومَسْقَطُ رَأْسِهِ، بها وُلِدَ ونَشَأَ وتَرَعْرَعَ...» وهَـٰذَا كُلُّه تزيُّدٌ منه ـ حفظه الله ورعاه ـ لم يذكر في خبرٍ مأثورٍ، ولا هو في كتابٍ مَسْطُورٍ، فَمَنْ قَالَ: إنَّ هَـٰذِهِ النِّسبة محبوبةٌ إليه؟! وَمَنْ قَالَ: إنَّ «وَقَّش» مَسْقَطُ رَأْسِهِ، بها وُلِدَ ونَشَأَ وترعْرَعَ؟! لا أحدَ من المُتَقَدِّمِينَ فِيْمَا أَظُنُّ حَتَّىٰ الآن، ولو قِيْلَ ذٰلِكَ فَهُوَ مُنَاقضٌ لكلامِهِ السَّابِقِ!.

أسـرتـه:

لَيْس في المَصَادِرِ من المَعلُوماتِ ما يفيدُ كثيرًا عن أُسرتِهِ، وإن كان المُرَّاكشِيُّ يقولُ[2] عن ابنِ أَخيه «أحمد بن عبدالرَّحمـٰن بن أحمد»: «كان من بيتِ جَلاَلَةٍ وحَسَبٍ، شَهِيْرًا»[3] فَلاَ نَعْرِفُ شيئًا عن آبائه وَأَجْدَادِهِ، وَلاَ نَعْرِفُ

(١) مقدمة الطُّرر.

(٢) الذَّيل والتَّكملة (١/ ١٩٧).

(٣) قال الرَّصَافِيُّ البَلَنْسِيُّ في مَدْحِهِ وَمَدْحِ أَهْلِ بَيْتِهِ [ديوانه: ٥٣]:

رَجُلٌ إذا عَرَضَ الرِّجَالُ لَهُ	كَثُرَ العَدِيْدُ وأَعْوَزَ النِّدُّ
مِنْ مَعْشَرٍ نَجَمَ العَلاَءُ بِهِمْ	زَهْرًا كَمَا يَتَنَاسَقُ العِقْدُ
لَبِسُوا الوِزَارَةَ مُعْلِمِيْنَ بِهَا	وَمَعَ الصَّنَائِفِ يَحْسُنُ البُرْدُ
مُسْتَأْنِفِيْنَ قَدِيْمَ مَجْدِهِمُ	يَبْنِي الحَفِيْدُ كَمَا بَنَىٰ الجَدُّ
حُمِدُوا إِلَىٰ جَدٍّ وَأَعْقَبَهُمْ	حَمْدٌ بِأَحْمَدَ مَالَهُ حَدُّ
وَكَأَنَّمَا فَاقَ الأَنَامُ بِهِمْ	نَسَبٌ إِلَىٰ القَمَرَيْنِ يَمْتَدُّ
فَيَرَىٰ وَلِيْدَهُمُ المَنَامَ عَلَىٰ	غَيْرِ المَجَرَّةِ أَنَّهُ سُهْدُ

وقال فيهم أيضًا: ديوانه (١٣١) من قصيدة مطلعها:

مَتَىٰ كَانَ دُخُولُهُم الأَنْدَلُسَ؟ أو مَنْ جَدّهم الدَّاخل إليها، ومتى كان ذٰلِكَ، وَكَونُهُ من بيتِ جلالَةٍ وَحَسَبٍ مَشْهُورًا لا يَلْزَمُ مِنْهُ أن يكونَ آباؤُهُ مِنَ العُلَمَاءِ، فَقَدْ يَكُوْنُونَ مَشَاهِيْرَ فِي وَقْتِهِم، من وُجُوهِ مُجْتَمَعِهِمْ وَأَعْيَانِهِمْ وَأَثْرِيَائِهِمْ، وَلاَ نَعْرِفُ شَيْئًا عن حَالَتِهِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وهُنَاكَ إِشَارَةٌ وَرَدَتْ في «التَّكْملةِ» لابنِ الأَبَّارِ[1] و«الذَّيلِ والتَّكْملةِ»[2] للمُراكشيِّ تفيدُ أنَّ تلميذَهُ محمَّد بن جَعْفَرِ بنِ خَيْرَةَ أَبَاعَامِرٍ البَلَنْسِيَّ الخَطِيْبَ (ت٥٤٦هـ) كَانَ صِهْرًا لَهُ. وعَرَفْنَا أنَّ كُنْيَتَهُ «أَبُو الوَلِيْدِ» وَلاَ أَعْتَقِدُ أنَّ لَهُ وَلَدًا بِهَـٰذَا الاسم فهيَ من الكُنَىٰ التي يغلبُ اسْتِعْمَالُهَا فيمن اسمُهُ «هِشام» وإن كان ذٰلِكَ مُمْكِنًا. والَّذِي يَظْهرُ أنَّ والدَهُ لم

= لِمَحَلِّكَ التَّرْفِيْعُ والتَّعْظِيْمُ ... وَلِوَجْهِكَ التَّقْدِيْسُ والتَّكْرِيْمُ

وفيها:

يَامُفْضِلاً سَدِكَ السَّخاءُ بِمَالِهِ ... حَتَّامَ تَبْذُلُ وَالزَّمانُ لَئِيْمُ
تَتَلَوَّنُ الدُّنْيَا وَرَأْيُكَ في العُلاَ ... وَالحَمْدُ دَأْبُكَ والكَرِيْمُ كَرِيْمُ
وَمِنَ المُتَمِّمِ في الزَّمَانِ صَنِيْعَةً ... إلاَّ كَرِيْمٌ شَأْنُهُ التَّتْمِيْمُ
مِثْلُ الوَزِيْرِ الوَقَّشِيِّ وَمِثْلُهُ ... دُوْنَ امْتِرَاءٍ فِيْ الوَرَىٰ مَعْدُومُ

وفيها:

مِنْ مَعْشَرٍ وَالاهُمُ فِيْ سِلْكِهِ ... نَسَبٌ صَرِيْحٌ في العَلاَءِ صَمِيْمُ
قَوْمٌ عَلَىٰ كَتَفِ الزَّمَانِ لَبُوْسُهُم ... ثَوْبٌ بِحُسْنِ فَعَالِهِمْ مَوْسُوْمُ
آثَارُهُمْ فِيْ الحَادِيَيْنَ حَدِيْثَةٌ ... وَفِخَارُهُمْ فِي الأَقْدَمِيْنَ قَدِيْمُ
مَاتُوا وَلَـٰكِن لَمْ يَمُتْ بِكَ فَخْرُهُم ... فالمَجْدُ حَيٌّ والعِظَام رَمِيْمُ

(١) التَّكملة (١/ ٤٧٨).

(٢) الذَّيل والتَّكملة (٦/ ١٥٢).

يكن من أهل العِلْمِ، أو على الأقلِّ لم يكن من المشاهير فيه؛ لذلك لم أجد أحدًا من العُلَمَاءِ الَّذين ذكروا سيرة حياته يذكرُ أنَّه قَرَأَ عَلَى أَبِيْهِ أَوْ رَوَىٰ عَنْهُ، ولَم يَرِدْ لأبِيْه أيُّ إشارةٍ في كُتُبِ التَّراجِمِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا. وَعَرِفْنَا أنَّ لأبِي الوَلِيْدِ أخًا اسْمُهُ «عَبدُالرَّحْمَـٰن بن أَحْمَد» من خِلَالِ تَرْجَمَة ابنه أَحْمَد بن عَبْدالرَّحْمَـٰن بن أحمد.

ـ وابنُ أخيه أَحْمَدُ بنُ عَبْدِالرَّحمـٰن بن أَحْمَد الوَقَّشِيُّ[1] له من الشُّهْرَةِ والتَّمَيُّزِ والمَكَانَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي زَمَنِهِ مثلُ مَا لِعَمِّهِ بل أَزْيَدُ، فهو الشَّاعرُ، الكَاتبُ، الوَزِيْرُ «أَحَدُ الكُفَاةِ الأَمْجَادِ وَالدُّهَاةِ الأَنْجَادِ» كَمَا قَالَ ابنُ الأَبَّار[2] رَحِمَهُ اللهُ وقالَ: «وللوَقَّشِيِّ تَحْقِيْقٌ بالإحْسَان، وتَصَرُّفٌ في أَفَانِيْن البَيَانِ، وكتابي المُؤَلَّفُ في أُدَبَاءِ الشَّرقِ [الأندلُسيِّ] المُتَرجَمُ بـ«إِيْمَاضِ البَرْقِ» مُشْتَمِلٌ على كَثِيْرٍ من شِعْرِهِ، وَمَدَحَهُ أَبُوعَبْدِالله الرَّصَافِيُّ[3] بِمَا ثَبَتَ في دِيْوَانِهِ، وَأَعْرَبَ عن

---

(١) أخباره في الذَّيل والتَّكملة (١/ ١٩٧)، والحُلَّةُ السِّيَرَاء (٢/ ٢٥٧)، ونفح الطِّيب (٥/ ٢٧١).

(٢) الحُلَّةُ السِّيَرَاء (٢/ ٢٥٧).

(٣) هو مُحَمَّدُ بنُ غَالبٍ الرَّصَافِيُّ، من رَصَافَةِ بَلَنْسِيَة، أقام مُدة بغرناطة، وَسَكَنَ مَالقَةَ، وبها تُوفي سنة (٥٧٢هـ). أخباره في المُعجب (٢١٧)، والتَّكملة (٣٢٧)، والإحاطة في أخبار غرناطة (٢/ ٥٠٥)، وغيرها. جَمَعَ شعره الدُّكتور إحسان عبَّاس، ونشره في دار الثقافة ببيروت سنة (١٩٦٠م)، وفي الإحاطة أشعارٌ لم ترد في ديوانه في طبعته تلك، أورد في الدِّيوان قصيدة له ص(٦٨) ثمانية عشر بيتًا هي في الإحاطة ٤٧ بيتًا، وأورد ثمانية أبيات من قصيدته في رثاء أبي مُحمَّدٍ الجذامي المالقي، وهي في الإحاطة ٤٩ بيتًا، وأورد بيتًا واحدًا على حرف القاف، وفي الإحاطة تسعة أبيات، وفي الديوان: قال في غُلام حائك ثمانية أبيات هي في الإحاطة عشرة أبيات، وبيتان في الإحاطة هما من المقطوعة رقم (٢) في =

جلالة شأنه، وبالجُمْلَةِ فهو وأبوجَعْفَرَ بنُ عَطِيَّة من مَفَاخِرِ الأَنْدَلُسِ، وكانا مُتَعَاصِرَيْنِ، وفي الكَفَاءَةِ مُتَكَافِأَيْنِ، ولذٰلِكَ مِنَ النَّثْرِ مَزِيَّةُ هَـٰذَا في الشِّعرِ».

وَقَالَ ابنُ عبدالمَلِكِ المُرَاكِشِيُّ[1]: «كَانَ من بَيْتِ جَلاَلَةٍ وحَسَبٍ، شهيرًا، سَرِيَّ الهِمَّةِ، أديبًا، بارعًا، فاضلاً، شَاعِرًا مَطْبُوعًا، كَاتِبًا بَلِيْغًا». وَكَانَ وَزِيْرًا لأبي إِسْحَـٰق إبراهيمَ بن همشك (ت٥٧٢هـ)[2] صَاحبُ جَيَّان. أَوْفَدَهُ ابنُ همشك المَذْكُور يَستصرخُ الخليفةَ يعقوبَ بنَ عبدِالمُؤمِنِ صاحبَ المغربِ، فوفدَ إلى مُراكش سنة (٥٦٢هـ) وسنة (٥٦٤هـ)، وَقَالَ قَصِيْدَةً عَظِيْمَةً يَمْدَحُ بها الأَميرَ أبايعقوب بنَ عبدِالمُؤمن المذكورَ، وهي قصيدةٌ فَرِيْدَةٌ أطالَ فيها، وتعرَّضَ لذكرِ الأَنْدَلُسِ، وَوَصفَ حَالَهَا، وَذٰلِكَ في رَمَضَان سَنَةَ أربعٍ وستِّين وخَمْسِمَائَةَ مِنْهَا[3]:

أَبَتْ غَيْرَ مَاءٍ بالنُّخِيْلِ وُرُوْدَا ... وَهَامَتْ بِهِ عَذْبَ الجِمَامِ مَرُوْدَا

= الدِّيوان لم يردا في الدِّيوان، وأربعةُ أبياتٍ على حرف الحاء لم ترد في الدِّيوان وثلاثة أخرى على حرفِ الحاء أيضًا لم ترد، وثلاثة أبيات على حرف السِّين لم ترد فيه أيضًا.

وطبعة الدِّيوان التي وقفت عليها قَدِيْمَةٌ كَمَا تَرَىٰ فهل استدركها المُحَقِّقُ في طبعة أُخرى؟! وفي الدِّيوان (٥٣، ١٣١) قصيدتان في مَدْحِ الوَزِيْرِ الوَقَّشِيِّ تقدَّم ذكرهما والنَّقْلِ منهما، ولعل له قَصَائِدَ أُخْرَىٰ في مدحه تظهر إن ظهر ديوانه.

(١) الذَّيل والتَّكملة (١/ ١٩٧).

(٢) أخباره في: المعجب (١٥٠)، والمغرب (٢/ ٥٢)، والبيان المغرب (٣/ ٤٩)، والإحاطة (١/ ٣٠٥)، وأعمال الأعلام (٢٦٣).

(٣) الذَّيل والتَّكملة (١/ ١٩٨).

وَقَالَتْ لِحَادِيْهَا أَثَمَّ زِيَارَةٌ عَلَىٰ العَشْرِ مِنْ وِرْدِيْ لَهَا فَأَزِيْدَا
عَدِمْتُكِ مَا هَـٰذَا القُنُوْعُ وَهَاأَنَا عَهِدْتُكِ لا تَثْنِيْنَ عَنْهُ وَرِيْدَا
أُنُوْنًا إِذَا مَا كُنْتِ مِنْهُ قَرِيْبَةً وَضِبًّا إِذَا مَا كَانَ عَنْكِ بَعِيْدَا
رِدِي حَضْرَةَ المَلْكِ الظَّلِيْلِ رَوَاقُهُ فَفِيْهَا لَعَمْرِيْ تَحْمَدِيْنَ وُرُوْدَا
بِحَيْثُ إِمَامُ الدِّيْنِ يُوْسِعُ فَضْلَهُ جَمِيْعَ البَرَايَا مُبْدِيًا ومُعِيْدَا
أَعَادَ إِلَيْنَا الأُنْسَ بَعْدَ شُرُوْدِهِ وَأَحْيَا لَنَا مَا كَانَ مِنْهُ أُبِيْدَا
وَلَيَّـنَ أَيَّـامَ الـزَّمَـانِ بِعَـدْلِـهِ وَكَانَتْ حَدِيْدًا في الخُطُوْبِ حَدِيْدَا
فَلاَ لَيْلَةٌ إِلاَّ تَرُوْقُكَ سَحْرَةً وَلاَ لَيْلَ إِلاَّ عَادَ يَفْضُلُ عِيْدَا

ومِنْهَا: يَصِفُ الأَنْدَلُسَ وَيَبْعَثُ عَلَىٰ الجِهَادِ:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُمَدُّ لِيَ المَدَىٰ فَأُبْصِرُ حَفْلَ المُشْرِكِيْنَ طَرِيْدَا
وَهَلْ بَعْدُ يُقْضَىٰ فِي النَّصَارَىٰ بِنُصْرَةٍ تُغَـادِرُهُـم للمُـرْهَفَـاتِ حَصِيْـدَا
ويَغْزُو أَبُويَعْقُوْب فِي «شنت ياقب» يُعِيْـدُ عَمِيْـدَ الكَـافِـرِيْـنَ عَمِيْـدَا
وَيُلْقِي عَلَى أَفْرَنْجِهِمْ عِبْءَ كَلْكَلٍ فَيَتْرُكُهُمْ فَوْقَ الصَّعِيْدِ هُجُوْدَا
يُغَادِرُهُمْ قَتْلَىٰ وَجَرْحَىٰ مُبَرَّحًا رُكُوْعًا عَلَىٰ وَجْهِ الفَلاَ وُسُجُوْدَا
وَيَفْتَكُّ مِنْ أَيْدِي الطُّغَاةِ نَوَاعِمًا تَبَدَّلْنَ مِنْ نَظْمِ الحُجُوْلِ قُيُوْدَا

. . . إلى آخرها، وهي جيِّدةٌ.

وتوفي أبوجَعْفَرٍ بمَالَقَةَ يومَ الثُّلاثاء عَقِبَ مُحَرَّمٍ سَنَةَ أربعٍ وسبعين وخَمْسِمَائة، وكان الحَفْلُ في جَنَازَتِهِ عَظِيمًا، شَهِدَهَا الخَاصُّ والعَامُّ، وحَضَرَها والصَّلاةَ عليه وَالِي مَالَقَةَ حِيْنَئِذٍ الأَمِيْرُ أَبُومُحَمَّدِ بنِ الأَميرِ أبي حَفْصٍ

ابنِ أبي مُحَمَّدٍ عبدالمُؤمن بن عليٍّ، ودُفِنَ بمَقْبَرَةِ باب قَشْتَالَةَ خارجَ بابِ الكُحْلِ بسفحِ جَبَلِ فاره، قَالَ ابنُهُ أبُوالحُسَيْنِ: لَمَّا وَصَلَ مَالَقَةَ يُرِيدُ حَضْرَةَ مُرَّاكِشَ خَرَجَ مُتَفَرِدًا فَوَقَفَ بمَوْضع قَبْرِهِ، وَقَالَ: هَـٰذَا مَوضعٌ مَا أظنُّ ببلاد الأنْدَلُس آنقَ منه، وَوَدَدْتُ لَوْ دُفِنْتُ بِهِ، فَلَمَّا قَفَلَ مِنْ حَضْرَةِ مُرَّاكش لم يَلْبَثْ بِهَا إلاَّ يَوْمَيْنِ، وتُوفِيَ هُو وابْنُهُ يُوسُفَ، ودُفِنَا بِذٰلِكَ المَوْضِعِ، وَصَلَّىٰ عَلَيْهِ الخَطِيْبُ أبُوكَامِلٍ.

ـ **وَزَوْجَتُهُ**: بنتُ ابنِ همشك المَذْكُور، طَلَّقَها وَنَدِمَ على ذٰلِكَ. ولا أَدْرِي هل هِيَ أمُّ أَوْلاَدِهِ الآتِي ذِكْرُهُم؟!. يُراجع: الحُلة السِّيَرَاء (٢/ ٢٦٠).

ولأبي جَعْفَرٍ هَـٰذَا مِنَ الوَلَدِ:

ـ **يُوْسُفُ بنُ أَحْمَدَ**، هَـٰذَا الَّذي مَاتَ مَعَهُ، ولاَ أَعْرِفُ مِنْ أَخْبارِهِ شَيْئًا.

ـ **وَعَاتِكَةُ بِنْتُ أَحْمَدَ**، أمُّ المَجْدِ[١]، زَوْجَةُ أَبي الحُسَيْنِ بنِ جُبَيْرٍ صَاحِبِ «الرِّحْلَةِ» الأدِيْبِ المَشْهُوْرِ، وَقَدْ مَاتَتْ قَبْلَ أَبِيْهَا بسَبْتَةَ سَنَةَ (٦٠١هـ) وَدَفَنَهَا هُنَاكَ، وَقَالَ فِيْهَا[٢]:

بِسَبْتَةَ لي سَكَنٌ في الثَّرَىٰ ... وَخِـلٌّ كَـرِيْـمٌ إليهـا أَتَـىٰ
فَلَوْ أَسْتَطِيْعُ رَكِبْتُ الهَوَاءَ ... فَـزُرْتُ بِهَـا الحَـيَّ والمَيِّـتَا

---

(١) الذَّيل والتَّكملة (٥/ ٦٠٦)، والبيتان في نفح الطيب (٢/ ٤٨٩)، ولابن جُبَيْرٍ أخبار في التكملة (٨/ ٥٩٨)، والذَّيل والتَّكملة (٥/ ٥٩٥)، ومعجم الأدباء (٢/ ١٠٦)، والإحاطة (٢/ ٢٣٠).

(٢) نفح الطِّيب (٢/ ٤٨٩)، والبيتان في التَّكملة (٢/ ٩٢٤).

- وَأَبُو الحُسَيْن عليُّ بنُ أَحْمَدَ بن عَبْدِالرَّحمَـٰن[1]، كَانَ شَاعِرًا، أَدِيْبًا، عالمًا، رَوَىٰ عَنْهُ سَالِمُ بنُ صَالح الهَمْدَانِي المَالَقِي، وَذَكَرَهُ في شُيُوخِهِ، وأبو عَمْرو بنُ سَالِمٍ، وكان من لِدَاتِ المُؤَرِّخِ الرَّحَّالَةِ ابن سَعِيْدٍ، كَانَا يَحْضُرَان في صِبَاهُمَا معًا في مَرْجِ الخَزِّ ويَقْرِضَانِ الشِّعْرَ... وَكَانَ ابنُ سَعِيْدٍ يَختلفُ إلى بيتِ أبي الحُسَيْنِ ويَرْتَاحُ إلى لِقَائِهِ ارتياحَ العَلِيْلِ إلى شِفَائِهِ. وَكَانَ أَبُو الحُسَيْن آيةً فِي الظُّرْفِ وخِفَّةِ الرُّوْحِ، كَثِيْرَ المَرَحِ والدُّعَابَةِ، مُغَنِيًّا مَاهِرًا، شَجِيَّ الصَّوْتِ، وَكَانَ شَيْخُهُ في المُوْسِيقَىٰ أَبُو الحُسَيْنِ بن الحَسَنِ الحَاسِبِ، شَيْخُ هَـٰذِهِ الطَّرِيْقَةِ ومن شِعْرِهِ:

حَنَنْتُ إِلَىٰ صَوْتِ النَّوَاعِيْرِ سَحْرَةً ... وَأَضْحَىٰ فُؤَادِي لاَ يَقِرُّ وَلاَ يَهْدَىٰ

- ومَرْوَانُ بنُ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِالرَّحمَـٰنِ بن أَحْمَد الكِنَانِيُّ الوَقَّشِيُّ. من أهل جَيَّان وَعِلْيَةِ وُزَرَائِهَا، وَنُبَهَاءِ أُدَبَائِهَا، رَوَىٰ عن أبي عَبْدِالله بن حُمَيْدٍ كَثِيرًا، كَذَا قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بنِ الزُّبَيْرِ الغَرْنَاطِيُّ[2]، وَقَالَ أَيْضًا: وَلَمْ أَعْثُر له على سواه، وكان كاتبًا، أديبًا، مَعْنِيًّا بالرِّوَايَةِ والأدَبِ على سَنَنِ أَبِيْه، وَقَدْ تقدَّمُ ذِكْرُهُ وتوفي بمَالَقَةَ في الفِتْنَةِ، ودُفِنَ بإِزَاءِ أَبِيْه بجَبَلِ فَاره أول الفِتْنَةِ رَحِمَهُمُ اللهُ.

هَـٰؤُلاَءِ هم الَّذين عرفتهم من أُسْرةِ أبي الوَلِيْدِ هِشَام رَحِمَهُ اللهُ، وَرُبَّمَا كَانَ هُنَاكَ آخَرُون لم أَعْثُرْ عليهم، فَلَعَلَّ البَحْثَ والمُتَابَعَةَ في المُسْتَقْبَلِ أَنْ يَكْشِفَا لَنَا جَانِبًا مُشْرقًا مِنْ حَيَاتِهِ، وَحَيَاةِ أُسْرَتِهِ.

---

(١) أخباره في الذَّيل والتَّكملة (٥/ ١٦٤)، مقضبة جدًّا، ونفح الطيب (٤/ ١٣٨).

(٢) صلة الصلة (٣/ ٦٠).

وَذَكَرَ الأُسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرِ بنِ الزُّبَيْرِ الغَرْنَاطِيُّ[1] : أَبُو الوَلِيْد يُونُس بن مُحَمَّد الوَقَّشِيِّ وأَنَّهُ أَخَذَ عَن يُوْسُف بن عَلِي الأنْصَارِيّ (ت٦٢٥هـ)، وَلاَ أَدْرِي مَا صلته بَآلِ الوَقَّشِيِّ هَـٰؤلاَء، وَقَدْ لاَ تَكُوْن لَهُ صِلَةٌ بِهم إلاَّ النسبة إلى المكان، لكن الشَّيْء بِالشَّيْء يذكر.

تعلُّمه وأشهر شُيُوخه:

طَلَبَ الوَقَّشِيُّ العلمَ كغَيْرِهِ من أبناءِ زَمَانِهِ في الكتَّاب، ثمَّ انْتَقَلَ إلى مَجَالِس أهلِ العِلْمِ من الشُّيُوخ المُتَصَدِّرين، وَهَـٰذَا مَعْلُوْمٌ وَيُدْرَكُ بحقِّ كُلِّ طَالب علمٍ نُقِلَ إلينا أَو لَمْ يُنْقَلْ، إلاَّ أنَّ بعضَ العُلَمَاءِ يَنْشَأُ في بيئةٍ علميَّةٍ فيُذْكَرُ في أخبارِهِ وَتَرْجَمَتِهِ ذلك مُفَصَّلاً، لاعتِنَاءِ أهلِهِ بتَعَلُّمِهِ أثْناء الطَلَب، أَو يَطْلُبُ العلمَ على الكِبَرِ، وَهَـٰذَا قَلِيْلٌ. وَأَقْدَمُ مَنْ عَرَفْنَا مِنْ شُيُوخِهِ وَفَاةً الشَّيْخُ أَبُو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ (ت٤٢٩هـ) وعُمْرُ الوَقَّشِيِّ إذْ ذَاكَ إِحْدَىٰ وَعِشْرُوْن سَنَةً، وأَبُو عُمَرَ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ أَهْلِ الأنْدَلُسِ، وَنَقَلَ يَاقُوْتُ الحَمَوِيُّ عن القَاضِي عِيَاضٌ أَنَّ رِوَايَةَ الوَقَّشِيِّ عَنْ أَبِي عُمَرَ إِجَازَةً، فَهَلْ رَآهُ وَسَمِعَ منه وَأَجَازَهُ أيْضًا؟ أو هُوَ شَيْخُهُ بالإجَازَةِ دُوْنَ سِوَاهَا؟ ويُعَدُّ أَبُو عُمَرَ في مُقَدِّمَةِ شُيُوْخِ أبي الوَلِيْدِ فهُوَ في مَشَاهِيْرِهِم.

ولم يَكُنْ أبُو الوَلِيْدِ مُكثِرًا من الشُّيُوخِ، وَلاَ نَعْلَمُ لَهُ رِحْلَةً خَارجَ الأنْدَلُسِ لاَ للحَجِّ ولا لِطَلَبِ الحَدِيْثِ، يَلْقَى فيها الشُّيُوخَ، ويَرْوِي الكُتُبَ، ويَصِلُ الأَسَانِيْدَ، مَعَ عِنَايَتِهِ بالرِّوَايَةِ، وَتَعَدُّدِ الفُنُوْنِ الَّتي يُجِيْدُهَا. وَلَمْ أَجِدْ من المَعْلُوْمَاتِ ما يُفِيْدُ كثرةَ شُيُوخِهِ، ومن أَبْرَزِ شُيُوخِهِ الَّذِيْنَ ذُكِرُوا في المَصَادِرِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا:

---

(١) المصدر نفسه (٣٠٤).

١ـ أَبُوعُمَر الطَّلَمَنْكِيُّ (ت٤٢٩هـ):

أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بن عَبْدِالله، و«طَلَمَنْكَةُ»[١] المَنْسُوْبُ إِلَيْهَا مَدِيْنَةٌ أَنْدَلُسِيَّةٌ بِفَتَحَاتٍ ثَلاَثٍ، وَنُوْنٌ سَاكِنَةٌ. مَوْلِدُهُ سَنَةَ (٣٤٠هـ)، إِمَامٌ، مُقْرِىءٌ، مُحَقِّقٌ، مُحَدِّثٌ، حَافِظٌ، أَثَرِيٌّ، قَرَأَ عَلَىٰ عُلَمَاءِ بَلَدِهِ فِي قُرْطُبَةَ وَغَيْرِهَا، مِنْهُمْ: أَحْمَدُ بنُ عَوْنِ الله، وَأَبُوبَكْرٍ الزُّبَيْدِيُّ، ثُمَّ رَحَلَ إلى المَشْرِقِ، وَلَقِيَ جُلَّةَ العُلَمَاءِ في المَغْرِبِ وإِفْرِيْقِيَّةَ ومِصْرَ والحِجَازَ، وَحَجَّ وَرَوَىٰ وَأَدْخَلَ إلى الأنْدَلُسِ عِلْمًا جَمًّا نافعًا، كَذَا قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ وغيرُهُ، وَقَالَ: «كَانَ عَجَبًا في حِفْظِ عُلُوْمِ القُرْآن قِرَاءَاتِهِ، ولُغَتِهِ، وإِعْرَابِهِ، وَأَحْكَامِهِ، ومَنْسُوْخِهِ، وَمَعَانِيْهِ، صَنَّفَ كُتُبًا كَثِيْرَةً فِي السُّنَّة يَلُوْحُ فِيْهَا فَضْلُهُ وَحِفْظُهُ وإِمَامَتُهُ واتِّبَاعُهُ للأثَرِ». وَكَانَ أَبُوعُمَرَ عَالِمًا سَلَفِيًّا، حَسَنَ المُعْتَقَدِ، دَاعِيًا إلى التَّمسُّكِ بالسُّنَّةِ مُنَاهِضًا لأعْدَائِهَا. قَالَ ابنُ بشكوال: «كَانَ سَيْفًا مُجَرَّدًا على أَهْلِ الأهْوَاءِ والبِدَعِ قَامِعًا لَهُم غَيُورًا علىٰ الشَّرِيْعَةِ، شَدِيْدًا في ذاتِ الله، أَقْرَأَ النَّاسَ مُحْتَسِبًا، وأَسْمَعَ الحَدِيْثَ، والتَزَمَ للإمَامَةِ بِمَسْجِدِ مَنْعَةَ». وَلِفُرْطِ إِنْكَارِهِ عَلَىٰ أَهْلِ البِدَعِ والتَّمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ قَامَ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ من أَضْدَادِه، وَشَهِدُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ حَرُوْرِيٌّ يَرَىٰ وضعَ السَّيْفِ في صَالِحِي المُسْلِمِين، وَكَانَ الشُّهُودُ عليه خَمْسَةَ عَشَرَ فَقِيْهًا، فَنَصَرَهُ قَاضِي سَرَقُسْطَةَ في سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِيْنَ وَأَرْبَعِمَائَةَ، وأَشْهَدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِإِسْقَاطِ الشُّهُوْدِ، وَهُو القَاضِي مُحَمَّدُ بنُ عبدِالله بن فُرْتُوْنَ[٢].

---

(١) مُعجم البلدان (٤/ ٤٤)، والرَّوض المعطار (٣٩٣).

(٢) نَصَّ الحافظُ ابنُ بشكوال في ترجمة كُلٍّ واحدٍ منهم أنَّه مِمَّن شَهِدَ على أبي عُمَرَ وَأَسْقَطَ =

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «رَأَيْتُ لَهُ كِتَابًا فِي السُّنَّة فِي مُجَلَّدين . . .»، وَذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ في نُونِيَّتِهِ المعروفة بـ«الكَافِيَة الشَّافِيَة»، عَاشَ رَحِمَهُ اللهُ تسعين عَامًا إلاَّ شَهْرًا، وتُوفي سَنَةَ (٤٢٩هـ) في بلده طَلَمَنْكَةَ. ومن مؤلَّفاته «البَيَانُ في إعْرَاب القُرآن» و«الدَّليلُ إلىٰ معرفةِ الجَلِيْلِ» في مائة جُزْءٍ، وله كِتَابٌ فِي فَضَائِل مالك، وكتابٌ في رجالِ المُوَطَّأ، وكتابٌ في شرح المُوَطَّأ، و«الرَّوْضَةُ في القِرَاءَاتِ» . . . وغيرها. قَالَ ابنُ عَبدِالمَلِكِ المُرَاكِشِيُّ: «لاَ نَعْرِفُ أحَدًا بينَ عُلَمَاءِ الأَنْدَلُسِ يُبَارِيْه في كثرةِ التَّلاَمِيْذِ والطُّلاَّب» ومن مَشَاهِيْرِ الآخذين عنه أبوعُمَرَ بنُ عبدِالبَرِّ، وأبومُحَمَّدِ بنُ حَزْمٍ، وصَاحِبُنَا أَبُوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ. أخباره في: جذوة المقتبس (١١٤)، وترتيب المدارك (٤/ ٧٤٩) (بيروت)، والصِّلة (١/ ٤٤)، وبغية الملتمس (١٦٢)، وسير أعلام النُّبلاء (١٧/ ٥٦٦)، ومعرفة القرَّاء (١/ ٣٠٩)، والعبر (٣/ ١٦٨)، وغاية النهاية (١/ ١٢٠)، والوافي بالوفيات (٨/ ٣٢)، وطبقات المفسرين (١/ ٧٧)، والدِّيباج المذهب (١/ ١٧٨)، وشذرات الذَّهب (٣/ ٢٤٣)، وغيرها.

٢ـ وَمِنْهُم: أَبُو مُحَمَّدٍ الشِّنْتِجَالِيُّ (ت ٤٣٦هـ):

عبدُالله بنُ سَعِيْدِ بن لُبَّاجِ الأُمَوِيُّ الشِّنْتِجَالِيُّ، رَحَلَ إلى المَشْرِقِ، وَجَاوَرَ بمكَّةَ ـ شَرَّفها الله ـ نحوًا من أربعين سنةً لا يقضي حَاجَتَهُ إلاَّ خَارِجَ الحَرَمِ[1]، وَلَقِيَ بِمَكَّةَ أَبَاذَرٍّ الهَرَوِيَّ، وَحَمَلَ عنه وعن جَمَاعَةٍ لقيهم هُنَاكَ، ثم انْصَرَفَ إلى

= القَاضِي المذكور شَهَادَتَهُ.

(١) الهديُ هديُ محمد ﷺ.

الأنَدلسِ، وقدمَ أشبيليَّةَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائة، وأخذَ عنه جماعةٌ من أهلِ الأنْدَلُسِ منهم صاحبنا أَبُوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ. و«شنتجالة»: بَلْدَةٌ بالأنْدَلُس في طَرَفِ كورة تُدمير مما يلي الجَوْفِ، ويُقَالُ لها أيضًا: جنجالة كذا قال أبومُحَمَّد الرُّشَاطِيُّ في الأنساب «مختصر عبدالحق» (٢/ ورقة١١٢)، وتفرَّد بذكر هذه النِّسْبة، وذكر في المَنْسُوبَ إليها أبامُحَمَّدٍ هَـٰذَا. ويُراجع: مُعْجَمِ البُلدان في الموضعين (٢/ ١٩٥، ٣/ ٤١٦)، قَالَ في الموضع الثَّاني: «وبخط الأشْتَرِيِّ: «شنتجيل» بالياء» وَذَكَر أَبُومُحَمَّدٍ وقيَّدها في الموضع الأول بقوله: «بكسر الجيمين، وبَعْد الثَّانية ياءٌ وألفٌ ولامٌ» وذَكَرَ رَجُلاً آخر، وفي الرَّوض المِعْطَارِ ذكرها في الموضعين (١٧٤، ٣٤٧). أخبارُهُ في: الصِّلة (٢٦٣)، وتاريخ الإسلام (٤٢٧) (وفيات سنة ٤٣٦هـ) والدِّيباج المذهب (١/ ٤٣٨)، وجذوة المقتبس (٢٤٤)، وبغية الملتمس (٣٣١). . . .

٣ـ ومنهم: أَبُوعُمَرَ الحَذَّاءُ (ت٤٦٧هـ):

أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَىٰ، من بيتِ علمٍ رَفيعٍ، فَأَبُوه وَجَدُّه وَأَبُوجَدِّه من أَفَاضِلِ عُلَمَاءِ وَرِجَالاَت الأنْدَلُسِ، أَسمَعَهُ أبوه صَغيرًا أول سَمَاعِهِ فِي حُدُود سنةِ ثَلاثٍ وتِسْعِيْنَ وثَلاَثِمَائَةَ، وأصلُهُ من قُرْطبةَ، ونَزَحَ عنها في الفِتْنَةِ فَسَكَنَ سَرَقُسْطَةَ والمُرِّيَّةَ، وولي القَضَاءَ بطُلَيْطُلَةَ ثمَّ بِدَانِيَةَ، ثُمَّ رُدَّ إِلَى قُرْطُبَةَ وَأَشْبَيْلِيَّةَ، رَوَى عَنْه خَلْقٌ فِي مقدِّمتهم أبوعَليٍّ الغَسَّانيُّ وَصَاحِبُنَا الوَقَّشِيُّ وَغيرُهُمَا. قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: كَانَ حَسَنَ الأخْلاقِ، مُوَطَّأَ الأكْنَافِ، كَيِّسًا، سَرِيْعَ الكِتَابَةِ» لمَّا تُوفيَ مَشَىٰ في جَنَازَتِهِ المُعْتَمِدُ على اللهِ رَاجِلاً، وَكَانَ أَسْنَدَ مَن بَقِيَ

بأقْطَارِ الأنْدَلُسِ في زَمَانِهِ. أخبارُهُ في: الصِّلة (١/ ٦٢)، وبغية الملتمس (١٦٣)، والعبر (٣/ ٢٦٤)، وسير أعلام النُّبلاء (١٨/ ٣٤٤)، ومرآة الزَّمان (٣/ ٩٤)، وشذرات الذَّهب (٣/ ٣٢٧).

٤ـ ومنهم: أَبُو مُحَمَّدِ بنِ الحَصَّارِ (ت٤٣٨هـ):

عَبدُالرَّحْمَـٰن بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبَّاسِ بن جَوْشَنِ الأنْصَارِيُّ الطُّلَيْطُلِيُّ الخَطِيْبُ، خَطِيْبُ طُلَيْطُلَةَ. قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «حَجَّ وَسَمِعَ يسيرًا، وَعُنِيَ بالرِّوَايَةِ والجَمْعِ حتَّىٰ كَانَ أَوْحَدَ عَصْرِهِ، وَكَانَت الرِّحْلَةُ إليه، وَكَانَ ثِقَةً، صَدُوْقًا، صَبُوْرًا على النَّسْخِ، ذَكَرَ أَنَّهُ نَسَخَ «مُخْتَصَرَ ابنِ عُبَيْدٍ» وَعَارَضَهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وضَعُفَ في آخر عُمُرِهِ عن الإِمَامَةِ فَلَزِمَ داره. أخباره في: الصِّلة (٢/ ٣٣٠)، وبغية الملتمس (٣٥٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٦٢) (وفيات سنة ٤٣٨هـ).

٥ـ ومِنْهُم: أَبُو العَبَّاس الدِّلَائِيُّ (ت٤٧٨هـ):

أَحْمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ أَنَسٍ العُذْرِيُّ الدَّلائيّ، مَنْسُوبٌ إلى «دَلاَيَةَ» من عَمَلِ المُرِيَّةَ ببلادِ الأندلس[1]. رَحَلَ به أَبويه إلى مَكَّةَ فَدَخَلُوْها في رَمَضَان سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِيْن وأربَعِمَائَةَ، وَجَاوَرُوا بِهَا ثَمَانِيَةَ أَعْوَامٍ فَأَكْثَرَ، سَمِعَ بِهَا من أَبِي العَبَّاسِ الرَّازِيِّ رَاوِي «صَحِيْح مُسْلِمٍ» وَصَحِبَ أَبَاذَرٍّ الهَرَوِيَّ، وَسَمِعَ مِنْهُ البُخَارِي سبعَ

---

(١) يُراجع: مُعجم البُلدان (٢/ ٥٢٤)، وذكر أَبُو العبَّاس وأَطَالَ في ذكره، والرَّوْض المعطار (٢٣٦)، لم يزد على قوله: «قريةٌ بالأَنْدَلُسِ من عمل المُرِيَّة»، وَذَكَرَهَا الرُّشَاطِيُّ في اقتباس الأَنْوَارِ (مختصر عبدالحقّ) (١/ ٥٢) (مخطوط)، وذكر أَبَاالعبَّاس وأَثْنَىٰ عَلَيْهِ.

مَرَّاتٍ، وَسَمِعَ بالأنْدَلُسِ مِن جَمَاعَةٍ مِنْهُم: يُونسُ بنُ عبدالله القَاضِي، وأَبُوعَلِيٍّ البجانيُّ، والمُهلَّبُ بنُ أَبِي صُفْرَةَ التَّمِيْمِيُّ الأنْدَلُسِيُّ، وَأَبُوعَمْرٍو السَّفَاقُسِيُّ وَغيرُهُم. قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: كَانَ مُعْتَنِيًا بِالحَدِيْثِ، ثِقَةً، مَشْهُوْرًا، عَالِيَ الإسْنادِ، أَلْحَقَ الأصَاغِرَ بالأكَابِرِ، حَدَّثَ عنه إمَامَا الأنْدَلُس أَبُوعُمَرَ بنُ عَبْدِالبَرِّ، وأَبُومُحَمَّدِ بنُ حَزْمٍ، وَأَبُوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ، وَطَاهرُ بنُ مُفَوِّزٍ، وَأَبُوعَلِيٍّ الغَسَّانِيُّ، وَأَبُوعَبْدِاللهِ الحُمَيْدِيُّ...» وَغَيْرُهُم. صَنَّفَ «دَلاَئِلَ النُّبُوَّةِ» و«المَسَالِك والمَمَالِك». أخبارُهُ في: جَذوة المُقْتَبَسِ (١٣٦)،، والأنساب (٣٨٩/٥)، والصِّلة (٦٦/١)، وبُغية المُلْتَمِسِ (١٩٥)، وسير أعلام النُّبلاء (٥٦٨/١٨)... وغيرهَا.

٦ـ ومنهم: أبوعَمْرٍو السَّفَاقُسِيُّ (ت بعد ٤٤٠هـ):

عُثْمَانُ بن أَبِي بَكْرٍ المَعْرُوْفُ بـ«الضَّابِطِ» تَجَوَّلَ في المَشْرِقِ وَأَخَذَ عن عُلَمَائِهِ، وَمِنْ أَشْهَرِهِم: أَبُونُعَيْمٍ الأصْفَهَانِيُّ الحَافظُ، وَكَتَبَ عَنْهُ مَائة أَلْف حَدِيْثٍ بخَطِّهِ، وغيرُهُ، ثُمَّ قَدِمَ إِلَىٰ الأنْدَلُسِ وَتَجَوَّلَ فِيْهَا مَا بَيْنَ عَامَيْ (٤٣٦ ـ ٤٣٨هـ) وَكَانَ عَالِمًا بِالحَدِيْثِ، مُتْقِنًا فِي عُلُوْمِهِ، حَافِظًا لَهُ، عَارِفًا بِاللُّغَةِ والإعْرَابِ والغَرِيْبِ والأدَبِ، مَشْهُوْرًا بالفَضْلِ وَالدِّرَايَةِ، تُوفِيَ في الطَّرِيْقِ إلى القِسْطَنْطِيْنِيَّةِ في جَزِيْرَةِ بَحْرِ الرُّوْمِ، وذٰلِكَ بَعْدَ سَنَةِ أَرْبَعِيْن وَأَرْبَعُمَائَة. أَخْبَارُهُ فِي: الصِّلة (٤٠٨/٢)، وجذوة المقتبس (٣٠٣)، والدِّيباج المذهب (٨٥/٢)... وغيرها.

٧ـ ومِنْهُمْ: أَبُوبكْرِ الفِهْرِيُّ (ت٤٣٦هـ):

يَحْيَىٰ بنُ عَبْدِاللهِ بنِ ثَابِتٍ الفِهْرِيُّ النَّحْوِيُّ. قَالَ ابنُ بشكوال: من أهلِ طُلَيْطُلَةَ، يُكْنَىٰ أَبَابَكْرٍ، سَمِعَ مِنْ عَبْدُوْسِ بنِ مُحَمَّدٍ، وَإِبْرَاهِيْمَ بنِ مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مَيْمُوْن . . . وغيرِهِم. وَكَانَ يَحْفظُ الفِقْهَ واللُّغَةَ حفظًا جَيِّدًا، وَكَانَ فَصِيْحَ اللِّسَانِ، شَاعِرًا، تُوفِيَ في صَفَرَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِيْن وَأَرْبَعمَائَة ذَكَرَهُ ابنُ مُطَاهِرٍ. حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو الوَلِيْد الوَقَّشِيُّ» كَذَا في الصِّلة (٢/ ٦٦٧).

٨ـ وَمِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بنُ حُسَيْنٍ الفُرْتُلِيْلِيُّ (ت ؟):

ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِالمَلِكِ المُرَّاكِشِيّ فِي الذَّيل والتَّكملة (٦/ ١٧٦) قَالَ: «مُحَمَّدُ بنُ حُسَيْن، قُرْطُبِيٌّ، أَبُوعبدِاللهِ الفُرْتُلِيْلِيُّ، بِضَمِّ الفَاءِ، وَسُكُون الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ المَعْلُوَّةِ، وَلاَمَيْن بَيْنَهُمَا يَاءُ مَدٍ مَنْسُوْبًا. رَوَىٰ عَنْ أَبِي عِيْسَىٰ، وَرَوَىٰ عَنْهُ أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ» هَـٰكَذَا قَالَ وَلَمْ يَزِد. وهَـٰذِهِ النِّسْبَةُ لَمْ تَرِدْ في كُتُبِ الأنْسَابِ؟!.

وَذَكَرَ العُلَمَاءُ أَنَّ من لداته:

ـ أَحْمَدَ بنُ عَبْدِالوَلِيِّ بن أحمد البنيُّ (ت: ٤٩٠هـ).

ـ وأحمد بن خميس بن عامر الطُّلَيْطُلِيُّ (ت: ؟).

تَصَدُّرُهُ للعِلْمِ وَأَشْهَرُ تَلاَمِيْذه:

وَلَمَّا حَصَّلَ الوَقَّشِيُّ مَا عِنْدَ الشُّيُوْخِ مِنْ العِلْمِ وَشَدَا طَرَفًا صَالِحًا فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ فُنُوْنِهِ الَّتِي أَجَادَهَا وَأَجَازَهُ الشُّيُوْخُ فِي ذٰلِكَ تَصَدَّرَ لِنَشْرِ العِلْمِ، فَاجْتَمَعَ حَوْلَهُ الطَّلَبَةُ مِنْ كلِّ حَدبٍ وَصَوْبٍ مِن بِلاَدِ الأَنْدَلُسِ والطَّارِئين عَلَيْهَا، والدَّلِيْل عَلَىٰ مَا أَقُوْلُ كَثْرَة هَـٰؤُلاَءِ الطُّلابِ وَاخْتِلاَفِ نَسَبِهِمْ إِلَىٰ أَوْطَانِهِم المُخْتَلِفَةِ،

وَإِنْ كَانَ أَغْلَبُهُم مِنْ طَلَبَةِ بَلَنْسِيَةَ، وَهَـٰؤُلاَءِ الطَّلَبَةُ مِنْهُمُ المُكْثِرُ، كَثِيْرُ المُلاَزَمَةِ للشَّيْخِ، وَمِنْهُم المُقِلُّ وَأَغْلَبُهُم سَكَتَتْ المَصَادِرُ عن ذِكْرِ نوْعِ الإِفَادَةِ ومِقْدَارِهَا، وَمِن تَلاَمِيْذِهِ:

١ـ **إِبْرَاهِيْمُ بنُ لُبّ إِدْرِيْس التُّجَيْبِيُّ المَعْرُوْفُ بـ«القُوَيْدِسِ»** (ت٤٥٤هـ). ذَكَرَهُ ابنُ الأَبَّار فِي التَّكْملة (١٣٦) وصاعدٌ في طبقات الأمم (٧٤). أخذ عنه الهندسة (الفلسفة والمنطق) قرأ عليه كتاب أقليدس وغيره.

٢ـ **أحمدُ بنُ خَلَفِ بنِ سَعِيْدِ بنِ أَيُّوب اليَحْصُبِيُّ** (ت بعد ٥٢٢هـ) مِنْ أَهْلِ دَانِيَة، رَوَىٰ عن أَبِي الوَلِيْدِ. ذَكَرَهُ في: التَّكْملة(١/ ٣٣)، والذيل والتَّكملة(١/ ١٠٥).

٣ـ **أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَـٰنِ بنِ سَعْدِ بنِ جُزَيٍّ، بَلَنْسِيٌّ، أَبُو بَكْرٍ**، كَذَا في الذَّيْلِ والتَّكملة (١/ ٢٠٣). لَيْسَ في التَّرْجَمَةِ أَكْثَر من قَوْلِهِ: «رَوَىٰ عَنْ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ».

٤ـ **أَحْمَدُ بنُ الفَرَجِ بنِ الفَرَجِ التُّجَيْبِيُّ، أَبُو عَامِرٍ** (ت ؟):

ذكرَهُ في التَّكملة (١/ ٤٩)، والذَّيل والتَّكملة (١/ ٣٥٨)، قَالَ عِنْد ذِكْرِ شُيُوخِهِ: «وأَبُو الوَلِيْدِ سُلَيْمَان بن خَلَفِ البَاجِي، وهِشَامُ بنُ أَحْمَد الوَقَّشِيُّ، واخْتُصَّ بِهِ، وَأَكْثَرَ مُلاَزَمَتَهُ».

٥ـ **أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَـٰنِ المَعْرُوْف بـ«ابنِ نُمارة»، بَلَنْسِيٌّ، أَبُو العبَّاس** (ت بعد ٥٠٣هـ)، رَوَىٰ عَنْ أَبِي الوَلِيدِ، كَذَا فِي الذَّيْلِ والتَّكْملة (١/ ٤٦١)، قال المرَّاكشِيُّ: «وكان حيًّا سنة (٥٠٣هـ)» ويُراجع: المُعجم لابنِ الأَبَّارِ (٦).

٦ـ **أَحْمَدُ بنُ مَرْوَان بنِ مُحَمَّد بنِ مَرْوَان التُّجَيْبِيُّ**[1]، قَيْسِيٌّ، أَمَوِيٌّ ـ بفَتْحِ

(١) بين قوله: «تُجَيْبِيٌّ» وقوله: «قَيْسِيٌّ أَمَوِيٌّ» تناقضٌ ظاهرٌ، فَأَيْن تُجَيْبُ اليَمَنِيَّةُ، من أَمَةَ القَيسيَّة =

الهَمْزَةِ ـ وَلِيَ الخَطَابَةَ بجَامِعِ بَلَنْسِيَةَ (ت٥١١هـ). ذكره في: التَّكْمِلَةِ (١/ ٣٠)، والمُعجم (٧)، والذَّيل والتَّكْملة (١/ ٥٣٨).

٧ـ **أُمَيَّةُ بنُ عَبْدِالعَزِيْزِ بن أَبِي الصَّلْتِ الدَّانِيُّ** (ت٥٢٩هـ) قَالَ شَمْسُ الدِّيْن ابنُ خِلِّكَان: «وَأَخَذَ العِلْمَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الأنْدَلُسِ كَأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ قَاضِي دَانِيَة وَغْيرِه»[1]. وَفَيَاتِ الأعْيَان (١/ ٢٤٣).

٨ـ **بكْرُ بنُ مُحَمَّد اليَحْصُبِيُّ** (ت٥١٠هـ)، ذَكَرَهُ في: الصِّلَةِ (١/ ١١٥) وفيه: «عن أبي الوَلِيْدِ القوشي؟!» تحريفُ طِبَاعَةٍ.

٩ـ **جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الفَضْلِ بنِ شَرَفٍ الجُذَامِيُّ القَيْرَوَانِيُّ** (ت ٥٣٤هـ) ذكره في الصِّلة (١/ ١٣٠).

١٠ـ **حَمْدُوْنُ بنُ مُحَمَّدٍ، أَبُوبَكْرٍ البَلَنْسِيُّ يُعْرَفُ بـ«ابنِ المُعَلِّمِ»**(ت بعد ٤٩٠هـ). ذَكَرَهُ في: التَّكملة (١/ ٢٨٦)، قَالَ: «سَمِعَ مِن أَبِي العَبَّاسِ العُذْرِيِّ، وَأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ، وَلاَزَمَهُ وَأَكْثَرَ عَنْهُ».

١١ـ **خَلَفُ بنُ أَحْمَدَ بن دَاوُدَ الصَّدَفِيُّ البَلَنْسِيُّ** (ت ٤٨٩هـ) ذَكَرَهُ في: التَّكْمِلَةِ (١/ ٢٩٨).

١٢ـ **خُلَيْصُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ، أَبُوالحَسَن العَبْدَرِيُّ** (ت ٥١٣هـ). ذَكَرَهُ في

= ثُمَّ العَدْنَانِيَّة؟!. وبنو أَمَةَ في أنساب السَّمعاني (١/ ٣٥٠)، وأنساب الرُّشَاطِيُّ «اقتباس الأنْوار...» (١/ ورقة ٣٣)، ومُؤْتَلِفِ ابنِ حَبِيْبَ(٣٤١)، والإيْنَاس للوَزِيْر المَغْرِبِيِّ (٧٥، ... وغيرها) قال الرُّشاطيُّ: «الأَمَوِيُّ بفَتْحِ الهَمْزَةِ في «قَيْسِ عَيْلاَن» وفي «الأنْصَار»...».

(١) لا يُعرف له شيخٌ غير أبي الوَليد كَذَا قَالَ الأسْتَاذُ مُحَمَّدٌ المَرْزُوْقِيُّ جامعُ ديوانه المطبوع في دار الكُتُبِ الشَّرقِيَّة بتونس سنة (١٩٧٤م).

الصِّلَةِ (١/ ١٨٠).

١٣ـ **سَعِيْدُ بنُ جُبَيْرٍ** (ت ؟)، ذَكَرَهُ المَرَّاكُشِيُّ في الذَّيل والتَّكْمِلَةِ (٤/ ٢٨)، قَالَ: «سَعِيْدُ بنُ جُبَيْرٍ أَبُوعُثْمَانَ. رَوَىٰ عن أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِيْن وأَرْبَعمائة» كَذَا دُوْنَ زِيَادَة.

١٤ـ **سُفْيَانُ بنُ العَاصِي، أَبُوبَحْرٍ الأَسَدِيُّ** (ت ٥٢٠هـ)، هَـٰذَا الرَّجُلُ مِنْ أَنْبَلِ شُيُوْخِ الأَنْدَلُسِ، وَأَكْثَرِهِم عِلْمًا وَفَضْلاً، وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ الطَّلَبَةِ مُلاَزَمَةً للشَّيْخِ أَبِي الوَلِيْدِ، يَحْضُرُ مَجَالِسَهُ وَيَرْوِي مُؤَلَّفَاتِهِ، وَهُو شَيْخٌ لِلْمِئَاتِ مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ بالأَنْدَلُسِ، أَشَاعَ فِيْهِم ذِكْرَهُ، وَحَدَّثَهُم بمَنَاقِبِهِ وَفَضَائِلِهِ، وَهُوَ الَّذِي دَافَعَ عَنْهُ دِفَاعًا قَوِيًّا لَمَّا رُمِيَ الشَّيْخُ بِبِدْعَةِ الاعْتِزَلِ، وَنُسِبَ إِلَيْهِ كِتَابٌ فِي التَّأْلِيْفِ فِيْه، فَأَنْكَرَ ذٰلِكَ الشَّيْخُ سُفْيَانُ هَـٰذَا، وَزَيَّفَ هَـٰذِهِ الدَّعْوَىٰ وَرَدَّ عَلَىٰ مُرَوِّجِيْهَا. قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ في «الغُنية»: «وَسَمِعَ القَاضِي أَبَاالوَلِيْدِ الكِنَانِيَّ، وَبِهِ كَانَ اخْتِصَاصُهُ، وَعَلَيْهِ تَقْيِيْدُهُ، وَمِنْهُ اسْتِفَادَتُهُ، وَكَانَ يُعَظِّمُهُ جِدًّا» يُراجع: الغُنيةُ (٢٠٥)، والصِّلة (٢٣٠).

١٥ـ **سُلَيْمَانُ بنُ نَجَاحٍ، مَوْلَىٰ المُؤَيَّدِ هِشَامٍ** (ت ٤٩٦هـ) بِبَلَنْسِية. ذَكَرَهُ فِي مُعْجَمِ ابنِ الأَبَّارِ (٣٠٢)، والصِّلةِ (٢٠٤).

١٦ـ **سُلَيْمَانُ بنُ . . . المَعْرُوْفُ بـ«ابنِ البيغي»** (ت نحو ٥٢٠هـ) قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: «سَمِعَ أَبَاعُمَر بن عَبْدِالبرِّ، وَأَبَاالوَلِيْد البَاجِيَّ، وَأَبَاالوَلِيْد الوَقَّشِيَّ» ذَكَرَهُ في: الغُنْيَة (٢١٠).

١٧ـ **سُمَاجَةُ بنُ خَلَفِ بن سُمَاجَةَ، أَبُوالحَسَنِ** (ت ؟). ذَكَرَهُ ابنُ عَبْدِالمَلِكِ

المَرَّاكُشِيُّ في الذَّيْلِ والتَّكْملة (٤/ ٩٩) قَالَ: «رَوَىٰ عَن أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ» وَلَمْ يَزِدْ عَلَىٰ ذٰلِكَ شَيْئًا.

١٨ـ صَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بن عَبْدِالرَّحْمَـٰنِ، العَلَّامَةُ المَشْهُورُ مُؤَلِّفُ «طَبَقَاتِ الأُمَمِ» (ت ٤٦٢هـ). ذكره في: الصِّلة (١/ ٢٣٦)، ترجم لِشَيْخِهِ أَبِي الوَلِيْد في «الطَّبَقَات» تَرْجَمَةً جَيِّدةً، عَلَيْهَا اعْتَمَدَ أَكْثَرُ المُتَرْجِمِيْنَ.

١٩ـ عَاصِمُ بنُ عَبدِالعَزِيْزِ التُّجَيْبِيُّ البَلَنْسِيُّ يُعْرَفُ بـ«ابنِ القُدْوَةِ» (ت ؟). ذكره في: الذَّيل والتَّكملة (٥/ ١٠٣).

٢٠ـ عَبْدُالبَاقِي بنُ مُحَمَّد بنِ سَعِيْدِ بنِ أَصْبَغ بن بَرِّيالٍ الأَنْصَارِيُّ (ت ٥٠٢هـ). ذَكَرَهُ في الصِّلة (٣٨٥).

٢١ـ عَبْدُالرَّحْمَـٰن بنُ أَحْمَدَ السُّلَمِيُّ، أَبُو القَاسِمِ (ت ؟). ذَكَرَهُ في التَّكْملةِ رقم (١٥٨٦).

٢٢ـ عَبْدُالرَّحْمَـٰن بنُ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيُّ (ت ٥٤٢هـ). ذَكَرَهُ في التَّكملةِ رقم (١٦٦٤)

٢٣ـ عَبْدُالعَزِيْز بنُ عبدِاللهِ الغَازِي (ت ٤٩٣هـ). ذكره في الصِّلة (٢/ ٣٧٢).

٢٤ـ عَبْدُالله بْنُ عَبْدِالرَّحْمَـٰنُ القُضَاعِيُّ (ت ٥١٠هـ). ذَكَرَهُ في التَّكمِلَةِ رقم (١٣٢٣).

٢٥ـ عَبْدُاللهِ بْنُ الفَضْلِ بنِ عُمَرَ بنِ فَتْحٍ اللَّخْمِيُّ يُعرف بـ«البُونتِيِّ» (ت بعد ٤٩٠هـ). ذكره في التَّكملة (٢/ ٨٠٧).

٢٦ـ عَبْدُالله بنُ مَرْوَانَ بنِ محمَّدِ بن مَرْوَانَ. من أَهْلِ بَلَنْسِيَةِ وقاضيها (ت ٥٣٥هـ). سمع أباالولَيد الوَقَّشيَّ عقب رَجَبَ سنة (٤٧٧هـ). ذكره في المعجم (٢١٤)، وتكملة الصِّلة (٢/ ٨٢٢).

٢٧ـ عبدُالمَلِكِ بنُ يُوسف بن عبدرِبِّهِ (ت قبل ٥٣٠هـ)، رَوَىٰ سَمَاعًا من أَبِي اللَّيْثِ. . . ولَهُ إِجَازَةٌ من أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ. ذَكَرَهُ في الذَّيل والتَّكملة (٥/ ٥٤).

٢٨ـ عَتِيْقُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ الأَنْصَارِيُّ (ت ؟). ذكره في الصِّلة (٢/ ٤٥١).

٢٩ـ عَلِيُّ بنُ عَزْلُون، أَبُوالحَسَن (ت قريبًا من ٤٨٤هـ). روى عن أبي الوليد الحَدِيْثَ. ذَكَرَهُ في الذَّيل والتَّكملة (٥/ ٢٨٢).

٣٠ـ عَلِيُّ بنُ محمَّدِ بن دري الطُّلَيْطُلِيُّ (ت ٥٢٠هـ). ذكره في الصِّلَةِ (٢/ ٢٤٥)، والمُعجم (٢٨٤٥)، والغُنية وفيه: «وَكَانَ قَدْ صَحِبَ القَاضِي أَبَاالوَلِيْد الوَقَّشِيَّ وَأَخَذَ عَنْهُ».

٣١ـ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن إِسْمَاعِيْلَ، أَبُوعَامِرٍ الطُّلَيْطُلِيُّ (ت ٥٢٣هـ) ذكره في: الصِّلة (٥٧٨)، والحُلَلِ السُّنْدُسِيَّة (٢/ ٢٥).

٣٢ـ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بن عَبْدِاللهِ بنِ حِصْنٍ الأَنْصَارِيُّ (ت قبل ٥٢٠هـ) من أَهْلِ بَلَنْسِيَةَ. سَمِعَ أَبَاالوَلِيدِ الوَقَّشِيَّ وَلاَزَمَهُ مِن سَنَةِ إِحْدَىٰ وَثَمَانِيْن إلى سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِيْن. وَأَخَذَ عَنْهُ «المُوَطَّأ» وَغَيْر ذٰلك، ذَكَرَهُ في: التَّكْمِلَة (١/ ٤٢٤).

٣٣ـ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بنِ مُحَمَّد بنِ أَحْمَدَ بنِ سَهْلٍ الأَنْصَارِيُّ (ت ؟). ذَكَرَهُ في التَّكْملة (٤٢٣)، والذَّيل والتَّكملة (٦/ ٣٢)، قَالَ المَرَّاكُشِيُّ: «رَوَىٰ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عِيْسَىٰ. . . وَأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ واختُصَّ بِهِ، وَكَانَ قَارِىءَ مَجْلِسِهِ. . .».

٣٤ـ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِاللهِ، أَبُوعَبْدِاللهِ الأَنْصَارِيُّ (ت ٤٧٧هـ) سَرَقُسْطِيٌّ يُعْرَفُ بـ«ابنِ حَبِيْبٍ». ذَكَرَهُ في التَّكملة (١/ ٣٩٧)، والذَّيل والتَّكملة (٦/ ٤٩).

٣٥ـ مُحَمَّدُ بنُ إدْرِيْسَ بنِ عُبَيْدِاللهِ بنِ يَحْيَىٰ المَخْزُومِيُّ (ت ٥٤٦هـ) مِنْ أَهْلِ بَلَنْسِيَةَ، لَقِيَ أَبَاالوَلِيد وَلاَزَمَهُ، قَالَ ابنُ عَيَّادٍ، لَقِيَهُ صَبِيًّا، وَأَخَذَ عَنْهُ في تِلْكَ الحَالِ فَلِذٰلِكَ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ» قَالَ المَرَّاكُشِيُّ: «لاَزَمَ في صِغَرِهِ أَبَاالوَلِيْدِ الوَقَّشِيَّ وَأَخَذَ عَنْهُ، لٰكِنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ، إِذْ لَمْ يَثِقْ بِمَا أَخَذَ عَنْه». ذَكَرَهُ في: التَّكْملة (٢/ ٤٧٤)، والذَّيل والتَّكملة (٦/ ١١٠).

٣٦ـ مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرِ بن خَيَرَةَ، أَبُوعَامِرٍ البَلَنْسِيُّ الخَطِيْبُ يُعْرَفُ بـ«ابن شَرَوِيَّةَ» سَمِعَ أَبَاالوَلِيْدِ الوَقَّشِيَّ واختُصَّ به، وَلاَزَمَهُ، وَرَوَىٰ عَنْهُ «السِّيرة النَّبويَّة» بسنده وعُمِّرَ طَوِيْلاً (ت ٥٤٦هـ) وهو صِهْرُ أَبِي الوَلِيْدِ. وَقَدْ تُكُلِّمَ في الرِّواية عَنْه لِصغَرِهِ؟! قَالَ المَرَّاكُشِيُّ: «وَمَا تُكُلِّمَ فيه في ذٰلِكَ فَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ فَقَدْ وَقَفْتُ عَلَىٰ خَطِّ أَبِي بَحْرٍ سُفْيَانَ بنِ العَاصِي في طَبَقَةِ سَمَاعِ جَمَاعَةٍ من أَبِي الوَلِيْدِ، ومِنْهُم أَبُوعَامرٍ هَـٰذَا فَاعْلَمْ ذٰلِكَ، وَكَيْفَ يَكُوْنُ سَبَبُ تَكَلُّمِهم عَنْهُ في الرِّوَايَةِ عَنْهُ لِصغَرِهِ وَقَدْ قَالُوْا إِنَّه تُوفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وأَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِمَائَة، قَالُوْا: وَقَدْ قَارَبَ المَائَة ولا تُعْرَفُ سَنَةُ مِيْلاَدِهِ لأَنَّهُ «كَانَ أَضَنَّ النَّاسِ بالإِعْلاَمِ بِمَوْلِدِهِ» وَعَلَىٰ قَوْلِهِم هَـٰذَا فَمَوْلِدُهُ فِي حُدُوْدِ الخَمْسِيْن وَأَرْبَعِمَائَةَ، وَوَفَاةُ أَبِي الوَلِيْدِ سَنَةَ (٤٨٩هـ)؟!» ذَكَرَهُ فِي التَّكملة (٢/ ٤٧٨)، والذَّيل والتَّكملة (٦/ ١٥٢).

٣٧ـ مُحَمَّدُ بنُ سَعَادَةَ بنِ عُمَرَ الأَنْصَارِيُّ (ت نحو ٥٣١هـ)، يُعْرَفُ بـ«ابنِ قَدِيْمٍ» تَفَقَّه بِأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ، كَذَا قَالَ فِي التَّكْملة (١/ ٤٣٤)، والذَّيل والتَّكملة (٦/ ٢٠١).

٣٨ـ مُحَمَّدُ بنُ سَعْدِ بن زَكَرِيَّا الدَّانِيُّ (ت بعد ٥١٦هـ). صَاحِبُ «التَّذْكِرَةِ

السَّعْدِيَّةِ» وَهِيَ ذِكْرَىٰ الشُّعَرَاءِ واخْتِيَارِ من أَشْعَارِهِمْ، وَقَد اخْتَارَ فِيْهَا قَصِيْدَةً لأبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ. ذَكَرَهُ في التَّكْملة (١/ ٤١٧)، والذَّيل والتَّكملة (٦/ ٢٠٢).

٣٩ـ مُحَمَّدُ بنُ سُفْيَان بنِ العَاصِي، تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَبِيْهِ، ذَكَرَهُ المَرَّاكُشِيُّ في الذَّيْل والتَّكْملة (٦/ ٢١٦)، قَالَ: «رَوَىٰ عَنْ أَبِيْهِ، وَأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ وَشَارَكَ أَبَاهُ فِيْه» وَلَمْ يَذْكُرْ وَفَاتَهُ.

٤٠ـ مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَان النَّفْزِيُّ اللُّغَوِيُّ المَعْرُوْفُ بـ«ابنِ أُخْتِ غَانِمٍ» (ت٥٢٥هـ) ذكره في الصِّلة (٥٧٨)، والغنية (٥٩)، وَفِيْهَا تَتَلْمُذُهُ عَلَىٰ أَبِي الوَلِيْد الوَقَّشِيِّ، والمُغرب (١/ ٤١٣)... وفي المُغْرِبِ وَغَيْرِهِ: «أَبُو عَبْدِالله مُحَمَّدُ بنُ مَعْمَرٍ اللُّغَوِيُّ» التَّكملة (٤٢٣).

٤١ـ مُحَمَّد بنُ عُثْمَان بن حُسَيْنٍ البَكْرِيُّ (ت بعد ٥١٩هـ) أَجَازَهُ أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ وَكَتَبَ إِلَيْهِ من بَلَنْسِيَةَ سَنَةَ (٤٨٥هـ). التَّكملة (١/ ٤٢٢)، والذَّيل والتَّكملة (٦/ ٤٣٠).

٤٢ـ مُحَمَّدُ بن عُمَرَ بنِ عَبْدِاللهِ بن مُحَمَّدٍ العُقَيْلِيُّ القَبَّابُ (ت ٥٣٠هـ) رَوَىٰ عن أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ، وَابْنِ السِّيْد... »من أَهْلِ بَلَنْسِيَةَ. كَذَا في التَّكملة (١/ ٤٣٣).

٤٣ـ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي المِسْكِ، من أَهْلِ دَانِيَةَ (ت بعد ٤٩١هـ) ذكره في التَّكْملة (١/ ٤٠٥).

٤٤ـ مَرْوَانُ بنُ مُحَمَّدِ بنُ عَبْدِالعَزِيْزِ التُّجَيْبِيُّ، مِنْ أَهْلِ بَلَنْسِيَةَ (ت بعد ٤٨٨هـ) ذكره في التَّكملة (٦٩٣).

٤٥ـ مُفَرِّجُ بنُ فُيُرَّةَ، أَبُو الحَسَن الشَّنْتِجَالِيُّ (ت في حدود ٤٨٠هـ). ذكره في التَّكملة (٢/ ٧٢١).

٤٦ ـ يَحْيَىٰ بنُ مُحَمَّدٍ، أبُوبَكْرٍ السَّرَقُسْطِيُّ (ت نحو ٥٢٠هـ). ذَكَرَهُ في: التَّكملة رقم (٢٠٣٧).

٤٧ـ القَاضِي ابنُ فَيْرُوْز. ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ في مَشْيَخَتِهِ التي صَنَعَهَا له. كما أَفَادَ يَاقُوتُ الحَمَوِيُّ في مُعْجَمِ البُلدان (٥/ ٤٣٨).

تَوَلِّيه القَضَاءَ:

ذَكَرَ المُؤَرِّخُون أَنَّ أَبَاالوَلِيْدِ تَوَلَّىٰ قَضَاءَ طَلْبِيْرَةَ، و«طَلْبِيْرَةَ»: مَدِيْنَةٌ فِي أَقْصَىٰ ثُغُور الأنْدَلُسِ، وَقَلْعَتُهَا أَرْفَعُ القِلاَعِ حِصْنًا، وَمَدِيْنَتُهَا أَشْرَفُ البِلاَدِ حُسْنًا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ طُلَيْطُلَةَ سَبْعُونَ مِيْلاً، وَ«طُلَيْطُلَةُ» مِنْ أَعْظَمِ بِلاَدِ الأنْدَلُسِ وَأَكْبَرِهَا، وَهِيَ دَارُ المُلْكِ بالأنْدَلُسِ، حِيْنَ دَخَلَهَا طَارِقُ بنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللهُ. وَقَاضِي طُلَيْطُلَة رَئِيْسٌ لِقُضَاةِ نَوَاحِيْهَا والبُلْدَان التَّابِعَة لَهَا بِمَا فِيْهَا طَلْبِيْرَة، إذًا فـ«طَلْبِيْرَةُ» المَذْكُوْرَةُ هُنَا مِنْ أَعْمَالِها وَنَوَاحِيْهَا، جَاءَ فِي تَرْجَمَةِ أَحْمَدَ بن يَحْيَىٰ ابْنِ سُمَيْقٍ (ت٤٥١هـ)[1]: «وقَصَدَ طُلَيْطُلَةَ فَسَكَنَهَا، وَوَلاَّه أَبُومُحَمَّدِ بنِ الحَذَّاءِ أيَّام قَضَائِهِ بِهَا أَحْكَامَ القَضَاءَ بِطَلْبِيْرَةَ، فَسَارَ بِهِمْ بِأَحْسَنِ سِيْرَةٍ، وَأَقْوَمِ طَرِيْقَةٍ، وعَدَلَ في القَضِيَّةِ». وَأَبُومُحَمَّدٍ المَذْكُوْرُ هو نَفْسُهُ أَبُوعُمَرَ الحَذَّاء، شَيْخُ الوَقَّشِيِّ السَّالِفِ الذِّكْرِ في مَبْحَثِ شُيُوْخِهِ.

وَمَمْلَكَةُ طُلَيْطُلَةَ في زَمَنِ أَبِي الوَلِيْدِ تَحْتَ حُكْمِ الأَمِيْرِ المَأْمُوْن يَحْيَىٰ بنِ الظَّافِرِ بن ذِي النُّوْنِ (٤٢٩ ـ ٤٦٧هـ)[2] أَحَدُ مُلُوْكِ الطَّوَائِفِ بالأنْدَلُسِ، وَكَانَ

---

(١) الصِّلة (٥٧).

(٢) اسمُهُ يَحْيَىٰ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنُ عَبْدِالرَّحْمَـٰن بن عَامِرِ بنِ ذي النُّوْن الهَوَارِيُّ. أخباره في: =

أَبُو الوَلِيْدِ يَتَرَدَّدُ إِلَىٰ مَجَالِسِهِ[1]، وَكَانَ الأَمِيْرُ المَذْكُوْرُ يَصِفُهُ بِـ«القَاضِي».

وَقَدْ وَلِيَ قَضَاءَ طُلَيْطُلَةَ فِي زَمَنِ الأَمِيْرِ المَذْكُوْرِ عَدَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ[2] مِنْهُمْ:

- **أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بن مُحَمَّد بن يَحْيَىٰ الحَذَّاءُ** (ت ٤٦٧ هـ)[3].

- ثُمَّ وَلِيَ بَعْدَهُ: **أَحْمَدُ بنُ عَبْدِالرَّحمـٰن بن مُحَمَّدِ بنِ صَاعِدِ بنِ وَثِيْقٍ التَّغْلِبِيُّ** (ت٤٤٩هـ) قَاضِيًا. قَالَ ابنُ بَشْكوال: «اسْتَقْضَاهُ المَأْمُوْنُ يَحْيَىٰ بنُ ذِي النُّوْن بطُلَيْطُلة بَعْدَ أَبِي عُمَرَ الحَذَّاءِ».

- ثُمَّ **أَبُو الوَلِيْد صَاعِدُ بنُ أَحْمَدَ بن عَبْدِالرَّحْمَـٰن التَّغْلِبِيُّ** (ت٤٦٢هـ) وَتُوفِيَ وَهُوَ قَاضِيهَا[4].

- ثُمَّ وَلِيَ القَضَاءَ بَعْدَهُ: **عَبْدُالرَّحْمَـٰنِ بنُ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ**، يُعْرَفُ بِـ«الحَشَّاء» (ت٤٧٣هـ). قَالَ ابنُ بَشكوال[5]: «اسْتَقْضَاهُ المَأْمُوْنُ يَحْيَىٰ بنُ ذِي النُّونِ بِطُلَيْطُلَةَ بَعْدَ أَبِي الوَلِيْدِ صَاعِدٍ في الخَمْسِيْن وَأَرْبعمائة . . . ثمَّ صُرِفَ عَنْهَا سَنَةَ سِتِّيْنَ» وَيَبْدُو أنَّ القَاضِي أَبَاالوَلِيْدِ صَاعِدًا عَادَ إِلَىٰ القَضَاءِ سَنَةَ سِتِّيْن حَتَّىٰ وَفَاتِهِ

= المغرب في حلى المغرب (٢/ ١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٢٠)، وأزهار الرّياض (٢/ ٢٠٨)، ونفح الطيب (١/ ٤٤٠). . . وغيرها.

(١) نفح الطِّيب (٤/ ١٣٨).

(٢) جَمَعَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بنُ عبدالرَّحمـٰن بن مُطَاهر الأنْصَارِيُّ الطُّلَيْطُلِيُّ (ت٤٨٩هـ) تاريخًا حافلاً في فُقَهَاءِ وَقُضَاةِ طُلَيْطُلَةَ حَتَّىٰ زَمَنِهِ، اعْتَمَدَ عَلَيْهِ ابنُ بشكوال في كتاب «الصِّلة» فذكره في مُقَدِّمَتِهِ، وفي ترجمة مؤلِّفه. يُراجع: الصِّلة (٣، ٧٠).

(٣) الصِّلة (٥٦).

(٤) المصدر نفسه (٤٥٠) ويظهر أنَّه ابنُ سابقه.

(٥) الصِّلة (٣٤٠).

سَنَةَ (٦٢ هـ) عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ.

ـ ويظهر أيضًا أنَّه وَلِيَهَا بَعْدَهُمَا القَاضِي: **الفَرَجُ بنُ أَبِي الفَرَجِ بنِ يَعْلَىٰ التُّجَيْبِيُّ** (ت ٤٧٠ هـ)[١].

ـ وَوَلِيَ قَضَاءَهَا أَيْضًا: **أَحْمَدُ بنُ يُوْسُف بنِ أَصْبَغَ بنِ خَضِرٍ الأَنْصَارِيُّ** (ت ٤٨٠ هـ)[٢].

ـ وَآخرُ قُضَاتِهَا زَمَنِ الأَمِيْرِ المَذْكُوْرِ هُوَ **سَعِيْدُ بنُ يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ الحَدِيْدِيُّ التُّجَيْبِيُّ** (ت٤٧٢هـ) قَالَ ابْنُ بشكوال[٣]: «وَتَوَلَّىٰ القَضَاءَ بِطُلَيْطُلَةَ بتَقْدِيْمِ المَأْمُون يَحْيَىٰ بنِ ذِي النُّوْنِ، وَكَانَ حَسَنَ السِّيْرَةِ، جَمِيْلَ الأَخْلَاقِ... لَمْ يَزَلْ يَتَوَلَّاهَا مُدَّةَ المَأْمُوْنِ إِلَىٰ أَنْ تُوُفِّيَ» أَيْ: تُوُفِّيَ المَأْمُوْن.

وَأَمَّا «طَلْبِيْرَةُ فَتَوَلَّىٰ قَضَاءَهَا عددٌ مِنَ العُلَمَاءِ في زَمَنِ الأَمِيْرِ المَذْكُوْرِ مِنْهُمْ صَاحِبُنَا أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ.

ـ وَمِنْهُم **أَحْمَدُ بنُ يَحْيَىٰ بنِ سُمَيْقٍ** (ت ٤٥١ هـ)[٤].

ـ وَعُثْمَانُ بنُ عِيْسَىٰ المَعْرُوفُ بـ«ارفع رأسه»[٥].

ـ **وَمُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَزْمٍ الأَنْصَارِيُّ** (ت ٤٧٨ هـ)[٦] مِنْ مُعَاصِرِي أَبِي الوَلِيْدِ.

---

(١) المصدر نفسه (٤٦٢).

(٢) المصدر نفسه (٦٩).

(٣) المصدر نفسه (٢٢٣).

(٤) المصدر نفسه (٥٧).

(٥) المصدر نفسه (٤٠٥).

(٦) الصلة (٥٥٤).

ـ وأمَّا عَبْدُالله بنُ فَرَجٍ بنِ غَزْلُون اليَحْصُبِيُّ المَعْرُوْفُ بـ«الغَسَّالِ» فَهُوَ مِنْ مُعَاصِرِي أَبِي الوَلِيْدِ أَيْضًا وَأَقْرَانِهِ. وَذَكَرَ ابنُ بشكوال[1] «أنَّه استَقْضَىٰ بطَلْبِيْرَة بَعْدَ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ قَدِيْمًا». كذا قَالَ.

هَـٰؤلاَءِ هُم الَّذِيْن عَرَفْتَهم ممن تَوَلَّىٰ قَضَاءَ طَلْبِيْرَةَ في زَمَنِ الأَمِيْرِ المَذْكُوْرِ، وَلاَ أَعْرِفُ تَرتِيْبهم الزَّمَنِي وإنْ كُنْتُ أظن أَنْ أَقْدَمَهُم ابنُ سُمَيْقٍ؛ لأَنَّهُ كَانَ فِي فَتْرَةِ قَضَاءِ أَبِي عُمَرَ الحَذَّاءِ (ت٤٦٧هـ)، وَهُوَ أَقْدَمُ مَنْ تَوَلَّىٰ قَضَاءَهَا زَمَنَ الأَمِيْرِ المَأْمُوْن، وَيَلِيْهِ الشَّيْخُ أَبُوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ الَّذِي تَوَلَّىٰ القَضَاءَ زَمَن أَبِي عُمَرَ أَيْضًا سَنَةَ (٤٣٨هـ) حَيْثُ لَقِيَهُ صَاعِدُ بنُ أَحْمَدَ بطُلَيْطُلَةَ وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ القَضَاءَ بَيْنَ أَهْلِ طَلْبِيْرَةَ في السَّنَةِ المَذْكُوْرَة.

الوَقشِيُّ فِيْ طُلَيْطُلَةَ:

وَكَانَ الأَمِيْرُ يَحْيَىٰ بنُ الظَّافِرِ بن ذِي النُّوْنِ (ت٤٦٧هـ) مُحِبًّا للعِلْمِ والعُلَمَاءِ، فَازْدَهَرَتِ الحَرَكَاتُ العِلْمِيَّةُ والثَّقَافِيَّةُ فِي مَمْلَكَتِهِ طُلَيْطُلَةَ وَكَثُرَ فِيْهَا العُلَمَاءُ مِنَ الأَنْدَلُسِ وَخَارِجِهَا، فَقَدْ ذَكَرَ ابنُ بَشكوال في تَرْجَمةِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِالوَاحِدِ بنِ عَبْدِالعَزِيْزِ التَّمِيْمِيُّ الحَنْبَلِيُّ أَبُوالفَضْلِ البَغْدَادِيُّ (ت٤٥٥هـ) بطُلَيْطُلَةَ[2] أَنَّهُ دَخَلَ الأَنْدَلُسَ فَلَقِيَ مُلُوْكَهُمْ، وَحَظِيَ عِنْدَهُم بِأَدَبِهِ وَعِلْمِهِ، واسْتَقَرَّ بطُلَيْطُلَةَ فِي كَنَفِ المَأْمُوْنِ يَحْيَىٰ بنِ ذِي النُّوْنِ. وَذَكَرُوا أَيْضًا أَنَّ أَبَا مُحَمَّدِ بن السِّيد البَطْلَيوْسِيَّ (ت٥٢١هـ) كَانَ مِنْ جُلَسَاءِ الأَمِيْر يَحْيَىٰ،

---

(١) المصدر نفسه (٢٨٥).

(٢) الصِّلة (٥٩٨).

يَحْضرُ مَجَالِسَهُ ويُنْشِدُهُ الأشْعَارَ وَيَمْدَحُهُ[1]. وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلَىٰ الأمِيْرِ المَذْكُورِ أَنَّهُ كَانَ عَلَىٰ خِلاَفٍ وَاسِعٍ مَعَ مُلُوْكِ الطَّوائِفِ في الأنْدَلُسِ، وَبَيْنَهُم حُرُوْبٌ وَغَارَاتٌ مُدَمِّرَةٌ، وَأَنَّه كَانَ يَسْتَعِيْنُ بالفِرنْجَةِ ضِدَّهُم مِمَّا مَهَّدَ لهَؤُلاَءِ بالاسْتِيْلاَءِ عَلَىٰ مَمَالِكِ الإِسْلاَم بالأنْدَلُسِ، والتَّنْكِيْلِ بِهِم، وَسَوْمِهِم سُوْءَ العَذَابِ، مِنْ تَقْتِيْلٍ وَتَشْرِيْدٍ، وَتَجْوِيْعٍ وَإِخَافَةٍ، وَأَنَّهُ كَانَ مُبَالِغًا جِدًّا فِي بِنَاءِ القُصُوْرِ وَإِظْهَارِ التَّرَفِ في ذٰلِكَ إِلَىٰ حَدٍّ كَبِيْرٍ جِدًّا[2]. وبوَفَاةِ الأَمِيْرِ المَذْكُوْرِ وَتَوَلَّىٰ حَفِيْده القَادِرِ باللهِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ يُحْسِنُ مُعَاشَرَةَ العُلَمَاءِ وَلاَ الإِقْبَالِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ مُؤَهَّلاً لِحُكْمِ بِلاَدِهِ طُلَيْطُلَةَ فَانْتَشَرَتْ الفَوْضَىٰ وَعَمَّ الفَسَادُ[3]، وَكَانَ سَلَفُهُ ـ كَمَا قُلْنَا ـ قَدْ مَهَّدَ لِلْبُغَاةِ الطَّامِعِيْن في البِلاَدِ مِن الإِفْرَنْجَةِ بِدُخُوْلِهَا فَاسْتَغَلُّوا هَـٰذِهِ الظُّرُوْفَ واسْتَوْلُوا عَلَىٰ المَدِيْنَةِ وَتَوَابِعِهَا وَسَقَطَتْ فِي أَيْدِيْهِمْ سَنَةَ (٤٧٨هـ)[4]

الوَقَّشِيُّ في بَلَنْسِيَة :

رَحَلَ أبوالوَلِيْدِ إلى بَلَنْسِيَةَ في ظِلِّ هَـٰذِهِ الظُّرُوْفِ المُتَلاَحِقَةِ في طُلَيْطُلَةَ الَّتِي مِنْهَا وَفَاةُ المَأْمُوْنِ، ثُمَّ بَطْشُ حَفِيْدِهِ القَادِرِ باللهِ وَظُلْمُهُ، وَمُحَاصَرَةُ الفِرِنْجةِ لِلْبَلْدَةِ، ثُمَّ الاسْتِيْلاَءُ عَلَيْهَا. وَلاَ أَدْرِي مَتَىٰ كَانَ رَحِيْلُهُ عَنْهَا، إِلاَّ أَنَّه مِنَ المُؤَكَّدِ أَنَّهُ كَانَ بِبَلَنْسِيَةَ قَبْلَ سَنَةَ (٤٨٥هـ) فَقَدْ جَاءَ فِي تَرْجَمَةِ تِلْمِيْذِهِ مُحَمَّدِ بن عُثْمَان

---

(١) نفح الطِّيب (١/ ٦٤٤) فما بعدها.

(٢) يراجع: نفح الطيب (١/ ٤٤٠).

(٣) البَيَان المُغرب (٣/ ٣٠٥)، والحلل السندسيَّة (١/ ٤٥١، ٢/ ٢٩).

(٤) نفح الطيب (٤/ ٣٥٢).

بنِ حُسَيْنِ البَكْرِيِّ الحِجَارِيِّ في التَّكْمِلَةِ لابْنِ الأَبَّارِ[1] أَنَّهُ سَمِعَ بِبَلْدَةِ وَادِي الحِجَارَةِ سَنَةَ (٤٦٥هـ) وَأَنَّ أَبَاالوَلِيْدِ الوَقَّشِيَّ كَتَبَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَنْسِيَةَ سَنَةَ (٤٨٥هـ)

وَذَكَرَ ابْنُ الأَبَّارِ أَيْضًا فِي تَرْجَمَةِ قَاضِي بَلَنْسِيَةَ عَبْدِاللهِ بنِ مَرْوَانَ بن مُحَمَّدٍ أَنَّ وَالِدَهُ مَرْوَانَ قَدْ أَجَازَ لَهُ وَلأَخِيْهِ أَحْمَدَ أَبَاالوَلِيْدِ الوَقَّشِيَّ فِي عَقِبِ رَجَبَ سَنَةَ (٤٧٧هـ)[2] وَإِنْ كَانَ هَـٰذَا التَّارِيْخُ لَيْسَ فِيْهِ دَلاَلَةٌ قَاطِعَةٌ عَلَىٰ أَنَّ أَبَاالوَلِيْدِ كَانَ فِي بَلَنْسِيَةَ نَفْسِها كَمَا هِيَ صَرِيْحَةٌ فِي سَابِقِهِ؛ لأَنَّهُ مِنَ المُحْتَمَلِ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمَا بِالإِجَازَةِ وَهُوَ فِي طُلَيْطُلَةَ، إِلاَّ أَنَّهُ مِمَّا يُؤْنَسُ بِهِ؛ لأَنَّهُ احْتِمَالٌ وَارِدٌ، بَلْ هُوَ قَوِيٌّ. وَعَلَىٰ كُلِّ حَالٍ، فَقَدِ اسْتَقَرَّ أَبُوالوَلِيْدِ في بَلَنْسِيَةَ. وَكَانَ القَاضِي جَعْفَرُ بنُ عَبْدِاللهِ بنِ الجَحَّاف القَاضِي بِبَلَنْسِيَةَ[3] قَدْ ثَارَ ضِدَّ القَادِرِ بن ذِي النُّوْنِ أَمِيْرِ طُلَيْطُلَةَ الَّذِي سَلَّمَ بَلَدَهُ لِلْفِرِنْجَةِ، وَأَغَارَ عَلَىٰ بَلَنْسِيَةَ، وَخَلَعَ أَمِيْرَهَا عُثْمَانَ بنَ مُحَمَّدٍ العَامِرِيَّ سَنَةَ (٤٧٨هـ)[4] فَخَافَ أَهْلُهَا أَنْ يُسَلِّمَهَا إِلَىٰ الفِرِنْجَةِ أَيْضًا، فَبَايَعُوا القَاضِي المَذْكُوْرَ، وتَسَلَّمَهَا وَقَتَلَ القَادِرَ بن ذي النُّوْنِ، فَحَاصَرَهَا القَنْبِيطور، وَضَيَّقَ عَلَىٰ أَهْلِهَا حَتَّىٰ تَرَدَّتْ أَحْوَالُهَا إِلَىٰ دَرَجَةٍ كَبِيْرَةٍ جِدًّا، حَتَّىٰ أَكَلُوا الفِئْرَان والكِلاَبَ، وَلَمْ يَبْقَ فِيْهَا مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ، فَصَالَحَ أَهْلَهَا، وَدَخَلَهَا سَنَةَ (٤٨٨هـ)، وَكَانَ السَّاعِي فِي الصُّلْحِ هُوَ صَاحِبُنَا القَاضِي أَبُوالوَلِيْد

---

(١) التكملة (١/ ٤٢٢).

(٢) المعجم (٢١٤)، وتكملة الصِّلة (٢/ ٨٢٢).

(٣) أخباره في: تاريخ بالإسلام (٢٣٩) وفيات سنة (٤٨٨هـ)، والبيان المغرب (٣/ ٣٠٥).

(٤) البيان المغرب (٣/ ٣٠٤).

الوَقَّشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ،[1] ثُمَّ اتَّهَمَ القَنبيطورُ الأميرَ القَاضِي ابنَ الجَحَّاف بِأَنَّه أَخْفَى عِنْدَه بعْضَ الأمْوَالِ والمُدَّخَرَاتِ والنَّفَائِسِ الَّتِي كَانَتْ للقَادِرِ بْنِ ذِي النُّوْنِ، فَأَقْسَمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عِنْدَهُ، فَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ إِنْ وَجَدَهَا عِنْدَه قَتَلَهُ، فَاتَّفَقَ أَنَّهُ وَجَدَهَا عِنْدَهُ فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ فِي حَادِثَةٍ مُخِيْفَةٍ جِدًّا، هِيَ مِنْ أَبْشَعِ الحَوَادِثِ الَّتِي ارْتُكِبَتْ هُنَاكَ[2] وَمِثْلِ ذَٰلِكَ فَعَلَ بكَثِيْرٍ مِنَ العُلَمَاءِ والأُدَبَاءِ وَغَيْرِهِم، وللعُلَمَاءِ والشُّعَرَاءِ والكُتَّاب أَشْعَارٌ وأَخْبَارٌ فِي هَـٰذَا الحَادِثِ المُفْجِع[3] مِنْهَا قَصِيْدَةٌ لصَاحِبِنَا أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ فُقِدَتْ وَلَمْ يَبْقَ إلاَّ تَرْجَمَةٍ لَهَا باللُّغَةِ الأَسْبَانِيَّةِ[4].

وَيَظْهَرُ أَنَّ صَاحِبَنَا أَيْضًا الْتَزَمَ للمُسْلِمِيْنَ بِالقَضَاءِ، فَقَدْ جَاءَ فِي «مُعْجَمِ البُلْدَانِ» نَقْلاً عَن القَاضِي عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَشْيَخَةِ ابنِ فَيْرُوْز»[5]، وَلَـٰكِنْ لاَ أَدْرِي هَلْ هُوَ بَعْدَ هَـٰذِهِ الحَادِثَةِ أَوْ قَبْلَهَا زَمَنَ إِمْرَةِ القَاضِيْ ابْنِ الجَحَّافِ الَّذِي اسْتَمَرَّ مُلْكُهُ عَلَىٰ بَلَنْسِيَةَ مُدَّةً تَزِيْدُ عَلَىٰ ثَلاثِ سِنِيْن. وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي أَنَّهُ كَانَ قَاضِيًا فِي إِمْرَةِ ابنِ الجَحَّافِ؛ لِذَا قَدَّمَهُ أَهْلُ بَلَنْسِيَةَ للقِيَام بالصُّلْحِ؛ نَظَرًا لشُهْرَتِهِ العِلْمِيَّة وَوَجَاهَتِهِ وَنَزَاهَتِهِ، وَمَنْصِبِهِ المَرْمُوْقِ الَّذِي يُضْفِي شَيْئًا مِنَ الشَّرعيَّةِ عَلَىٰ قِيَامِهِ بِمِثْلِ هَـٰذَا الدَّوْرِ الهَامِّ، فَفَعَلَ وَتَمَّ لَهُ مَا أَرَادَ، وَحَقَنَ بِذَٰلِكَ

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) البيان المغرب (٤/ ٣٩).

(٣) يُراجع: البيان المغرب (٣/ ٣٠٥)، والذَّخيرة (٣/ ١/ ٩٥)، ونفح الطِّيب (٤/ ٢١)، والحلل السندسيَّة (٣/ ٧٨).

(٤) الأعلام (٨/ ٨٤).

(٥) مُعجم البُلدان (٥/ ٢٣٣).

دِمَاءَ كَثِيْرٍ مِنَ المُسْلِمِيْنَ. وإِنْ صَحَّ أَنَّه وَلِي قَضَاء بَلَنْسية فَإِنَّهَا مُدةٌ وَجيْزةٌ، فَلَدَيْنَا نَصَّان يؤكِّدُ أَحَدُهُمَا أَنَّ القَاضِي ابن الجَحَّاف لَمَّا وَلِيَ الإِمَارَةَ في بَلَنْسِيَةَ قَدَّمَ ابنَ عَمِّه عَبْدَالله بن عَبْدِالرَّحمـٰن بن عبدالله بن عبدالرَّحمـٰن بن جحَّافٍ المعافريَّ للقَضَاءِ بِهَا، كَذَا قَالَ ابن الأبَّار[1]، ويؤكِّد النَّصُّ الآخر أَنَّ القنبيطور لَمَّا دَخَلَ بَلَنْسِيَةَ صُلْحًا ـ كَمَا أَشَرْنَا ـ خَلَعَ القَاضِي عَنِ الحُكْمِ والمُلْكِ وأَبْقَاهُ في القَضَاءِ[2]

الوقَّشِيُّ في دَانِيَة :

يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا الوَلِيْدِ لَمْ يَطِبْ لَهُ البَقَاءُ في بَلَنْسِيَةَ بَعْدَ سُقُوْطِهَا في يَدِ العَدُوِّ فَغَادَرَهَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا إِلَى دَانِيَةَ، وَذٰلِكَ بَعْدَ سُقُوْطِهَا مُبَاشَرَةً، فَلَعَلَّهُ خَافَ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِنْ غَدْرِ القنبيطور، وَهَـٰذَا مَا يُرَجِّحُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ تَوَلِّيْه القَضَاءَ كَانَ قَبْلَ سُقُوْطِ بَلَنْسِيَةَ؛ لأَنَّهُ تُوفِّيَ فِي العَامِ الَّذِي يَلِي العَامَ الَّذِي سَقَطَتْ فِيْه، فَلاَ نَعْرِفُ مَتَىٰ وَصَلَهَا إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَلْبَثْ فِيْهَا طَوِيْلاً، وَلاَ نَعْرِفُ لَهُ بِهَا نَشَاطًا، وَوَفَاته فِي بَيْتِ خَالِ أَحَدِ طَلَبَتِهِ تُوْحِي بِأَنَّه لَمْ يَتَأَهَّلْ بِالمَدِيْنَةِ المَذْكُوْرَةِ بَعْدُ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بِهَا شُهْرَةٌ بِسَبَبِ سُمْعَتِهِ العِلْمِيَّةِ الجَيِّدَةِ، وَأَمَّا نسبةُ «الدَّانِيِّ» فِي تَلاَمِيْذِهِ، فَلاَ تَدُلُّ لاَ مِنْ قَرِيْبٍ وَلاَ مِنْ بَعِيْدٍ عَلَىٰ أَنَّهُ دَرَّسَهُم بِهَا، وَلَوْ قِيْلَ عَكْسُ ذٰلِكَ لَكَانَ أَقْرَبُ لِلْصَوَابِ؛ لأَنَّ طَالِبَ العِلْمِ بِدَانِيَةَ لاَ يُقَالُ لَهُ فِي الغَالِبِ دَاخِلَ دَانِيَةَ: الدَّانِي؛ إِنَّمَا يُقَالُ لَهُ ذٰلِكَ إِذَا كَانَ خَارِجَهَا.

والَّذِي أُرَجِّحُهُ أَنَّهُ لَمَّا وَصَلَ دَانِيَةَ فَارًّا بِدِيْنِه، خَائِفًا وَجِلاً مِنَ الطَّاغِيَةِ،

---

(١) الحُلل السُّندسيَّة (٣/ ٨٥).

(٢) التكملة (٢/ ٨٠٦).

مَعَ كِبَرِ سِنِّهِ إِذْ تَجَاوَزَ الثَّمَانِيْنَ، وَقَد لَحِقَهُ مَا لَحِقَ أَهْلَ بَلَنْسِيَةَ في الحِصَارِ من الجُوْعِ والأَلَمِ والخَوْفِ، وَصَلَهَا ـ فِيْمَا يَظْهَر ـ مُرْهَقًا، وَرُبَّمَا مَرِيْضًا، فَلَمْ تُمْهِلْهُ المَنِيَّة حَتَّىٰ تُوفي بُعَيْدَ وُصُوْلِهَا بِأَشْهُرٍ عَلَىٰ مَنْ يَرَىٰ أَنَّه تُوفي سَنَةَ (٥٨٨هـ) رُبمَّا بِأَيَّامٍ أَيْضًا، أَوْ في حُدُوْدِ السَّنَةِ على مَنْ يَرَىٰ أَنَّهُ تُوفِّي سَنَةَ (٤٨٩هـ) وهو الرَّاجِحُ.

هل ولي أبُوالوليدِ قَضَاءَ طُلَيْطُلَة وَدَانِيَةَ؟

أَمَّا قَضَاء طُلَيْطُلَة فَالأمْرُ عِنْدِي غَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ، فَأَكْثَرُ إِقَامَتِهِ كَانَت فِيْها حَتَّىٰ مَعَ تَوَلِّيه قَضَاءَ طَلْبِيْرَة، مَعَ أَنَّ النُّصُوْصُ الصَّرِيْحَةُ غَيْرُ مَوْجُوْدَةٍ، لَكِنْ هُنَاكَ إِشَارَةٌ وَرَدَتْ عِنْدَ المَقَّرِيِّ وَهِيَ قَوْلُهُ[1]: قَالَ القَاضِي الأدِيْبُ، والفَيْلَسُوْفُ الأَرِيْبُ أَبُوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ قَاضِي طُلَيْطُلَةَ» فَهَلْ كَانَ أَبُوالوَلِيْدِ حَقًّا قَاضِيًا فِيْهَا، وَلَوْ لفَتْرَةٍ يَسِيْرَةٍ؟ بالأَصَالَةِ أَوْ بالنِّيَابَةِ، أو هِيَ سَبْقُ قَلَمٍ مِنَ المَقَّرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَرَادَ أَنْ يَقُوْلَ: قَاضِي طَلْبِيْرَةَ فَقَالَ: قَاضِي طُلَيْطُلَةَ، وَهُنَاكَ إِشَارَةٌ أُخْرَىٰ لَدَىٰ ابنِ خَلِّكَان[2] أَنَّه وَلِيَ القَضَاءَ بِدَانِيَةَ؟! قَالَ فِي تَرْجَمَةِ تِلْمِيْذِهِ أُمَيَّةَ بن عَبْدِالعَزِيْزِ: «أَخَذَ العِلْمَ عن جَمَاعَةٍ من الأنْدَلُسِيِّين كَأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ قَاضِي دَانِيَةَ».

وَفَاته:

تُوفِي أَبُوالوَلِيْد يَوْم الاثْنَيْنِ لِلَيْلَةٍ بَقِيَتْ من جُمَادَىٰ الآخرة سَنَة تسع وَثَمَانِيْن وَأَرْبَعمائة بِدَانيَة في دَارِ خَالِ أَبِي بَكْرٍ عَتِيْقِ بن عَبْدِالحَمِيْدِ المُقْرِىءُ،

---

(١) نفح الطيب (٤/ ٣٠٦).

(٢) وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٢).

وَعَتِيقٌ المَذْكُورُ أَحَدُ طَلَبَتِهِ، جَاءَ في هَامش تَرْجَمَة أَبِي الوَلِيْد في كِتَاب «الصِّلَة»[1]، وَقَدْ أَخْبَرَ بِحِكَايَةٍ طَرِيْفَةٍ فِي ذٰلك القَاضِي أَبُو القَاسِمِ بنُ حُسَيْنٍ ـ عَفَا اللهُ عَنْهُ ـ وَذٰلك أنَّه اشْتَهَىٰ. . .» وَهِيَ عِبَارَةٌ مَبْتُوْرَةٌ؟! ودُفِنَ يَوْمَ الثُّلاثَاء بِإِزَاءِ الجَامع القَدِيْم بِدَانِيَةَ. وَذكَرَ ابْنُ عَبْدِالمَلِكِ المَرَّاكُشِيُّ فِي «الذَّيْل والتَّكْملة»[2] أَنَّ عَبْدَالمَلِكِ بنَ مُحَمَّدِ بنِ زُهْرٍ الإِيَادِيَّ[3] الطَّبِيْبَ المَشْهُوْرَ تُوفي بِدَانِيَةَ، ودُفِنَ بإِزاءِ الجَامعِ القَدِيْمِ مَعَ قَبْرِ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ. وَذَكَرَ ابْنُ الأَبَّار (ت٦٥٩هـ) أَنَّ هَـٰذَيْنِ القَبْرَيْنِ لَمْ يَكُوْنَا مَعْرُوْفَيْنِ فِي عَصْرِهِ. وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ مَحَلُّ اتِّفَاقِ أَغْلَبِ المُؤَرِّخِيْن وَمُتَرْجِمِي سِيْرَتِهِ وَنَقَلَ يَاقُوْتُ الحَمَوِيُّ فِي «مُعْجَم البُلْدَانِ»[4] عَن القَاضِي عِيَاضٍ، وَالحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ المِيْزَانِ»[5] أَنَّ وَفَاتَهُ سَنَةَ (٤٨٨هـ) وَلَعَلَّ الأَوَّلَ هُوَ الصَّحِيْحُ. وَعِبَارَةُ القَاضِي: وَقِيْلَ. . . وَهِيَ عِبَارَةٌ ضَعِيْفَةٌ.

آثَارُهُ (أَشْعَارُهُ وَمُؤَلَّفَاتِهِ):

أـ أَشْعَارُهُ:

لَمْ يَكُنْ أَبُو الوَلِيدِ شَاعِرًا مَطْبُوعًا كَثِيرَ الشِّعرِ جَيِّدَهُ وَإِنْ وَصَفَهُ صَاعِدٌ بِأَنَّهُ: «بَلِيْغٌ، مُجِيْدٌ، شَاعِرٌ، مُتَقَدِّمٌ»[6] وَوَصَفَهُ يَاقُوْتٌ فِي «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ»

---

(١) الصلة (٢/ ٦٥٤).

(٢) الذيل والتكملة (٥/ ٣٧).

(٣) ترجمته في طبقات الأمم (٨٤).

(٤) معجم البلدان (٥/ ٢٣٣).

(٥) لسان الميزان (٩/ ١٩٣).

(٦) الصِّلة (٦٥٣)، والمطرب (٣٢٣).

بِأَنَّهُ[1]: «كَانَ أَدِيبًا، كَاتِبًا، شَاعِرًا» وَمَا حُفِظَ مِنْ شِعْرِهِ قَلِيْلٌ جِدًّا لاَيَكْفِي لِلْحُكْمِ النِّهَائِي عَلَىٰ شَاعِرِيَّتِهِ، وَلَعَلَّ مِنْ أَشْهَرِ شِعْرِهِ قَصِيْدَتَهُ الَّتِي رَثَىٰ بِهَا بَلَنْسِيَةَ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا، وَلِلأَنْدَلُسِيِّيْنَ قَصَائِدُ فِي رِثَائِهَا كَمَا جَاءَ فِي «نَفْحِ الطِّيْبِ»[2] وَلَمْ يَذْكُرْهَا، وَفِي التَّكْمِلَةِ لابنِ الأَبَّارِ[3]: أَنَّ الحَكَمَ بنَ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي العَاصِي الأَنْصَارِيَّ الخَزْرَجِيَّ (ت قَبْلَ ٥٨٠هـ) كَانَ يَرْوِي بَعْضَ شِعْرِ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ. . وَأَنَّ عَمْرَو بْنَ عَبَّادٍ أَخَذَهُ عَنْهُ. وَأَنَّ الحَكَمَ المَذْكُوْرَ مِنْ أَهْلِ شَارِقَةَ مِنْ عَمَلِ بَلَنْسِيَةَ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَبَاالوَلِيْدِ أَقَامَ طَوِيْلاً بِبَلَنْسِيَةَ. وَذَكَرَ ابنُ الأَبَّارِ أَيْضًا[4]: أَنَّ مُحَمَّدَ ابنَ سَعِيْدٍ الدَّانِي كَانَ حَيًّا سَنَةَ (٥١٦هـ) وَهُوَ مِنْ تَلاَمِيْذِ أَبِي الوَلِيْدِ جَمَعَ كِتَابًا سَمَّاهُ «التَّذْكِرَةَ السَّعْدِيَّةَ» أَنْشَدَ فِيْهِ قَصِيْدَةً لِلْوَقَّشِيِّ لَعَلَّهَا قَصِيْدَتَهُ الَّتِي رَثَىٰ فِيْهَا مَدِيْنَةَ بَلَنْسِيَةَ. وَمِنْ شِعْرِ أَبِي الوَلِيْدِ قَوْلُهُ[5]:

عَجَبًا لِلْمُدَامِ مَاذَا اسْتَعَارَتْ ... مِنْ سَجَايَا مُعَذِّبِي وَصِفَاتِهْ
طِيْبَ أَنْفَاسِهِ وَطَعْمَ ثَنَايَا ... هُ وَسُكْرَ العُقُوْلِ مِنْ لَحَظَاتِهْ
وَسَنَا وَجْهِهِ وتَوْرِيْدَ خَدَّيْـ ... ـهِ وَلُطْفَ الدِّيْبَاجِ مِنْ بَشَرَاتِهْ
والتَّدَاوِيْ مِنْهُمَا كالتَّدَاوِيْ ... بِرِضَىٰ مَنْ هَوَيْتُ مِنْ سَطَوَاتِهْ
وَهْيَ مِنْ بَعْدِ ذَا عَلَيَّ حَرَامٌ ... مِثْلُ تَحْرِيْمِهِ جَنَىٰ رَشَفَاتِهْ

---

(١) معجم الأدباء (٦/ ٢٧٧٨).
(٢) نفح الطِّيب.
(٣) التَّكملة (٢٧٦).
(٤) تقدم في ذكر تلاميذه.
(٥) نفح الطِّيب (٤/ ١٣٧).

وَقَالَ:[1]

وَفَــارِهٍ يَــرْكَبُــهُ فَــارِةٌ مَرَّ بِنَا فِي يَدِهِ صَعْدَهْ
سِنَـانُهَـا مُشْتَمِـلُ لَحْظِـهُ وَقَـدُّهَـا مُنْتَحِـلٌ قَـدَّهْ
يَزْحَفُ لِلنُّسَّاكِ فِيْ جَحْفَلٍ مِنْ حُسْنِهِ وَهُوَ يُرَىٰ وَحْدَهْ
قُلْتُ لِنَفْسِي حِيْنَ مُدَّتْ لَهَا الـ آمَـالُ والآمَـالُ مُمْتَـدَّهْ
لاَ تَطْمَعِي فِيْهِ كَمَا الشَّعْرِ لاَ يُطْمَعُ فِي تَسْوِيْدِهِ خدهْ

وَقَالَ[2]:

بَـرَّحَ بِـيْ أَنَّ عُلُـوْمَ الـوَرَىٰ إثْنَان مَا إنْ فِيْهِمَا مِنْ مَزِيْد
حَقِيْقَــةٌ يُعْجِــزُ تَحْصِيْلُهَــا وَبَـاطِـلٌ تَحْصِيْلُـهُ لاَ يُفِيْـد

وَقَالَ[3]:

قَدْ بَيَّنَتْ فِيْهِ الطَّبِيْعَةُ أَنَّهَا بِدَقِيْقِ أَعْمَالِ المُهَنْدِسِ مَاهِرَهْ
عُنِيَتْ بِمَبْسَمِهِ فَخَطَّتْ فَوْقَهْ بالمِسْكِ خَطًّا مِنْ مُحِيْطِ الدَّائِرَهْ

وَقَالَ[4]:

لاَ أَرْكَبُ البَحْرَ وَلَوْ أَنَّنِي ضَرَبْتُ فيه بالعَصَا فانْفَلَقْ
مَا أَنْ رَأَتْ عَيْنِيَ أَمْوَاجَهُ فِي فِرَقٍ إلاَّ تَنَاهَىٰ الفَرَقْ

---

(١) نفح الطِّيب (٤/ ١٣٧).

(٢) معجم الأدباء (٦/ ٢٧٧٨)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٢٧)، ونفح الطِّيب (٤/ ١٣٧).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) نفح الطِّيب (٣/ ٣٧٧).

(ب) مؤلَّفاته :

أَغْلَبُ مُؤَلَّفَاتِ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ تَعْلِيقَاتٌ وتَنْبِيْهَاتٌ عَلَىٰ كُتُبِ السَّابِقِيْنَ، هِيَ أَشْبَهُ بنَقْدِ الكُتُبِ وَإِصْلاَحِ أَخْطَائِهَا، والزِّيَادَة عَلَيْهَا، أَوْ تَهْذِيْبِهَا، فِي عِبَارَاتٍ مُخْتَصَرةٍ، لَـٰكِنَّهافِي غَايَةِ الإِجَادَةِ والإِفَادَةِ، وَإِلَيْكَ أَسْمَاءَ مَا عَرَفْتُهُ مِنْهَا :

١ ـ «**التَّعْلِيْقُ عَلَىٰ الكَامِلِ لِلْمُبَرِّد**» : من أَشْهَرِ مُؤَلَّفاتِهِ، ورُبَّمَا عُرِفَ بـ«طُرر الكَامِلِ» أو «نُكَتِ الكَامِلِ» و«حَاشِيَةٍ عَلَىٰ الكَامِلِ» وَهُو عَلَىٰ تَسْمِيَتِهِ تَعْلِيْقَاتٌ مُخْتَصَرَةٌ مُفِيْدَةٌ كَمَا قُلْنَا عَلَىٰ كِتَابِ «الكَامِلِ في اللُّغَةِ وَالأدَب» لأَبِي العَبَّاسِ مُحَمَّدِ بنِ يَزِيْدَ المُبَرِّدِ (ت٢٨٥هـ) وَ«الكَاملُ» كِتَابٌ مَشْهُوْرٌ جدًّا يَتَدَارَسُهُ العُلَمَاءُ وَطَلَبَةُ العِلْمِ جِيْلاً بَعْدَ جِيْلٍ، مُنْذُ تَأْلِيْفِهِ إِلَىٰ يَوْمِنَا هَـٰذَا، وَنَحْنُ الآنَ نُدَرِّسُهُ لِلطُّلاَّبِ فِي جَامِعَةِ أُمِّ القُرَىٰ «كليَّة اللُّغَةِ العَرَبِيَّة» بمكَّة المُكَرَّمة فِي مادة «كِتَابِ قَدِيْمٍ فِي اللُّغة» لِذَا كَانَ لِلْعُلَمَاءِ مَعَ كَثْرَةِ دِرَاسَتِهِم لَهُ، وَالوُقُوْفِ عَلَى غَوَامِضِهِ مَلْحُوْظَاتٌ وَتَعْلِيْقَاتٌ عَلَيْهِ، مَنْهَا تَعْلِيْقُ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ هَـٰذَا، وَلَمْ يَكُنْ أَبُو الوَلِيْدِ بِدْعًا فِيْ هَـٰذَا فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَىٰ ذٰلِكَ عَدَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ.

مِنْهُم : **أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ الأَصْغَرُ** ـ عَلِيُّ بنُ سُلَيْمَان (ت٣١٥هـ) وَتَعْلِيْقَاتُهُ مَوْجُوْدٌ أَغْلَبُهَا فِي صُلْبِ كِتَابِ «الكَامِلِ» المَطْبُوْع، مُصَدَّرةٌ بـ«قَالَ أَبُو الحَسَنِ» وَهِيَ كَغَيْرِهَا مَلْحُوْظَاتٌ مِنْ وِجْهَة نَظِرِ أَبِي الحَسَنِ قَدْ تُرَدُّ وَقَدْ تُقْبَلُ؛ لِذَا انتَقَدَهُ عَلِيُّ بنُ حَمْزَةَ البَصْرِيُّ (ت٣٧٥هـ) فِي «تَنْبِيْهَاتِهِ» فَرَدَّ مِنْهَا وَقَبِلَ.

ـ وَمِنْهُم : **أَبُو جَعْفَرَ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنُ إِسْمَاعِيْلَ النَّحَّاسُ** (ت٣٣٨هـ)، ذَكَرَهَا عَلِيُّ بنُ حَمْزَةَ البَصْرِيُّ المَذْكُور فِي «تَنْبِيْهَاتِهِ» قَالَ : فَمِمَّنْ أَخَذَ عَلَيْهِ فِي

هَـٰذَا الكِتَابِ فَأَصَابَ أَبُو جَعْفَرَ ابْنُ النَّحَّاسِ.

ـ وَمِنْهُم: عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ البَصْرِيُّ (ت٣٧٥هـ) فِي كِتَابِهِ «التَّنْبِيْهَاتُ عَلَى أَغَالِيْطِ الرُّوَاةِ» فَمِنَ الرُّوَاةِ الَّذِيْنَ نَبَّهَ عَلَىٰ غَلَطِهِمْ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ فِي «الكَامِلِ» وَهَـٰذَا الجُزْءُ مَطْبُوْعٌ. وَهَـٰؤُلاَءِ كُلُّهُمْ مَشَارِقَةٌ وَلاَ أَعْرِفُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ شَرَحَهُ أَوْ عَلَّقَ عَلَيْهِ قَبلَ أَبِي الوَلِيدِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الأَنْدَلُسِ رَوَوْهُ قَدِيْمًا. وَأَجْوَدُ رِوَايَاتِهِ عِنْدَهُم هِي رِوَايَةُ مُحَمَّد بنُ أَبِي عَلاَقَةَ البَوَّابِ القُرْطُبِيِّ (ت٣٢٥هـ) الَّذِي رَحَلَ إِلَىٰ المَشْرِقِ، وَأَخَذَ عَن أَبِي إِسْحَـٰق الزَّجَّاجِ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الأَنْبَارِيِّ، وَأَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَان الأَخْفَشِ، وَأَبِي عَبْدِالله نِفْطُوَيْهِ. قَالَ ابنُ عَبْدِالملك المُرَّاكُشِيُّ[1]: «مِمَّا سَمِعَ عَلَى الأَخْفَشِ «كَامِلَ المُبَرِّد» وَصَارَ أَصْلُهُ مِنْهُ إِلَىٰ الحَكَمِ المُسْتَنْصِرِ بِاللهِ. قَالَ الحَكَمُ: لَمْ يَصِحَّ كِتَابُ «الكَامِلِ» عِنْدَنَا بِرِوَايَةٍ إِلاَّ مِنْ قِبَلِ ابنِ عَلاَقَةَ».

وَرَوَاهُ أَيْضًا: سَعِيْدُ بنُ جَابِرِ بنِ مُوْسَىٰ، أَبُو عُثْمَانَ الأَشْبِيْلِيُّ (ت٣٢٥هـ).

قَالَ المَقَّرِيُّ[2]: «وَكَانَ ابنُ جَابِرٍ الأَشْبِيْلِيُّ قَدْ رَوَاهُ قَبْلُ بِمِصْرَ بِمُدَّةٍ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرهُمَا. وَكَانَ ابنُ الأَحْمَرِ القُرَشِيُّ يَذْكُرُ أَنَّهُ رَوَاهُ، وَكَانَ صُدُوْقًا، وَلَـٰكِنَّ كِتَابُهُ قَدْ ضَاعَ، وَلَوْ حَضَرَ ضَاهَىٰ الرَّجُلَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ».

أَقُوْلُ ـ وَعَلَىٰ اللهِ أَعْتَمِدُ ـ: رِوَايَةُ ابنُ جَابِرٍ أَكْثَرُهَا انْتِشَارًا فِي الأَنْدَلُسِ.

ـ وَمِن رِوَايَاتِ «الكَامِلِ» للمُتَقَدِّمِيْنَ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ «رِوَايَةُ يَحْيَىٰ بنِ

---

(١) الذَّيل والتَّكملة (٦/ ٤٣٢).

(٢) نفح الطِّيب (٢/ ١٥٠).

مَالِكِ بنِ عَائِذٍ (ت٣٧٥هـ)» رَحَلَ إِلَىٰ المَشْرِقِ قَبْلَ سَنَةَ (٣٤٧هـ) وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الحَسَنِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ الآمِدِيِّ، عَنِ الأَخْفَشِ، عَنِ المُبَرِّدِ[١].

وَطُرَرُ أَبِي الوَلِيْدِ أَوْ تَعْلِيْقَاتُهُ عَلَىٰ الكَامِلِ ذَكَرَهُ المُتَرْجِمُوْنَ لِسِيْرَتِهِ فِي أَغْلَبِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ، وَرُبَّمَا اقْتَصَرُوا فِي تَرْجَمَتِهِ عَلَيْهِ؛ نَظَرًا لِشُهْرَتِهِ وَتَمَيُّزِهِ عِنْدَهُمْ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَىٰ أَحَدٍ نَقَلَ عَنْهُ أَوْ أَفَادَ مِنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الأَنْدَلُسِ.

وَلاَ أَبْعُدُ أَنْ يَكُوْنَ ابْنُ السِّيْدِ قَدْ أَفَادَ مِنْهُ فِي طُرَرِهِ عَلَىٰ الكَامِلِ أَيْضًا فَهُوَ فِي دَرَجَةِ تَلاَمِيْذِهِ، وَتَأَثُّرُهُ فِيْهِ وَاضِحٌ لِمَنْ قَارَنَ بَيْنَ نُصُوْصِ الكِتَابَيْنِ، وَكَانَ ابْنُ السِّيْدِ قَدْ اجْتَمَعَ بِأَبِي الوَلِيْدِ عَلَىٰ سَبِيْلِ المُذَاكَرَةِ لاَ التَّلْمَذَةِ[٢]. وَيَظْهَرُ أَنَّ تَعْلِيْقَاتِ أَبِي الوَلِيْدِ كَانَتْ عَلَىٰ هَوَامِشِ نُسْخَتِهِ مِنَ «الكَامِلِ» وَلَمْ تُفْرَدْ فِيْ كِتَابٍ. وَقَدْ تَأَثَّرَ أَبُومُحَمَّدٍ بنُ السِّيْدِ بِعَمَلِ أَبِي الوَلِيْدِ فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ، وَوَضَعَ هَوَامِشَ عَلَىٰ نُسْخَتِهِ هُوَ مِنَ «الكَامِلِ»[٣] حَتَّىٰ قَيَّضَ اللهُ الشَّيْخَ الإِمَامَ عَلِيَّ بنَ

---

(١) أخبار يحيى في: تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٩٣)، وجذوة المقتبس (٣٧٩)وغيرهما،

(٢) الذَّيل والتَّكملة (٦/ ٤٦٠).

(٣) عرف كتاب ابن السِّيد بـ«الطُّرر» أو «شرح الكامل» ونقل عنه الحافظ مُغلطاي في سيرة النَّبي ﷺ المعروف بـ«الرَّوْضُ البَاسِم. . .» في عدَّة مواضع. يُراجع الكتاب المَذْكُور بخطِّ مُصَنِّفِهِ ورقة (١١٢، ٢٥٣)، وسمَّاهُ الحَافِظُ بـ«غُرَر المَسَائِلِ فِي شَرْحِ الكَامِلِ» وفِي الوَرَقَاتِ (١٧٦، ١٧٧، ١٨١)، وسمَّاهُ أُخرَىٰ بـ «شرح الكامل» وَكَذَا نَقَلَ عَنْهُ الحَافِظُ مُغلطاي المذكورُ في كتابه «الإيْصَال. . . في مُشْتَبَهِ النَّسَبِ» بخَطِّهِ أَيْضًا وَرَقَة (٤٨، ٩٦)، وَنَصُّهُ: «وَهَـٰذَا الخَبَرُ مذكورٌ في كُتُبِ العُلَمَاءِ من المُحَدِّثين والمُؤَرِّخِيْن منهم: الزُّبَيْر بن بَكَّار، وَأَبُوالعَبَّاس مُحَمَّدُ بنُ يَزِيْد الثُّمَالِيُّ، وابنُ السِّيْدِ في كِتَابِهِ «غُرَرِ المَسَائِلِ. . .» وَأَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ وغيرُهُم».

إِبْراهِيْمَ بن سَعْدِ الخَيْرِ البَلَنْسِيِّ (٥١٠ ـ ٥٧١هـ) الَّذِي قَالَ ابْنُ عَبْدِالمَلِكِ المَرَّاكُشِيُّ أَنَّهُ رَوَىٰ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ السِّيْدِ، وَاخْتُصَّ بِهِ[1]. فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي كِتَابٍ وَسَمَّاهُ «القُرْطَ عَلَىٰ الكَامِلِ». وَأَضَافَ هُوَ إِضَافَاتٍ يَسِيْرَةٍ عَلَيْهِمَا، يَذْكُرُ أَوَّلاً تَعْلِيْقَاتِ أَبِي مُحَمَّدِ بنِ السِّيْدِ وَيَرْمُزُ لَهُ بِـ«ط» ثُمَّ يَذْكُرُ تَعْلِيْقَاتِ الوَقَّشِيِّ وَيَرْمُزُ لَهُ بِـ«ش» هٰكَذَا حَتَّىٰ نِهَايَةِ الكِتَابِ.

وَقَدْ وَقَفَ الحَافِظُ مُغْلطَاي عَلَىٰ كِتَابِ أَبِي الوَلِيْدِ وَأَفَادَ مِنْهُ فِي شَرْحِ السِّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ «الرَّوْضُ البَاسِمِ» ـ كَمَا قُلْنَا ـ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ البَغْدَادِيُّ وَنَقَلَ عَنْهُ في «خِزَانَةِ الأَدَبِ» وَيَبْدُو أَنَّ النُّسْخَةَ التُّرْكِيَّةَ الآتية مِنَ الكِتَابِ كَانَتْ هِي النُّسْخَةُ الَّتِي اطَّلَعَ عَلَيْهَا العَلاَّمَةُ البَغْدَادِيُّ.

وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ كِتَابِ أَبِي الوَلِيْدِ نُسْخَتَانِ خَطِّيَّتَانِ إِحْدَاهُمَا نُسْخَةٌ مَحْفُوْظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ إِسْمَاعِيْل صَائِب بِأَنْقَرَة بتُرْكِيا رقم (١١٧٣ لغة)، مَنْسُوْخَةٌ سَنَةَ (٦٥٨هـ) بِخَطٍّ أَنْدَلُسِيٍّ جَمِيْلٍ إِلَىٰ حَدٍّ مَا، والأُخْرَىٰ في المَكْتَبَةِ الحَمْزَاوِيَّةِ بالمَغْربِ هِيَ الآنَ فِي الخَزَانَةِ العَامَّةِ بالرِّبَاطِ رَقْم (١٨٩). كَانَ لِي ـ ولله المِنَّةُ ـ شَرَفَ جَلْبِهِمَا إِلَىٰ مَكْتَبَةِ مَرْكَزِ البَحْثِ العِلْمِيِّ، وَوَضْعِهِمَا بَيْنَ أَيْدِي البَاحِثِيْن.

حَقَّقَ الكِتَابُ الأُسْتَاذُ ظُهُوْرِ أَحْمَدَ أَظْهَر مُعْتَمِدًا عَلَىٰ نُسْخَةِ مَكْتَبَةِ إِسْمَاعِيْل صَائِب في رِسَالَةٍ عِلْمِيَّةٍ تَقَدَّمَ بِهَا لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُوْرَاه مِنْ جَامِعة البِنْجَابِ سَنَةَ (١٩٦٩م) وَطُبِعَ مِنْ مَنْشُوْرَاتِ الجَامِعَةِ المَذْكُوْرَةِ سَنَةَ

(١) لا نُوافقُ ابنُ عبدالمَلِكِ على ذٰلك فَقَدْ تُوفِّيَ ابنُ السِّيدِ وابن سَعْدِ الخَيْرِ في حُدُوْدِ الحَادِيَةِ عَشْرَةَ من عُمُرِهِ؟!.

(١٤٠١هـ)، وزَارَنِي مُحقِّقُ الكِتَابِ فِي مَكَّةَ وَزَوَّدَنِي بِنُسْخَةٍ مِنَ الكِتَابِ قَابَلْتُهَا بِمَزِيْدٍ مِنَ الشُّكْرِ والتَّقْدِيْرِ. ثُمَّ حَقَّقَهُ الدُّكْتُوْر حَمَدُ الزَّايِدِيُّ فِي رِسَالةٍ عِلْمِيَّةٍ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُوْرَاه أَيْضًا بِكُلِيَّةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بجَامِعَةِ أُمِّ القُرَىٰ بِمَكَّةَ المُكَرَّمَةَ مُعْتَمِدًا عَلَىٰ النُّسْخَتَيْنِ مَعًا، وَوَقَفَ عَلَىٰ طَبْعَةِ البَاكِسْتَان المذكورة، وَعَقَّبَ عَلَيْهَا وَتَتَبَّعَ بَعْضَ أَخْطَاءِ مُحَقِّقها. ونُوْقِشَت الرِّسَالَةَ سَنَةَ (١٤٠٩هـ).

٢ـ التَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ: هُوَ كِتَابُنَا هَـٰذَا الَّذِي نُقَدِّمُ لَهُ سَنُفْرِدُ الحَدِيْثَ عَنْهُ مُفَصَّلاً فِي مَبْحَثٍ خَاصٍّ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

٣ـ تَهْذِيْبُ الكُنَىٰ لمُسْلِم واسْمُهُ: «عَكْسُ الرُّتْبَةِ وَقَلْبِ المَبْنَىٰ لِكِتَابِ مُسْلِمٍ فِي الأَسَامِيْ والكُنَىٰ» هَذَّبَ فِيْهِ كِتَاب «الكُنَىٰ وَالأَسْمَاءِ» لِلإِمَامِ مُسْلِمِ بنِ الحَجَّاجِ صَاحِب «الجَامِعِ الصَّحِيْحِ» (ت٢٦١هـ) وَقَلَبَ تَرْتِيْبَ الكِتَابِ فَذَكَرَ الاسْمَ أَوْلاً والكِنْيَةَ ثَانِيًا وَهَـٰذَا التَّرْتِيبُ أَيْسَرُ مِنْ وُجْهَةِ نَظَرِ أَبِي الوَلِيْدِ، وَانْتَقَدَ فِيْهِ الإِمَامَ مُسْلِمًا فِي بَعضِ المَوَاضِعِ كَمَا يُفْهَمُ مِن نُصُوصِ الحَافِظِ ابنِ نَاصِرِ الدِّيْنِ الآتِيَةِ. ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ، وَإِسْمَاعِيْل بَاشَا البَغْدَادِيُّ، وَاقْتَبَسَ مِنْهُ الحَافِظُ ابنِ نَاصِرِ الدِّين الدِّمَشْقِيُّ نُصُوْصًا فِي كِتَابِهِ «التَّوْضِيْحِ» (١/٢٠٢، ٣٧٨، ٢/٢٧٨، ٥/٤٢٩، ٩/٩٢). وَقَالَ الحَافظُ في المَوْضِعِ الأَوَّل: «... وَكذٰلِكَ ذَكَرَهُ الفَقِيْهُ أَبُو الوَلِيْدِ هِشَامُ بنُ أَحْمَدَ الوَقَّشِيُّ في كِتَابِهِ: «عَكْسُ الرُّتْبَةِ وَقَلْبُ المَبْنَىٰ لِكِتَابِ مُسْلِمٍ فِي الأَسَامِي والكُنَىٰ» لٰكِنَّهُ قَدَّمَ اسْمَهُ عَلَىٰ كُنْيَتِهِ عَلَىٰ مَا بَنَىٰ عَلَيْهِ الكِتَابَ.

أَقُوْلُ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَلاَ أَعْلَمُ الآنَ لَهُ وُجُوْدًا.

٤ـ تَهْذِيْب «المُؤتلفِ والمُخْتَلِفِ» في أَسْمَاءِ القَبَائِلِ لابنِ حَبِيْبَ البَغْدَادِيِّ (ت٢٤٥هـ) ذَكَرَهُ ابنُ خَيْرِ الأَشْبِيْلِيُّ فِي فهرسته (٢١٩)، قَالَ: «كِتَابُ المُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ فِي أَسْمَاءِ القَبَائِلِ تَأْلِيْفُ مُحَمَّدِ بن حَبِيْبَ النَّحْوِيِّ تَهْذِيْبُ القَاضِي أَبِي الوَلِيْدِ هِشَامِ بنِ أَحْمَدَ الوَقَّشِيِّ رَحِمَهُ اللهُ حَدَّثَنِي بِهِ الشَّيْخُ الفَقِيْهُ أَبُوبَحْرٍ سُفْيَان بن العَاصِي الأَسَدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ إِجَازَةً، عَن أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ مُهذِّبه» وَذَكَرَ بَعْدَهُ تَهْذِيْبُ آخَرُ لأَبِي عُبَيْدٍ البَكْرِيِّ (ت٤٧٨هـ) ذَكَرَ سَنَدَهُ إِلَيْهِ أيضًا، ثُمَّ قَالَ: «نَقَلْتُ كِتَابِي مِنْهُ بِخَطِّي مِنْ خَطِّ أَبِي عُبَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ». وَكِتَابُ ابنُ حَبِيْبٍ نشره وسْتِنْفِلْد في غوتنجن في أَلْمَانْيَا سَنَةَ (١٨٥٠م) عَن نُسْخَةٍ بِخَطِّ المَقْرِيْزِيِّ، وَجَدَ أَصْلَهَا بمَكَّةَ المُشَرَّفَةَ لَمَّا حَجَّ سَنَةَ (٨٣٩هـ) ثُمَّ أَعَادَ طَبْعَهُ أُسْتَاذُنَا المِفْضَالُ الشَّيْخُ العَلاَّمَةُ حَمَدُ الجَاسِرِ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ مَعَ كِتَابِ «الإِيْنَاسِ» فِي المَوْضُوْعِ نَفْسِهِ لِلْوَزِيْرِ أَبِي القَاسِم الحُسَيْن بنِ عَلِيٍّ المَغْرِبِيِّ (ت٤١٨هـ) وَهُمَا مِن مَنْشُوْرَاتِ النَّادِي الأَدَبِيِّ فِي الرِّيَاضِ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سَنَةَ (١٤٠٠هـ).

والسُّؤَالُ الَّذِي يَرِدُ فِي الذِّهْنِ: مَاذَا يَجِدُ أَبُوالوَلِيْدِ وَأَبُوعُبَيْدٍ ـ رَحِمَهُمَا اللهُ ـ فِي كِتَابِ ابنِ حَبِيْبَ هَـٰذَا المَطْبُوْعِ مَا يَخْتَصِرَانِ فِيْهِ مَعَ شِدَّةِ إِيْجَازِهِ؟! فَهَلْ المَطْبُوْعُ هُوَ أَصْلُ كِتَابِ ابنِ حَبِيْبٍ أَوْ مُخْتَصَرًا عَنْهُ؟! . لَعَلَّهُ انْتِقَاءٌ مِنَ الكِتَابِ انْتَقَاهُ المَقْرِيْزِيُّ لِنَفْسِهِ، وَالمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَىٰ مَزِيْدٍ مِن البَحْثِ والتَّحْقِيْقِ. وَاعْتَمَدَ الحَافِظُ ابْنُ نَاصِرِ الدِّيْنِ الدِّمَشْقِيُّ (ت٨٤٢هـ) فِيْ كِتَابِهِ «تَوْضِيْح المُشْتَبه» عَلَىٰ كِتَابِ أَبِي الوَلِيْدِ، وَنَقَلَ عَنْهُ نُصُوْصًا كَثِيْرَةً فِي جَمِيْعِ أَجْزَاءِ الكِتَابِ هِيَ ـ كَمَا جَاءَ فِي فَهَارِسِ الكِتَابِ ـ كَالتَّالِي: (١/ ٣٩٩، ٢/ ٢٣، ١٤٤، ١٨٤، ٢٤١،

٤٢٠، ٥٤٤، ٣/ ١٨٩، ٢١٤، ٢٢٧، ٣٠٥، ٤٠٦، ٤٣٣، ٤٩٣، ٤/ ٦٤، ٦٦٩، ٢٣٢، ٥/ ١١٠، ١٤٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٤١٧، ٦/ ١٠١، ١٢١، ١٢٥، ١٦٤، ٢٩٣، ٣٢٢، ٣٧٦، ٤١٠، ٤١٤، ٧/ ٦٣، ٩٨، ١٩٨، ٢١١، ٢١٢، ٨/ ٥٣، ٩/ ١٥٦، ٢٣٣. وَكِتَابُ أَبِي الوَلِيْدِ لَيْسَ مُجَرَّدَ تَهْذِيْبٍ وَاخْتِصَارٍ كَمَا يُفْهَمُ مِن عنْوَانِه، بَلْ يَتَجَاوَزُ هَـٰذَا - كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ الكُتُبِ المُهِمَّةِ - إِلَىٰ مَا هُوَ أَبْعَدُ من ذٰلِكَ. وَكَانَ لَدَىٰ أَبِي الوَلِيْدِ أَكْثَرُ مِن نُسْخَةٍ مِن كِتَابِ ابنِ حَبِيْبٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ يُحَقِّقُ نُصُوْصَهُ قَبْلَ أَنْ يُسَارِعَ إِلَىٰ الانْتِقَادِ فَقَدَ جَاءَ في التَّوْضِيْحِ (٣/ ٤٩٣): «وَنَقَلَهُ القَاضِي أَبُو الوَلِيْدِ الكِنَانِيُّ فِي «تَهْذِيْبِ كِتَابِ ابنِ حَبِيْبٍ» أَنَّهُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ - يَعْنِي بالكِتَابِ - بِفَتْحِ الحَاءِ وَالبَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا «حَبْشِيَة» بِإِسْكَانِ البَاءِ وَتَخْفِيْفِ اليَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالتَّشْدِيْدِ أَيْضًا». وَظَهَرَ لَنَا مِنْ خِلاَلِ النُّصُوْصِ الَّتِي نَقَلَهَا الحَافِظُ ابنُ نَاصِرِ الدِّيْنِ أَنَّهُ يُقَيِّدُ وَيَضْبطُ كَمَا جَاءَ فِي (٥/ ١١٠، ٦/ ١٢٥، ٤١٤، ٧/ ٦٣، ٩/ ٢٣٣) وَيَنْتَقِدُ: كَقَوْله: «كَذَا وَهُوَ تَصْحِيْفٌ» (٥/ ١٤٦، ٦/ ٢٩٣)، وَيَسْتَدْرِكُ كَمَا فِي (٥/ ٤١٧)، وَيُصْلِحُ كَمَا جَاءَ فِي (٦/ ١٦٤)، وَيُخْطِّىءُ كَمَا جَاءَ في (٧/ ٩٨، ١٩٨)، وَيُصَحِّحُ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيْبٍ فِيْمَا جَاءَ فِي المَصَادِرِ الأُخْرَىٰ فَصَحَّحَ عَنْ «جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ لابْنُ دُرَيْدٍ» (٢/ ٥٤٤)، وَصَحَّحَ عَنِ ابنِ قُتَيْبَةَ (٣/ ٤٠٦)، وَصَحَّحَ عنِ ابنِ الكَلْبِيِّ (٦/ ٣٢٢، ٤١٠)، وَصَحَّحَ عَنِ الدَّارَقُطْنِي (٦/ ٢٧٦)، وَرُبَّمَا نَقَلَ كَلامَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَتَصْحِيْحِهِمْ وَضَبْطِهِم لٰكِنَّهُ يُقَوِّي ضَبْطَ أَهْلِ النَّسَبِ كَمَا جَاءَ فِي (٤/ ٦٥)، قال: «وَأَهْلُ النَّسَبِ يُرَدُّ إِلَيْهِم هَـٰذَا العِلْمُ».

وانْتَقَدَه الحَافِظُ ابنُ نَاصِرِ الدِّيْن في (٨/ ٥٤)، قَالَ: «وَلَمْ يُعَرِّجْ أَبُوالوَلِيْدِ عَلى مَا ذَكَرَهُ ابنُ الكَلْبِيِّ فِي «الجَمْهَرَة» وَهُو الأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ» مَعَ أَنَّهُ يُجِلُّهُ وَيَصِفُهُ فِي (٢/ ١٤٤) بِـ«الحَافِظِ» وَرُبَّمَا نَقَلَ عَنْ طُرَّةٍ عَلَى كِتَابِ أَبِي الوَلِيْدِ كَمَا جَاءَ فِي (٦/ ١٠٢)، وَيَظْهَرُ أَنَّ أَبَاالوَلِيْدِ رَتَّبَ كتابَهُ عَلَىٰ تَرْتِيْبِ الحُرُوْفِ الأَنْدَلُسِيَّةِ لِذَا جَاءَ فِي التَّوْضِيْحِ (٦/ ١٦٦٤): «كَذَا ذُكِرَ فِي بَابِ العَيْنِ المُهْمَلَةِ مِنْ تَبْوِيْبِ القَاضِي أَبِي الوَلِيْدِ الكِنَانِيِّ وَإِصْلاَحِهِ». اقْتَبَسَ مِنْهُ السُّهَيْلِيُّ فِي الرَّوْضِ الأُنُفِ (١/ ٣٦٣)، وَرَوَاهُ.

٥- تَنْبِيْهَاتٌ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الكَلاَبَاذِيِّ:

ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ فِي «مَشْيَخَةِ ابنِ فَيْرُوزٍ» وَالكَلاَبَاذِيُّ المَذْكُوْرُ هُوَ أَبُونَصْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحُسَيْن (ت٣٩٨هـ)، و«كَلاَبَاذ»: مَحَلَّةٌ بِبُخَارَىٰ. وَكِتَابُهُ الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ «التَّنْبِيْهَاتِ» يَظْهَرُ أَنَّهُ «رِجَالُ صَحِيْحِ البُخَارِي» وَيُعْرَفُ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيْثِ بِـ«الهِدَايَةِ وَالإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الثِّقَةِ وَالسَّدَادِ» الَّذِيْنَ أَخْرَجَ لَهُمُ البُخَارِيُّ فِي «صَحِيْحِهِ» وَهُوَ مَطْبُوْعٌ بِالعُنْوَانِ الأَوَّلِ فِي دَارِ المَعْرِفَةِ بِبَيْرُوْت سَنَةَ (١٤٠٧هـ) بِتَحْقِيْقِ عَبْدِاللهِ اللَّيْثِيِّ.

وَنُسْخَةُ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ مِنَ الكِتَابِ المَذْكُوْرِ بِرِوَايَتِهِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو السَّفَاقُسِيِّ بِسَنَدِهِ إِلَىٰ المُؤَلِّفِ مَحْفُوْظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ أَحْمَد الثَّالِث بِتُرْكِيَا رَقم (٢٤) وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ بِمَعْهَدِ المَخْطُوْطَاتِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، قَرَأَهَا سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاَثِيْنَ وَأَرْبَعِمَائَةَ عَلَىٰ شَيْخِهِ المَذْكُوْرِ. لَمْ أَطَّلِعُ عَلَيْهَا وَلَعَلَّ عَلَيْهَا تَنْبِيْهَاتُهُ عَلَىٰ الكِتَابِ، وَهُنَاكَ نُسْخَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنْ طَرِيْقِ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو السَّفَاقُسِيِّ

مَحْفُوْظَةٌ فِي دَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ رَقَم (١٦ مصطلح حديث) فَاهْتِمَامُهُ وَاهْتِمَامُ شَيْخِهِ بِالكِتَابِ دَلِيْلٌ وَاضِحٌ عَلَىٰ أَنْ تَنْبِيْهَاتِ المُؤَلِّفِ عَلَيْهِ دُوْنَ سَوَاهُ، مَعَ أَنَّ الكَلَاَبَاذِي لَمْ يَكُنْ مُكْثِرًا مِنَ التَّأْلِيْفِ.

٦ـ تَنْبِيْهَاتٌ عَلَىٰ «المُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ» للدَّارَقُطْنِيِّ:

ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ فِي «مَشْيَخَةِ القَاضِي ابنِ فَيْرُوْزٍ»[١] وَكِتَابُ الدَّارَقُطْنِيِّ مِنْ أَقْدَمِ وَأَجْوَدِ الكُتُبِ المُؤَلَّفَةِ فِي المُؤْتَلِفِ وَالمُخْتَلِفِ أَلَّفَهُ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ البَغْدَادِيُّ (ت٣٨٥هـ). وَهَنَاكَ تَنْبِيْهَاتٌ عَلَىٰ أَوْهَامِ الدَّارَقُطْنِيِّ لِعَالِمٍ أَنْدَلُسِيٍّ آخر هُوَ عَبْدُاللهِ بنُ عَلِيٍّ أَبُومُحَمَّدٍ الرُّشَاطِيُّ (ت٥٤٢هـ) مَوْجُوْدٌ فِي المَكْتَبَةِ الوَطَنِيَّةِ بِتُوْنِس يَنْقُصُ مِنْ أَوَّلِهِ قَلِيْلاً. وَكِتَابُ أَبِي الوَلِيْدِ لاَ أَعْرِفُ الآنَ لَهُ وُجُوْدًا.

٧ـ تَنْبِيْهَاتٌ عَلَىٰ مَشَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ:

ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ فِي «مَشْيَخَةِ القَاضِي ابْنِ فَيْرُوْزٍ»[٢] ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي مُعْجَمِ شُيُوْخِهِ «الغُنْيَةِ»[٣] فِي تَرْجَمَةِ أَبِي بَحْرٍ سُفْيَانُ بنُ العَاصِي الأَسَدِيِّ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ تَلاَمِيْذِ أَبِي الوَلِيْدِ، قَالَ: «لَقِيْتُهُ بِقُرْطُبَةَ، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ كِتَابُ «المَشَاهِدِ وَسِيْرَةِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ لأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِالمَلِكِ بْنِ هِشَامٍ اخْتِصَارَهُ لِكِتَابِ مُحَمَّدِ ابنِ إِسْحَاق، وَعَارَضْتُهُ بِكِتَابِهِ، وَكَتَبْتُ عَنْهُ مَا أَصْلَحَهُ فِيْهِ القَاضِي الكِنَانِيُّ

---

(١) يراجع: معجم البلدان (٥/ ٢٣٣).

(٢) مُعجم البُلدان (٥/ ٢٣٣).

(٣) الغنية (٢٠٦).

شَيْخُهُ، حَدَّثَنِي بِهِ عَنِ القَاضِي أَبِي الوَلِيْدِ هِشَام بن أَحْمَدَ الكِنَانِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَسَمَاعًا، عَن أَبِي عُمَرَ الطَّلَمَنْكِي. . . وَسَاقَ سَنَدًا إِلَىٰ ابْنِ هِشَامٍ، وَاعْتَمَدَ السُّهَيْلِيُّ كِتَابَ «التَّنْبِيْهَاتِ» هَـٰذَا لأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ فِي مَصَادِرِهِ فِي كِتَابِهِ «الرَّوْضِ الأُنُفِ» وَيَقُوْلُ: «حَاشِيَةُ كِتَابِ أَبِي الوَلِيْدِ» مِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ تَعْلِيْقَاتُ أَبِي الوَلِيْدِ كَانَتْ عَلَىٰ نُسْخَتِهِ مِنَ الكِتَابِ وَلَمْ تُفْرَدْ، وَنَقَلَ عَنْهُ الحَافِظُ أَبُوذَرٍّ مُحَمَّدَ بْن مَسْعُوْدٍ الخُشَنِيُّ (ت ٥٤٤هـ) فِيْ كِتَابِهِ «شَرْحِ السِّيْرَةِ النَّبويَّة» وَهُوَ شَرْحٌ لِغَرِيْبِ الشِّعْرِ الوَارِدِ فِي السِّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَىٰ صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ والسَّلَامِ، وَهِيَ كَمَا جَاءَ فِي طَبْعَةِ المَكْتَبَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي اسْتَنْبُول مُصَوَّرَةٌ عَنْ مَكْتَبَةٍ هِنْدِيَّة بِمِصْرَ سَنَةَ (١٣٢٩هـ). يُرَاجَع الصَّفَحَات: (١٤، ٢٢، ٧٠، ١٢٥، ٢٦٦٩)، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ أَبُوالخَطَّابِ ابنُ دِحْيَة (ت٦٣٣هـ) فِي كِتَابِهِ «السِّرَاجُ المُنِيْرِ فِي مَوْلِدِ البَشِيْرِ النَّذِيْرِ» وَوَصَفَ مُؤَلِّفَهُ أَبَاالوَلِيْدِ بِـ«عَالِمِ الأَنْدَلُسِ» وَنَقَلَ عَنْهُ السُّهَيْلِيُّ (ت٥٨١هـ) فِي الرَّوْضِ الأُنُف (ط) عَبْدَالرَّحْمَـٰنِ الوَكِيْل سَنَةَ (١٣٨٧هـ). يُرَاجَع (١/ ٣٦، ٢٣٢، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٢٥، ٣٩٨، ٤٠٦ . . .) ومُتَتَبِّعُ الكِتَابِ يَظْفَرُ بِنُصُوصٍ كَثِيْرَةٍ مُهِمَّةٍ. وَنَقَلَ عَنْهُ الحَافِظُ مُغلطاي (ت٧٦٢هـ) فِي سِيْرَتِهِ المَعْرُوْفَةِ «الرَّوْضِ البَاسِمِ. . . » نُسْخَةٌ بِخَطِّ مُؤَلِّفِهَا يُرَاجع الوَرَقَات (٢٤، ٥١، ٧٣ . . .) وَغَيْرهم.

٨ـ تَنْبِيْهَاتٌ عَلَى «تَارِيْخِ خَلِيْفَةَ بنِ خَيَّاطٍ»:

تَارِيْخُ خَلِيْفَةَ بنِ خَيَّاطٍ العُصَيْفِرِيُّ اللَّيْثِيُّ (ت٢٤٠هـ)؟ مِنْ أَهَمِّ المَصَادِرِ التَّأْرِيْخِيَّةِ القَدِيْمَةِ الَّتِي تَهْتَمُّ بالحَوَادِثِ والرِّجَالِ مَعًا، وَقَدْ اهْتَمَّ بِهِ العُلَمَاءِ،

اهْتِمَامًا بَالِغًا فَرَوَوْهُ بالسَّنَدِ عَنْ مُؤَلِّفِهِ. وَقَدْ وَصَلَ إِلَىٰ الأَنْدَلُسِ فِي زَمَنٍ مُبَكِّرٍ جِدًّا فَقَدْ رَوَاهُ بَقِيُّ بنُ مَخْلَدٍ القُرْطُبِيُّ الحَافِظُ (ت٢٧٦هـ) وَهُوَ مِن كِبَارِ حُفَّاظِ الإِسْلاَمِ وَنُقَّادِ الحَدِيْثِ كَالإِمَامِ أَحْمَدَ والبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ صَنَّفَ «المُسْنَدَ» وَرَتَّبَهُ عَلَىٰ أَسْمَاءَ الصَّحَابَةِ وَرَتَّبَ حَدِيْثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَىٰ أَبْوَابِ الفِقْهِ. وَلَهُ «تَفْسِيْرٌ للقُرْآنِ» قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَمْ يُؤَلَّفْ مِثْلُهُ لاَ تَفْسِيْرُ الطَّبَرِيِّ وَلاَ غَيْرِهِ. كَمَا رَوَىٰ عَنْهُ أَيْضًا كِتَابَهُ «الطَّبَقَاتِ». وَرِوَايَةُ أَغْلَبِ الأَنْدَلُسِيِّين مُتَّصِلَةٌ بِهِ رَحِمَهُ اللهُ والنُّسْخَةُ المَطْبُوْعَةُ مِنْ «تَارِيْخِ خَلِيْفَةَ» الَّتِي حَقَّقَهَا الدُّكْتُوْر الفَاضِل أَكْرم ضِيَاء العُمَرِيُّ اعْتَمَدَ فِي تَحْقِيْقِهَا عَلَىٰ نُسْخَةٍ مَحْفُوْظَةٍ فِي المَغْرِبِ مِن أَصْلٍ أَنْدَلُسِيٍّ قَدِيْمٍ مُتْقَنٍ مَرْوِيٍّ بالسَّنَدِ إِلىٰ بَقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ ثُمَّ إِلَىٰ مُؤَلِّفِهِ خَلِيْفَةَ، هِيَ مِنْ رِوَايَةِ صَاحِبِنَا أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مَكْتُوْبَةٌ بِخَطِّ أَحْمَدَ بن مُحَمَّدٍ الأَشْعَرِيِّ سَنَةَ (٤٧٧هـ) قَبْلَ وَفَاةِ أَبِي الوَلِيْدِ بِمَا يَزِيْدُ عَلَىٰ أَحَدَ عَشَرَ عَامًا. نَقَلَ مُحَقِّقُ الكِتَابِ سَنَدَ رِوَايَتِهِ نَقْلاً عَنْ وَرَقَةِ العُنْوَان هَـٰكَذَا: «حَدَّثَنَا بِهَـٰذَا التَّارِيْخ الإِمَامُ الأَوْحَدُ، الفَقِيْهُ، القَاضِي أَبُوالوَلِيْدِ هِشَامُ بنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الفَقِيْهُ المُقْرِىءُ أَبُوعُمَرَ أَحْمَدُ ابنُ مُحَمَّد الطَّلَمَنْكِيُّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ـ قَالَ: حَدَّثَنِي الفَقِيْهُ القَاضِي أَبُوعَبْدِاللهِ مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَىٰ بنِ مُفَرِّجٍ، قَاضِي الجَمَاعَةِ بِقُرْطُبَةَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُوالقَاسِمِ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِاللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ المُبَارَكِ بنِ حَبِيْبِ بنِ عَبْدِالمَلِكِ بنِ الوَلِيْدِ بنِ عَبْدِالمَلِكِ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ. وَقَدْ ذَكَرَ ابنُ عَمِيْرَةَ الضَّبِّيُّ أَنَّ أَبَاالقَاسِمِ أَحْمَدَ بنَ عَبْدِاللهِ رَوَىٰ عَنْ بَقِيِّ بنِ مَخْلَدٍ. فَيَكُوْنُ سَنَدُ النُّسْخَةِ مُتَّصِلاً». وَفِي هَوَامِشِ النُّسْخَةِ تَعْلِيْقَاتُ أَبِي الوَلِيْدِ وَحَوَاشِيْه نَقَلَهَا مُحَقِّقُ الكِتَابِ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا

إِلَىٰ هَوَامِشِ الكِتَابِ تَجِدْهَا هُنَاكَ.

٩ـ مُخْتَصَرٌ في الفِقْه:

انْفَرَدَ بِذِكْرِهِ الصَّفَدِيُّ فِي «الوَافِي بالوَفَيَاتِ» كَمَا فِي «مُعْجَمِ المُؤَلِّفِيْن»[١] وَأَخْشَىٰ أَنْ يَكُوْنَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِكِتَابِ «مُخْتَصَرِ الطُّلَيْطُلِيِّ» فِي الفِقْهِ وَهُوَ مَشْهُوْرٌ عِنْدَهُمْ بِالأَنْدَلُسِ[٢]، والوَقَّشِيُّ يُنْسَبُ «الطُّلَيْطُلِيَّ» أَحْيَانًا كَمَا تَقَدَّمَ.

١٠ـ الرِّسَالَةُ المُرْشِدَةُ:

ذَكَرَهُ يَاقُوْتُ الحَمَوِي في «مُعْجَم البُلْدَانِ»[٣]: وَإِسْمَاعِيْل بَاشَا البَغْدَادِيّ فِي «هدية العَارِفِيْن»[٤] لاَ أَعْرِفُ عَنْهَا شَيْئًا وَلَعَلَّهَا فِي الاعْتِقَادِ واللهُ أَعْلَمُ. وَعِبَارَة يَاقُوْتُ: «الفَقِيْهُ الجَلِيْلُ، عَالِمُ الزَّمَنِ، إِمَامٌ، عَالِمٌ فِي كُلِّ فَنٍّ، صَاحِبُ «الرِّسَالَةِ المُرْشِدَةِ» تَدُلُّ عَلَىٰ شُهْرَتِهَا بِحَيْثُ عَرَّفَ صَاحِبَهَا بِهَا نَظَرًا؛ لِمَعْرِفَةِ الخَاصِّ والعَامِّ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ بِهَا، لَكِنْ لَيْسَ الأَمْرُ كَذٰلِكَ فَمانزَالُ نَجْهَلُهَا كَمَا جَهِلَهَا العُلَمَاءُ قَبْلَنَا، فَلَمْ يَذْكُرْهَا أَحَدٌ مِمَّنْ وَقَفْتُ عَلَىٰ تَرَاجِمِهِمْ لِلمَذْكُوْرِ غَيْرُهُ هُوَ وَمَن نَقَلَ عَنْهُ، واللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ.

ـ وَأَمَّا الكِتَابُ الَّذِي ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ مَنْسُوْبًا إِلَيْهِ فِي القَدَرِ وَالقُرْآنِ عَلَىٰ مَذَاهِبِ المُعْتَزِلَةِ فَسَيأتي فِي مَبْحَثِ «نِسْبَتِهِ إِلَىٰ الاعْتِزَالِ» أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مِنْ تَأْلِيْفِهِ بِشَكْلٍ قَاطِعٍ.

---

(١) مُعجم المؤلفين (١٣/١٤٨) عن الوافي بالوفيات.

(٢) الحلل السُّنْدُسيّة.

(٣) معجم البُلدان (٥/٢٣٣).

(٤) هدية العارفين (٢/٥٠٩).

ـ وَأَمَّا كِتَابُ «المُنْتَخَبِ فِي غَرِيْبِ كَلَامِ العَرَبِ» الَّذِي نَسَبَهُ إِلَيْهِ الأُسْتَاذُ الزِّرِكْلِيُّ فِي «الأَعْلَامِ» بِنَاءً عَلَىٰ مَا وَرَدَ فِي فَهَارِسِ الخِزَانَةِ العَامَّةِ فِي الرِّبَاطِ فَخَطَأٌ ظَاهِرٌ مِنْ مُفَهْرِسِ المَكْتَبَةِ المَذْكُوْرَةِ جَرَّهُ إِلَىٰ ذٰلِك مَا جَاءَ فِي آخِرِ النُّسْخَةِ من قَوْلِ النَّاسِخِ: «نَسَخْتُ كِتَابِي هَـٰذَا وَنَقَلْتُ حَوَاشِيْهِ مِنْ أَصْلِ الفَقِيْهِ القَاضِي العَلَمِ الأَوْحَدِ أَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مَتْنًا وَطُرَرًا بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللهُ، وَكَانَ فِي غَايَةِ الصِّحَّةِ والإِتْقَانِ. . .». وَقَدْ جَلَبْتُ هَـٰذِهِ النُّسْخَةَ مَعَ مَا جَلَبْتُ مِنَ المَخْطُوْطَاتِ لِمَرْكَزِ البَحْثِ العِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ أُمِّ القُرَىٰ، وَعِنْدَ فَهْرَسَتِ الكِتَابِ أَدْرَكْنَا وَللهِ الحَمْدُ صِحَّةَ النِّسْبَةِ فَنَسَبْنَاهُ إِلَىٰ مُؤَلِّفِهِ أَبِي الحَسَنِ الهُنَائِيِّ المَعْرُوْفِ بِـ«كُرَاع» (ت بعد ٣٠٩هـ) وَقَدْ قَابَلْنَا بَيْنَ هَـٰذِهِ النُّسْخَةِ وَنُسْخَةٍ جَلَبْنَاهَا مِن دَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ فَصَحَّ أَنَّهُمَا نُسْخَتَانِ لِكِتَابِ «المُنْتَخَبِ. . .» لِلْمُؤَلِّفِ المَذْكُوْرِ[1]، وَقَدِ اقْتَرَحْتُ أَنَا وَزَمِيْلِي الدُّكْتُور عَيَّادُ بنُ عِيْدٍ الثُّبَيْتِيُّ عَلَىٰ زَمِيْلِنَا الفَاضِلِ الدُّكْتُوْر مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ العُمَرِيِّ أَنْ يَقُوْمَ بِتَحْقِيْقِهِ، وَكَانَ الدُّكْتُوْرُ عَيَّادٌ قَدْ صَوَّرَ لِنَفْسِهِ نُسْخَةً مِنَ النُّسْخَةِ المَغْرِبِيَّةِ فَتَفَضَّلَ بِتَقْدِيْمِهَا إِلَىٰ الدُّكْتُورِ العُمَرِيِّ. وَكُنْتُ قَدْ عَثَرْتُ عَلَىٰ نُسْخَةٍ مِنْ كِتَابِ «المُجَرَّدِ» لِلْمُؤَلِّفِ نَفْسِهِ «كُرَاع» فَقَدَّمْتُهَا للدُّكْتُوْر العُمَرِيِّ للاسْتِعَانَةِ بِهَا أَثْنَاء التَّحْقِيْقِ أَيْضًا، فَقَامَ بِتَحْقِيْقِهِ، وَنَشَرَهُ مَعْهَدُ البُحُوْثِ العِلْمِيَّةِ بِجامعَةِ أُمِّ القُرَىٰ سَنَةَ (١٤٠٩هـ)[2].

---

(١) يُراجع أيضًا: مقالة الدكتور أحمد مختار عمر في مجلة البحث العلمي، العدد الثالث، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الذي أثبت فيه أن نسخة دار الكتب المصرية هي كتاب «المُنتَخَب».

(٢) كما حقَّق الدُّكتور العُمَري أيضًا كتاب «المجرَّد» وطبع الجزء الأول منه.

أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِيْه :

قَالَ صَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ[1] : «أَحَدُ المُتْقِنِيْن المُتَوَسِّعِيْنَ في ضُرُوْبِ المَعَارِفِ، مِنْ أَهْلِ الفِكْرِ الصَّحِيْحِ، والنَّظَرِ النَّاقِدِ، والتَّحْقِيْق بِصِنَاعَةِ الهَنْدَسَةِ، والرُّسُوْخ في عِلْمِ النَّحْوِ واللُّغَةِ والشِّعْرِ والخَطَابَةِ، والإِحْكَام لِعِلْمِ الفِقْهِ والأَثَرِ والكَلاَمِ، وهُوَ مَعَ ذٰلِكَ شَاعِرٌ بَلِيْغٌ، لَيْسَ يَفْضُلُهُ عَالِمٌ بالأَنْسَابِ والأَخْبَارِ والسِّيَرِ، مُشرِفٌ على جُمَلِ سَائِرِ العُلُوْمِ». وَقَالَ صَاعِدٌ أَيْضًا: [2] «أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ: أَحَدُ رِجَالِ الكَمَالِ فِي وَقْتِهِ باحْتِوَائِهِ عَلَىٰ فُنُوْن المَعَارِفِ وَجَمْعِهِ لِكُلِيَّاتِ العُلُوْم، وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بالنَّحوِ واللُّغَةِ وَمَعَانِي الأَشْعَارِ، وَعِلْمِ العَرُوْضِ، وَصِنَاعَةِ البَلاَغَةِ، وَهُوَ بَلِيْغٌ، مُجِيْدٌ، شَاعِرٌ، مُتَقَدِّمٌ، حَافِظٌ للسُّنَنِ وَأَسْمَاءِ نَقَلَةِ الأَخْبَارِ، بَصِيْرٌ بِأُصُوْلِ الاعْتِقَادَاتِ، وَأُصُوْلِ الفِقْهِ، وَاقِفٌ عَلَىٰ كَثِيْرٍ مِنْ فَتَاوَىٰ فُقَهَاءِ الأَمْصَارِ، نَافِذٌ فِي عِلْمِ الشُّرُوْطِ والفَرَائِضِ مُتَحَقِّقٌ بَعَلْمِ الحِسَابِ وَالهَنْدَسَةِ، مُشْرِفٌ عَلَىٰ جَمِيْعِ آرَاءِ الحُكَمَاءِ، حَسَنُ النَّقْدِ لِلْمَذَاهِبِ، ثَاقِبُ الذِّهْنِ في تَمْيِيْزِ الصَّوَابِ، وَيَجْمَعُ إِلَىٰ ذٰلِكَ آدَابَ الأَخْلاَقِ، مَعَ حُسْنِ المُعَاشَرَةِ، وَلِيْنِ الكَنَفِ وَصِدْقِ اللَّهْجَةِ».

وَقَالَ أَبُوبَكْرٍ عَبْدُالبَاقِي بنُ مُحَمَّدٍ الحِجَارِيُّ[3] «وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُوعَلِيٍّ الرُّيُوَالِيُّ يَقُوْلُ: وَاللهِ مَا أَقُوْلُ فِيْهِ إِلاَّ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكَانَ مِنَ العُلُوْمِ بِحَيْثُ يُقْضَىٰ ... لَهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ بِالجَمِيْعِ»

---

(١) طبقات الأمم (١١٤، ١١٥).

(٢) نقله عنه ابن بشكوال في الصِّلة (٦٥٣)، وابن دِحْيَةَ في المُطرب (٣٢٣)... وغيرهما.

(٣) أَبُوبكرٍ المذكور هُنَا هو أحد تلاميذ أبي الوليد. سبق ذكره في مبحث تلاميذه. وقوله هٰذَا في الصِّلة (٦٥٣).

وَوَصَفَهُ القَاضِي عِيَاضٌ، بِأَنَّهُ[1] «كَانَ غَايَةً فِي الضَّبْطِ والتَّقْيِيْدِ والإتْقَانِ وَالمعْرِفَةِ بِالنَّسَبِ وَالأَدَبِ، لهُ تَنْبِيْهَاتٌ وَرُدُوْدٌ عَلَىٰ كِبَارِ أَهْلِ التَّصَانِيْفِ التَّارِيْخِيَّةِ وَالأَدَبِيَّةِ يَقْضِيْ نَاظِرُهَا العَجَبَ، تُنْبِيءُ عَنْ مُطَالَعَتِهِ وَحِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَنَاهِيْكَ مِنْ حُسْنِ كِتَابِهِ فِي تَهْذِيْبِ الكُنَىٰ لِمُسْلِمِ الَّذِي سَمَّاهُ بـ«عَكْسِ الرُّتْبَةِ»، وَمِن تَنْبِيْهَاتِهِ عَلَىٰ أَبِي نَصْرٍ الكَلَابَاذِيِّ، وَ«مُؤْتَلِفِ» الدَّارَقُطْنِيِّ وَ«مَشَاهِد ابْنِ هِشَامٍ» وَغَيْرِها».

وَمَعَ ثَنَاءِ القَاضِي عِيَاض رَحِمَهُ اللهُ عَلَىٰ أَبِي الوَلِيْد، كَانَ مُنْتَقِدًا لَهُ فِي جَسَارَتِهِ وَإِقْدَامِهِ عَلَىٰ تَغْيِير الرِّوَايَةِ فِي الحَدِيْثِ، وَأَنَّهُ رُبَّمَا أَصَابَ، وَرُبَّمَا أَخْطَأَ فَخَطَّأَ الصَّوَابَ، وَوَهِم وَغَلِط، قَالَ فِي «الإلماع»[2]: «وَالَّذِي اسْتَمَر عَلَيْه عَمَل أَكْثَرَ الأَشْيَاخِ نَقْل الرِّوَايَة كَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِمْ وَسَمِعُوهَا، وَلاَ يُغَيِّرُوْنَهَا فِي كُتُبِهِم، وَمِنْهُم مَن يَجْسُر عَلَىٰ الإِصْلَاحِ، وَكَانَ أَجْرَأَهُم عَلَىٰ هَـٰذَا مِنَ المُتَأَخِّرِيْنَ القَاضِي أَبُو الوَلِيْد هِشَامُ بنُ أَحْمَد الكِنَانِيُّ الوَقَّشِيُّ، فَإِنَّهُ لِكَثْرَةِ مُطَالَعَتِهِ، وَتَفَنُّنِهِ فِي الأَدَبِ وَاللُّغَةِ، وَأَخْبَار النَّاسِ، وَأَسْمَاءَ الرِّجَالِ وَأَنْسَابِهِم، وَثُقُوْب فَهْمِهِ، وَحِدَّة ذِهْنِهِ جَسَرَ عَلَىٰ الإِصْلَاحِ كَثِيْرًا، وَرُبَّمَا نَبَّهَ عَلَىٰ وَجْهِ الصَّوَاب، لَـٰكِنَّهُ رُبَّمَا وَهِمَ وَغلط فِي أَشْيَاء مِن ذٰلِكَ، وَتَحَكَّم فيها بما ظَهَرَ لَهُ، أَو بِمَا رَآهُ فِي حَدِيْث آخر، وَرُبَّمَا كَانَ الَّذِي أَصْلَحَهُ صَوَابًا، وَرُبَّمَا غَلِطَ فِيْه وَأَصْلَحَ الصَّوَابَ بِالخَطَأ». وَقَالَ[3]: «وَكَانَ أَبُو الوَلِيْدِ الكِنَانِيُّ مِمَّن أَتْقَنَ، وَربمَا تَـكَلَّفَ في الإِصْلَاحِ والتَّقويْمِ بَعْضَ مَا نُعِيَ عَلَيْهِ».

---

(١) معجم البُلدان (٥/ ٤٣٨)، نقلا عن القاضي عياض رحمه الله.

(٢) الإلماع (١٨٥، ١٨٦).

(٣) المصدر نفسه (١٩٣).

وَقَرِيْبٌ مِن ذٰلِكَ قَالَ القَاضِي عِيَاض فِي «مَشَارِق الأَنْوَارِ» فِي مُقَدِّمَتِهِ، وَفِي ثَنَايَا الكِتَابِ، وَدَلَّلَ عَلَىٰ ذٰلِكَ[1].

وَعَن القَاضِي عِيَاض فِي «فَتْح المُغِيْث» للحَافِظ السَّخَاوِي[2]، وَوَصَفَ القَاضِي عِيَاض بِأَنَّهُ تِلْمِيْذُ الوَقَّشِيِّ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذٰلِكَ.

وَوَصَفَهُ يَاقُوتٌ الحَمَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ البُلْدَانِ»[3] بِأَنَّهُ «الفَقِيْهُ الجَلِيْلُ، عَالِمِ الزَّمَنِ، إِمَامٌ، عَالِمٌ فِي كُلِّ فَنٍّ، صَاحِبُ الرِّسَالَةِ المُرْشِدَةِ» وَقَالَ فِي «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ[4]»: «كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالعَرَبِيَّةِ واللُّغَةِ والشِّعْرِ وَالخَطَابَةِ، وَالحَدِيْثِ، وَالفِقْهِ، وَالأَحْكَامِ، وَالكَلَامِ، وَكَانَ أَدِيْبًا كَاتِبًا، شَاعِرًا، مُتَوَسِّعًا فِي ضُرُوْبِ المَعَارِفِ، مُتَحَقِّقًا بِالمَنْطِقِ وَالهَنْدَسَةِ، لاَ يَفْضُلُه عَالِمٌ بِالأَنْسَابِ وَالأَخْبَارِ وَالسِّيرِ»، وَوَصَفَهُ أَبُو الخَطَّابِ ابنُ دَحْيَةَ[5] بِـ«عَالِمِ الأَنْدَلُسِ»، وَوَصَفَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ[6] بِـ«العَلاَّمَةِ البَحْرِ، ذُو الفُنُونِ».

قَالَ العَلاَّمَةُ المَقَّرِيُّ[7]: «كَانَ الحَافِظُ أَبُو الوَلِيْدِ هِشَامٌ الوَقَّشِيُّ مِنْ أَعْلَمِ النَّاس بِالهَنْدَسَةِ وَآرَاءِ الحُكَمَاءِ والنَّحْوِ واللُّغَةِ، وَمَعَانِي الأَشْعَارِ والعَرُوْض، وَصِنَاعَةِ الكِتَابَةِ وَالفِقْهِ وَالشُّرُوْطِ وَالفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) مشارق الأنوار (١/ ٤، ١٠، ٧٧، ٢٦٤، ٣٦٠، ٢/ ١٠، ١٩٦، ٢٣٧).

(٢) فتح المغيث (٢٥٦).

(٣) معجم البلدان (٥/ ٤٣٨).

(٤) معجم الأدباء (٦/ ٢٧٧٨).

(٥) السّراج المُنير له (مخطوط).

(٦) سير أعلام النُبلاء (١٩/ ١٣٤).

(٧) نفح الطِّيب (٣/ ٣٧٦).

وَكَانَ مِنَ العُلُوْمِ بِحَيْثُ يُقْضَىٰ ... لَـهُ فِي كُـلِّ فَـنٍّ بِـالجَمِيْـعِ

وَوَصَفَهُ المَقَّرِيُّ أَيْضًا[1] بـ«القَاضِي الأَدِيْبِ، والفَيْلَسُوف الأَرِيْبُ... قَاضِي طُلَيْطُلَةَ» وَلَمَّا أَوْرَدَ اجْتِمَاعَهُ بِأَبِي مَرْوَان عَبْدالمَلِكِ بنِ سِرَاجٍ قَالَ[2]: «وَكَانَا فَرِيْدَيْ عَصْرِهِمَا حِفْظًا وَتَقَدُّمًا» وَقَالَ مَرَّة أُخْرَىٰ[3]: «وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَـٰذَا الرَّجُلِ الفَرْدِ قَبْلَ هَـٰذَا».

طَرَائِفُهُ ومُلَحُهُ:

كَانَ أَبُو الوَلِيْدِ صَاحِبَ مُلَحٍ وَطُرفٍ ودُعَابَةٍ، خَفِيْفَ الرُّوْحِ، مَرِحًا عَلَىٰ جَلاَلَةِ قَدْرِهِ وَعِلْمِهِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ، وَرُبَّمَا أَزْرَىٰ بِهِ ذٰلِكَ عِنْدَ بَعْضِ طَلَبَةِ الحَدِيْثِ، فَعَدُّوا ذٰلِكَ خُرُوْجًا عَنِ الوَقَارِ وَالسَّمْتِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَلَّىٰ بِهِ العُلَمَاءُ وَطَلَبَةُ العِلْمِ؛ لِذَا لَمَّا لَقِيَهُ القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ بِبَلَنْسِيَةِ اسْتَجَازَهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَقَالَ: لَمْ يُعْجِبْنِي سَمْتُهُ، قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: وَلاَ أَعْلَمُ أَنَّ القَاضِي حَدَّثَ عَنْهُ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّه اسْتَجَازَهُ رِوَايَتَهُ. وَاسْتِجَازَتُهُ الرِّوَايَةَ عَنْهُ دَرَجَةٌ أَضْعَفَ مِنَ السَّمَاعِ بِلاَ شَكٍّ لَـٰكِنَّ القَاضِيَ أَبَا عَلِيٍّ رَضِيَ بِهَا؛ لأَنَّهَا لاَ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ مَجَالِسَهُ الَّتِي رُبَّمَا خَرَجَ بِهَا عَنِ الوَقَارِ كَمَا أَسْلَفْنَا.

وَمِنْ نَوَادِرِهِ: مَا رُوِيَ أَنَّه اجْتَمَعَ هُوَ وَأَبُو مَرْوَان عَبْدُالمَلِكِ بن سِرَاجٍ القُرْطُبِيُّ (ت٤٨٩هـ) وَكَانَا فَرِيْدَيْ عَصْرِهِمَا حِفْظًا وَتَقَدُّمًا، فَتَعَارَفَا وَتَسَاءَلاَ، ثُمَّ بَادَرَ أَبُو الوَلِيْدِ بِالسُّؤَالِ وَقَالَ: كَيْفَ يَكُوْنُ قَوْلُ القَائِلِ:

---

(١) المصدر نفسه (٤/٣٠٦).

(٢) المصدر نفسه (٤/١٦٢).

(٣) المصدر نفسه (٤/١٣٨).

وَلَوْأَنَّ مَابِي بالحَصَافَعَلَ الحَصَا وَبالرِّيْحِ لَمْ يُسْمَعْ لَهُنَّ هَبُوْبُ

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُوْنَ مَكَانَ «فَعَل الحَصَىٰ»؟ فَقَالَ أَبُومَروان: «فَلَقَ الحَصَا» فَقَالَ: وَهِمْتَ، إِنَّمَا يَكُوْنُ: «قَلِقَ الحَصَا» لِيَكُوْنَ مُطَابِقًا لِقَوْلِهِ: «لَمْ يُسْمَعْ لَهُنَّ هِبُوْبُ» يُرِيْدُ: أَنَّ مَا بِهِ يُحَرِّكُ مَا شَأْنُهُ السُّكُوْنُ وَيُسَكِّنُ مَا شَأْنُهُ الحَرَكَةُ فَقَالَ أَبُومَرَوَانَ: مَا يُرِيْدُ الشَّاعِرُ بقَوْله:

وَرَاكِعَةٍ في ظِلِّ غُصْنٍ مَنُوْطَةٍ بِلُؤْلُؤَةٍ نِيْطَتْ بِمُنْقَارِ طَائِرِ

وَكَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَسْجِدٍ فَأُقِيْمَتِ الصَّلاَةُ إِثْرَ فَرَاغِ ابنِ السَّرَّاجِ مِنْ إِنْشَادِهِ لِلْبَيْتِ فَلَمَّا انْقَضَتِ الصَّلاةُ قَالَ لَهُ الوَقَّشِيُّ: أَلْغَزَ الشَّاعِرُ باسْمِ أَحْمَدَ فَالرَّاكِعَةُ الحَاءُ، والغُصْنُ: كِنَايَةٌ عَنِ الألِفِ، وَمِنْقَارُ الطَّائِرِ: الدَّالُ. فَقَالَ لَهُ ابنُ السَّرَّاجِ: يَنْبَغِي أَنْ تُعِيْدَ الصَّلاَةَ؛ لِشغْلِ خَاطِرِكَ بِهَذَا اللُّغْزِ، فَقَالَ لَهُ الوَقَّشِيُّ: بَيْنَ الإِقَامَةِ وَتَكْبِيْرَةِ الإِحْرَامِ فَكَكْتُهُ[1].

ـ وَمِنْ طَرَائِفِهِ مَا رُوِيَ أيضًا: أَنَّهُ حَضَرَ يَوْمًا مَجْلِسَ ابنِ ذِي النُّوْنِ فَقُدِّمَ نَوْعٌ مِنَ الحَلْوَىٰ يُعْرَفُ بِـ«آذَانِ القَاضِي» فتَهَافَتَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ خَوَاصِّهِ عَلَيْهَا يَقْصِدُوْنَ التَّنْدِيْرَ فِيْهِ، وَجَعَلُوا يُكْثِرُوْنَ مِنْ أَكْلِهَا، وَكَانَ فِيْمَا قُدِّمَ مِنَ الفَاكِهَةِ طَبَقٌ فِيْه نَوْعٌ يُسَمَّىٰ عُيُوْنَ البَقَرِ، فَقَالَ المَأْمُوْن [بنُ ذِي النُّوْنِ] يَا قَاضِي إِنَّ هَؤُلاَءِ يَأْكُلُوْنَ آذَانَكَ، فَقَالَ: وَأَنَا أَيْضًا آكُلُ عُيُوْنَهُم، وَكَشَفَ عَنِ الطَّبَقِ وَجَعَلَ يَأْكُلُ، وَكَانَ هَذَا من الاتِّفَاقِ الغَرِيْبِ[2].

---

(١) نفح الطِّيب (٤/ ١٦٢).

(٢) المصدر نفسه (٤/١٣٨).

ـ وَمِنْ طَرَائِفِهِ مَا رُوِيَ أَنَّهُ «اخْتَصَمَ رَجُلَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَافَقِيْهُ اشْتَرَيْتُ مِنْ هَـٰذَا اثْنَىٰ عَشَرَ تَيْسًا حَاشَاكَ! فَقَالَ لَهُ: قُلْ: أَحَدَ عَشَرَ»[1].

هَـٰذَا مَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا نُقِلَ مِن نَوَادِرِهِ وَطَرَائِفِهِ، وَهِيَ أُمُوْرٌ لا تُخِلُّ بِالمُرُوْءَةِ، وَلاَ تَذْهَبُ بِالوَقَارِ، وَلاَ تَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ الرَّجُلِ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ أَهْلِ زَمَنٍ عُرْفُهُمُ السَّائِدُ، وَتَقَالِيْدُهُمُ المَرْعِيَّةُ.

ـ وَمِنْ طَرَائِفِهِ: قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ[2]: «سَمِعْتُ شَيْخَنَا سُفْيَانَ بنَ العَاصِي الأَسَدِيَّ يَحْكِي عن شَيْخِهِ القَاضِي أَبِي الوَلِيْدِ الكِنَانِيِّ ـ فيما يَغْلُبُ عَلَىٰ ظَنِّي ـ: أَنَّه كَانَ إِذَا أَعَارَ كِتَابًا لأحَدٍ إِنَّمَا يَتْرُكُهُ عِنْدَهُ بعَدَدِ وَرَقَاتِهِ أَيَّامًا ثُمَّ لاَ يُسَامِحُهُ بَعْدُ وَيَقُوْلُ: هَـٰذِهِ الغَايَةُ إِنْ كُنْتَ أَخَذْتَهُ للدَّرْسِ والقِرَاءَةِ فَلَنْ يَغْلِبَ أَحَدًا حِفْظَ وَرَقَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَإِنْ أَرَدْتَهُ للنَّسْخِ فَكَذٰلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَـٰذَا وَلاَ هَـٰذَا فَأَنَا أَحْوَطُ بِكِتَابِي، وَأَوْلَى بِرَفْعِهِ مِنْكَ».

اتِّهَامُه بالاعْتِزَالِ:

قَالَ ابْنُ بشكوال[3]: «وَقَدْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ أَشْيَاءُ اللهُ أَعْلَمُ بِحَقِيْقَتِهَا، وَسَائِلُهُ عَنْهَا، وَمُجَازِيْهِ بِهَا». كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَىٰ ذٰلِكَ شَيْئًا. وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الاعْتِزَالِ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ القَاضِي عِيَاضٌ حَيْثُ قَالَ: «وَلَـٰكِنَّهُ اتُّهِمَ بِرَأْيِ المُعْتَزِلَةِ وَظَهَرَ لَهُ تَأْلِيْفٌ فِي القَدَرِ وَالقُرْآنِ وَغَيْرِ ذٰلِكَ مِنْ أَقَاوِيْلِهِمْ، وَزَهِدَ فِيْهِ النَّاسُ وَتَرَكَ الحَدِيْثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِن كِبَارِ مَشَايِخِ الأَنْدَلُسِ».

---

(١) الرَّوض المعطار (٦١١).

(٢) الإلماع للقاضي عياض (٢٢٤).

(٣) الصِّلة (٦٥٤).

وَذَكَر القَاضِي عِيَاضٌ أَيْضًا أَنَّ تِلْمِيْذَهُ الفَقِيْهُ أَبَابَكْرِ سُفْيانُ بنُ العَاصِ كَانَ يَنْفِي عَنْهُ الرَّأْيُ الَّذِي زُنَّ بِهِ، وَالكِتَابُ الَّذِي نُسِبَ إِلَيْهِ، ثُمَّ عَادَ القَاضِي عِيَاضٌ لِتَأْكِيْدِ ذٰلِكَ الخَبَرِ فَقَالَ: «وَقَدْ ظَهَرَ الكِتَابُ وَأَخْبَرَ الثِّقَةُ أَنَّهُ رَآهُ، وَعَلَيْهِ سَمَاعُ ثِقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَخَطُّه عَلَيْهِ»[1].

وَهَـٰذَا الخَبَرُ يُؤَكِّدُهُ ثِقَةٌ هُوَ القَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللهُ كَمَا تَرَىٰ، وَيَنْفِيْهِ ثِقَةٌ هُوَ أَبُوبَكْرٍ سُفْيَانُ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ تَلَامِيْذِ أَبِي الوَلِيْدِ المُلَازِمِيْنَ لَهُ، ويُشَكِّكُ فِي رَأْيِ القَاضِي أَنَّه لَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الثِّقَةِ الَّذِي رَآهُ، وَلاَ اسْمِ الثِّقَةِ مِن أَصْحَابِهِ الَّذِي سَمِعَهُ، وَلاَ اسْمِ ذٰلِكَ الكِتَابِ وَعُنْوَانُهُ؟! لِذَا نَبْقَىٰ عَلَىٰ حَذَرٍ مِنْ قَبُوْلِ ذٰلِكَ الخَبَرِ، وَعِنْدَنَا مِنَ الدَّلِيْلِ مِنْ ثقَافَةِ أَبِي الوَلِيْدِفِي عُلُوْمِ الأَوَائِلِ مِن فَلْسَفَةٍ وَمَنْطِقٍ، وَعِلْمِ الكَلَامِ. . . مَا يُرَجِّحُ مِثْلَ هَـٰذَا التَّوجُّهِ عِنْدَ أَبِي الوَلِيْدِ ـ عَفَا اللهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ ـ، وَهَـٰذَا التَّوَجُّهُ يَنْدُرُ وُجُوْدُهُ عِنْدَ عُلَمَاءِ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ، وَهُوَ مُسْتَغْرَبٌ جِدًّا، وَخَاصَّةً المُتَقَدِّمِيْنَ مِنْهُم، وَهُوَ مَحَلُّ انْتِقَادٍ شَدِيْدٍ، وَلاَتَكَادُ تَظْهَرُ مُؤَلَّفَاتُ المُعْتَزِلَةِ فِي بِلَادِهِمْ إِلاَّ نَادِرًا، وَأَكْثَرُ مِنْ هَـٰذَا غَرَابَةً أَنْ يَظْهَرُ مِثْلَ هَـٰذَا عِنْد أَنْدَلُسِيٍّ لَمْ يَرْحَلْ إِلَىٰ المَشْرِقِ كَأَبِي الوَلِيْدِ.

وَخُلَاصَةُ القَوْلِ: أَنَّنَا نَتَوَقَّفُ فِي هَـٰذِهِ القَضِيَّةِ فَلاَ نَتَّهِمُهُ بِالاعْتِزَالِ، وَلاَ نَنْفِيْهِ عَنْهُ. وَلَمْ نَجِدْ فِي كِتَابِهِ «التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ» مَا يُؤَكِّدُ نَزْعَتَهُ الاعْتِزَالِيَّة، وَمَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي حَالِهِ أرجِّحُ أَنَّه رَأْيُ شَيْخِ المُؤَرِّخِيْن الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ، فَقَد ذَكَرَ الخَبَرَ وَلَمْ يُعَلِّقْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَكَأَنَّ الحَافِظَ لَمْ يُثْبِتْهُ وَلَمْ يَنْفِه.

(١) معجم البُلدان (٥/٤٣٨).

الفَصْل الثَّاني

(دراسة الكتاب)

أوّلًا : (موضوع الكتاب) :

تَعْلِيقَاتٌ مُتَفَرقةٌ على «المُوطَّأ» للإمام مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ أغلَبُها تفسيرٌ لُغَويٌّ، أَوْ تَوْجِيْه نحويٌّ، ولا أَظُنُّ أَنَّنا بحاجةٍ إلى التَّعريفِ بكتاب «المُوَطَّأ» ولا بصَاحِبِهِ إمامِ دارِ الهِجْرَةِ مالِكِ بنِ أَنَسٍ الأَصْبَحِيِّ المَدَنِيِّ (ت١٧٩هـ)، فالكتابُ من أَهَمِّ وأَشْهَرِ وَأَعْظَمِ الكُتُبِ المُؤَلَّفةِ في الإسلام، وَإِلْقَاءُ نَظْرَةٍ سَرِيْعَةٍ على الحَرَكَةِ العِلْميَّةِ الكُبْرَىٰ التي أثارها العُلَمَاءُ حَوْلَ هَـٰذَا الكِتَابِ تَدُلُّ على ذٰلِكَ، فَقَدْ عَكَفَ العُلَمَاءُ على دِرَاسَتِهِ وَتَدْرِيْسِهِ وَرِوَايَتِهِ وَتَصْحِيْحِهِ، واسْتِخْرَاجِ كُنُوْزِهِ، وَشَرَحَ عَدَدٌ كبيرٌ جدًّا من العُلَمَاءِ أَلْفَاظَهُ وَمَعَانِيه، واسْتَخْرَجُوا رِجَالَهُ، وَتَحَدَّثُوا عن مَا اشْتَمَلَ عليه من فَوَائِدَ فِقْهِيَّةٍ، قَامَتْ هَـٰذِهِ الحَرَكَةُ العِلْمِيَّةُ الكُبْرَىٰ على مَرِّ العُصُوْرِ، وَأَوْلَىٰ العُلَمَاءُ هَـٰذَا الكِتَاب العنَايَةَ التَّامَّةَ؛ لأنَّه مَصْدَرٌ مُهِمٌّ، من أَقْدَمِ وأَوْثَقِ مَصَادِرِ السُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ، وَزَادَه شُهْرَةً وأَهَمِّيَّة ما كَتَبَهُ العُلَمَاءُ عليه من شُرُوحٍ بَعْضُها في غايةِ النَّفَاسَةِ والإِفَادَةِ، كـ«التَّمْهِيْد» لابنِ عَبْدِالبَرِّ، و«الاسْتِذْكَار» له، و«المُنْتَقَىٰ» لأبي الوَلِيْدِ البَاجي . . . وَغَيْرِها، الَّتي أَصْبَحَتْ أَصُوْلاً يُرْجَعُ إِلَيْهَا عِنْدَ أَصْحَابِ مَالِكٍ وغيرهم، بل هي شَوَاهِدُ وَاضِحَةٌ على تقدُّمِ الفِكْرِ العَرَبِيِّ الإِسْلاَمِيِّ. وحَدِيثي عن «المُوطَّأ» للسَّادَةِ الأَفَاضِلِ القُرَّاء سيكونُ كجَالِبِ التَّمْرِ إلى هَجْرٍ. وما قُلْتُهُ عن الكِتَابِ أَقُوْلُهُ عن

المُؤَلِّفِ، فهو أَشْهَرُ من أنْ أُعَرِّفَ بِهِ، أَو أَذْكُرَ مآثره وَخِصَاله الحميدة، وَمَنَاقبه وفضائله أُلِّفَتْ فِيْهَا المُصَنَّفَاتُ.

والَّذي نَحْنُ بِحَاجَةٍ إليه مَعْرِفَةُ سَنَدُ رِوَايَةِ المُؤَلِّفِ إلى «المُوَطَّأ»، وقد حَاوَلْتُ أن أجدَ لَهُ طَرِيْقًا مُسْنَدًا يَصِلُهُ به، فلم أَعْثُرْ على شَيْءٍ من ذٰلِك ـ مَعَ حِرْصِي الشَّدِيْدِ ومُواصَلَةِ البَحْثَ. وَقَدْ صَرَّحَ المُؤَلِّفُ بأَنَّ لَهُ رِوَايَةً، لٰكِنَّهُ لم يَذْكُرْ أيَّ روَايَةٍ هي؟! هل هي رِوَايَةُ يَحْيَىٰ أو غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ الغَالِبُ عَلَىٰ الظَّنِّ أنَّها رِوَايَةِ يَحْيَىٰ؛ لأنَّها هي أَشْهَرُ الرِّوَايَاتِ، وأَكْثَرُها انتِشَارًا من غَيْرِهَا من الرِّوَايَات في بلادِ الأَنْدَلُسِ خَاصَّةً، وحَوَاضِرِ العَالَمِ الإسْلاَمِيِّ عَامةً، بين العُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ العِلْمِ. ويُضَافُ إلى ذٰلِكَ أَنَّ المُؤَلِّفَ كثيرُ النَّقلِ عن روايةِ يَحْيَىٰ ومقارنتها بالرِّوايات الأُخرىٰ، وهو قليلُ النَّقْدِ لها والاعتِرَاضِ عليها، وفي ترجَمَةِ تِلْمِيْذِهِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بن عَبدِالله بنِ حِصْنٍ الأَنْصَارِيِّ، ذكر المُتَرْجِمُوْنَ أَنَّه أَخَذَ عَنْه «المُوَطَّأ» هٰكَذَا دُوْنَ ذِكْرٍ للرِّوَايَة والسَّنَدِ. وفي كِتَابِنَا هٰذَا «التَّعليق عَلَىٰ المُوَطَّأ» يَرِدُ فيه مثل قولِهِ (١/ ٦): «بالفتح رَوَيْنَاهُ»، وَقَوْلِهِ (١/ ٢٦): «رَوَيْنَاهُ في «المُوطَّأ»...» وَقَوْلِهِ (١/ ٣٢): «وَهٰكَذَا رَوَيْنَاهُ في «المُوَطَّأ» وغيره...» وَقَوْلِهِ (١/ ٤٢): «فَإِنَّمَا رَوَيْنَاهُ بَتَشْدِيْدِ الدَّال...» ومثل ذٰلِكَ في الكِتَابِ كَثِيْرٌ، يُراجع مثلاً: (١/ ٤٨، ١٠٣، ١١٦، ١٢٤، ١٣١، ٢٠٤، ٢١١، ٣٤٧، ... ٢/ ١٠٨، ١٢١، ١٦٣... وغيرها.

وقَدْ نَصَّ المؤلِّفُ على رواية يَحْيَىٰ في الصَّفَحَات التَّالية (١/ ١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٩، ٢٦٤، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٧٥، ٣٩٩، ٤٠٢، ٢/ ٧، ١٨، ٤١،

١٦١، ٢٧٧، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٥١، ٣٧٦، ٣٨٨، ٤٠٤... وغيرها) مُؤَيِّدًا لروايتِهِ غالبًا، مُنْتَقِدًا لهَا أَحْيَانًا كقَوْلِهِ (١/ ٣٤٢): «وَوَقَعَ في رِوَايَةِ يَحْيَىٰ: «كادَ أَنْ يُخْرِجَهُ» وهو خَطَأٌ وَصَوَابُهُ: «كَادَ يُخْرِجَهُ»؛ لأنَّ «أنْ» لا تدخُلُ في خَبَرِ «كَادَ» إلاَّ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ» وَقَوْلِهِ (١/ ٣٩٩): «رَوَىٰ يَحْيَىٰ: أبا البَدَّاح عاصمَ بنَ عَدِيٍّ، وَرَوَىٰ غيره: أَبَا البدَّاح بنَ عَاصِمٍ... وهو الصَّحِيْحُ»... وغيرها.

ورُبَّمَا انْتَقَدَ رِوَايَةَ يحيَىٰ وأَصْلَحَهَا ثمَّ أَجِدُهَا في رواية يَحْيىٰ المطبوعة مُصْلَحَةٌ كما أَشَارَ، وَهَـٰذَا يَعُوْدُ إِلَى أَمْرَيْنِ: أَحدُهُما: أن يكون بعضُ مُصَحِّحِي نُسَخ رِوَايَةِ يَحْيَىٰ أَدْرَكَ الخَطَأَ فَأَصْلَحَهُ. والثَّاني: أن تَكُونَ بَعْضُ هَـٰذِهِ الأَخْطَاءِ ـ عَلَىٰ الأَقَلِّ ـ فِي نُسْخَةِ المُؤَلِّفِ من رِوَايَةِ يَحْيَىٰ.

وهُنَاكَ رِوَايَةُ عُبَيْدِالله عن أبيه يَحْيَىٰ نَقَلَ عَنْهَا المُؤَلِّفُ في الصَّفَحَات التَّالية: (١/ ٣، ٤، ١٧٦، ٢٦٦٢، ٣٠١، ٣٣٨، ٣٧٣، ٣٧٤، ٢/ ٦٩، ٧٨، ١٨٩، ٢٠٨). (رواية معاوية عنه) (١/ ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٨٣..)وغيرها. والمُؤَلِّفُ كَثِيْرُ التَّخْطِئَةِ لَهُ، والرَّدِّ عليه، والانتقاد لاختياره، قال (١/ ١٧٦): «وَرِوَايَةُ عُبَيْدِالله: بِشَنٍّ مُعَلَّقَةٍ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ مُعَلَّقٍ وهو الصَّوَابُ» وَقَالَ (١/ ٢٦٢) في قَوْلِهِ: «المَرْأَةُ تَمُوْتُ بجُمْعٍ»: «بضمِّ الجيم وَكَسْرِهَا مَعًا. وَرَوَاهُ عُبَيْدُالله بالفَتْح وهو خَطَأٌ». وقال (٢/ ٢٨٣) في قَوله: «وإمَّا أن يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ»: «رَوَاهُ عُبَيْدُ اللهِ بكَسْرِ الذَّالِ، وَالوَجْهُ فَتْحُهَا»... وغير ذٰلكَ. وَرُبَّمَا جَمَعَ معه ابنَ وَضَّاحٍ، وهو كثيرُ الانتِقَاد لرِوَايَةِ ابن وَضَّاحٍ أيضًا، جَمَعَ بينهما في (٢/ ٦٩، ٧٨، ٣٧٤)... وغيرها.

وَرُبَّمَا دَافَعَ عن رواية عُبَيْدِالله وَهُوَ قَلِيْلٌ، ومِنْه مَا جَاء في (٢/ ٢٢٧) في قوله: «في عَمَلِ الرَّقيق»: «كَذَا رواية عُبَيْدِالله، وَتَوَهَّم قَومٌ أَنَّ ذٰلِكَ غَلَطٌ، وليس عندي بِغَلَطٍ، ومَجَازُهُ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ...».

- وَرَجَعَ إِلى رِوَايَةِ (ابنِ بُكَيْرٍ) كَمَا جَاءَ في (١/ ٣، ٤، ١١، ١٦، ٣٤، ٢٨٥، ٣٤١، ٢/ ١٣٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٩٢، ٣٥١، ٣٧٦).

- كَمَا رَجَعَ إِلى رِوَايَةِ (القَعْنَبِيِّ) كَمَا جَاءَ في (١/ ١٨٧، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢/ ٢١٣)

- ورواية (ابن القَاسِمِ) كَمَا جَاء في (١/ ١٨٧، ٢/ ٩٥، ٢٩٢، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٨٨).

- ورواية (ابن وَهْبٍ) كَمَا في (٢/ ١١٩، ١٣٦، ٢٩٢، ٣٩١).

- ورواية (عليِّ بن زيادٍ) كَمَا في (١/ ٢٦٢). ونقل عن أصحاب مالكٍ منهم أَشْهَبُ: (٢/ ٩٥، ١٠٩، ٣٩١)، وابنُ مُطَرِّفٍ (٢/ ٢٩٢، ٣٥١). والدَّرَاوَرْدِيُّ (٢/ ٦)، وابنُ نَافعٍ (٢/ ١٠٩، ١٩٥، ٣١٥)، وابنُ كِنانة (٢/ ٣٨٢) أو بعض الرِّوايات (هٰكذا؟) وَلَمْ يَذْكُر رِوَايَةَ مُحَمَّد بنِ الحَسَنِ، وَلاَ رِوَايَةَ أَبِي مُصْعَبٍ، وَلاَ رِوَايَةَ الحَدَثَانِيِّ. وربَّمَا ذَكَرَ خِلاَفًا في الرِّواية وَعَزاهُ إلى (بَعْضِ نُسَخِ المُوطَّأ) دُوْنَ نِسْبَةٍ للرِّواية كَمَا جاء في (١/ ١٣١، ١٤٣، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٧٢، ٢/ ١٠، ٧٧، ٨٤، ٩٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٥٧، ٢٦٥، ، ٣٤٣).

ورُبَّمَا قَارَنَ مَا جَاءَ في «المُوطَّأ» بطُرُقٍ للحَدِيْثِ في غَيْرِ المُوَطَّأ كما جاء في (١/ ١٢٣، ٣٠١، ٣٤٩، ٢/ ٤٧، ٣٠٥، ٣١١).

ثانيًا : (عُنْوَانُهُ) :

لا يُوجَدُ في النُّسخة التي وصلتنا من الكتاب عنوانًا؛ وذٰلك لفقدِ ورقةٍ أو ورقتين ـ تقريبًا ـ من أوله ذَهَبَ بذهابهما عنوان الكتاب، ومقدمته ـ إن كانت ثَمَّتَ مُقَدِّمَةٌ ـ وأوائل التَّعليقات على كتاب (وُقُوْتِ الصَّلاة) لـٰكن جاء في آخر النُّسخة ما يُفِيْدُ باسمِ الكِتَابِ وعُنوانه، حَيْثُ قَالَ النَّاسِخُ هُنَالِكَ: كَمُلَ التَّعليقُ على مُوَطَّأ الإمام مَالِكِ بن أَنَسٍ ـ رضي الله عنه ـ في تَفْسِيْرِ لُغَاتِهِ وَغَوَامِضِ إِعْرَابِهِ وَمَعَانِيْهِ، نُقِلَ هَـٰذَا كلّه مِنْ مُبَيَّضة المُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ . . . ».

ونَقَلَ أَبُوعَبْدِالله مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِالحَقِّ اليَفْرَنِيُّ[1] في كِتَابِهِ «الاقتضاب في غَرِيْبِ المُوَطَّأ وَإِعْرَابِهِ. . . » عن كتابِ أبي الوليد نُصُوْصًا كَثِيْرَةً، وأفادَ منه إِفَادَاتٍ مُخْتَلِفَةً، وَجَاءَ فِي بَعْضِ نُصُوْصِهِ: «وَرَأَيْتُ في «تَنْبِيْهَاتِ الوَقَّشِيِّ» فسَمَّاهُ «تَنْبِيْهات»، وَهَـٰذِه التَّسمِيَةُ لها حظٌّ من الصِّحَّةِ فهي تَتَنَاسَبُ مَعَ تآليف لَهُ أُخْرَىٰ تَحْمِلُ هـٰذَا الاسم منها: «تَنْبِيْهَاتٌ عَلَىٰ مَشَاهِدِ ابنِ هِشَامٍ» و«تَنْبِيْهَاتٌ عَلَىٰ تَارِيْخ خَلِيْفَةَ بنِ خَيَّاطٍ» و«تَنْبِيْهَاتٌ عَلَىٰ مُؤْتَلَفِ الدَّارَقُطْنِيِّ». . لـٰكِن وَجَدْنَا تَعْلِيْقَاتَهُ على «الكَامِلِ» للمُبَرِّدِ تُخَالِفُ ذٰلك فتُعْرَفُ بـ«الطُّرَرُ» وَلاَ فَرْقَ عِنْدِي بينَ «التَّنْبِيْهَاتِ» وَ«الطُّرَرِ» و«التَّعْلِيْقِ» و«الحَوَاشِي» أيضًا، ولمَّا كَانَ هَـٰذَا الاخْتلافُ في اللَّفْظِ قائمًا ومعناه وَاحِدٌ؛ لذا كَانَ ما دُوِّنَ على النُّسْخَةِ أولىٰ بالاخْتِيَارِ، وإن

---

(١) وَضَبَطْنَاهُ هُنَا، وَفِي «تَفْسِيْرِ غَرِيْبِ المُوَطَّأ» هَـٰكَذَا: (اليَفْرُنِي) وَضَبَطَهُ الحَافِظُ السَّمْعَانِيُّ فِي الأَنْسَابِ (١٢/ ٤١٩): (اليَفْرَنِيّ) قَالَ: «بِفَتْحِ اليَاءِ المَنْقُوْطَة باثنتين من تحتها، وَضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَفِي آخرها النُّون» فَالتُّصَحَّح في كل المُواضع الَّتي وردت في الكتابين فأرجو أن يكون هو الصَّوابُ.

كنتُ لا أَجْزِمُ أنَّ هَـٰذَا العنوان هو ما اختاره المُؤَلِّفُ عُنْوَانًا، لِكِتَابِهِ، وَإِنَّمَا اخترته؛ لِتَعَذُّرِ مَعْرِفَةِ تَسْمِيَةِ المُؤَلِّفِ لَهُ، فكانَ في الأَمرِ مَجَالٌ للاجْتِهَادِ.

ثالثًا: (نِسْبَتُهُ إلى المُؤَلِّفِ):

صَرَّحَ ناسخُ الأَصْلِ بأَنَّه نَسَخَهُ من خَطِّ يَدِ المُؤَلِّف فَقَالَ في آخرِ الجزْءِ الأوَّلِ ما يلي: «تَمَّ النِّصْفُ الأوَّل من تعلْيقْ الشَّيْخِ الفقِيْهِ الإمَامِ القُدْوَةِ المُتَفَنِّنِ أبي الوَلِيدِ هِشَامِ الوَقَّشِيِّ - رحمه الله وعَفَا عنه - وهو مُنْتَسَخٌ من مُبَيَّضَةٍ بخطِّ يَدِهِ، وقُوبل بها، فَصَحَّ بِعَوْنِ اللهِ في حَادِي وَعِشْرِيْن ذِي القَعْدَةِ من عامِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَسَبْعِمَائَةَ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمين...». وفي هَـٰذَا دِلاَلَةٌ وَاضِحَةٌ على نِسْبَةِ الكِتَابِ إِلَىٰ مؤلِّفِهِ. وفي رُؤُوسِ بعض الفقرات صَرَّحَ المؤلِّف باسمِهِ عند تَقْرِيْرِهِ لِمَسْأَلَةٍ ما، أو إبداء رَأْيِهِ، أَوْ رَدِّهِ على رأيِ عَالِمٍ، يَقُوْلُ: قَالَ أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشي، أَوْ قَالَ أَبُو الوَلِيْدِ هِشَام، أو قال (ش) وهي رَمْزُ (الوَقَّشي).

ففي (١/ ٥١) قَالَ نَاقِلُ النُّسْخَةِ: «ذَكَرَ أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ قولَ الشَّافِعِيِّ أَنَّ البَاءَ عندَهُ للتَّبعيضِ، فَقَالَ: هَـٰذَا خَطَأٌ، إِنَّما الباءُ للإلصاقِ وما قالَهُ الشَّافِعِيُّ غيرُ مَعْرُوْفٍ في كَلاَمِ العَرَبِ... ومثله (١/ ٣٠٢) وفي (١/ ٢٦٤): «ذَكَرَ جَمِيْعُ الرُّواة إلاَّ القَعْنَبِيُّ فإِنَّه قَالَ فيه: «مَا مِن أَحَدٍ تُصِيْبُهُ...» وَسَاقَ الحَديث. قَالَ أَبُو الوَلِيْدِ هِشَامٌ: «وَهَـٰذَا هُوَ الصَّحِيْحُ...».

وفي (١/ ٣٠٧): «اختلَفَ أَهْلُ اللُّغَةِ في حَدِّ اليَوْمِ واللَّيْلَةِ فَقَالَ النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ... ثم قال: «قَالَ (ش) والذي يَقْتَضِيْهِ النَّظَرُ أَنَّ اليَوْمَ والنّهارَ حَدُّهُمَا جَمِيْعًا طُلُوْعُ الفَجْرِ إِلَىٰ مَغِيْبِ الشَّمْسِ...». ويُراجع (٢/ ٨٨، ١٢٧، ١٥١،

١٧٣، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٩٢، ٣٤٦، ٣٦٥، ٣٩١).

ـ وهُنَاكَ مختَصرٌ للكتاب باسم «مُشكلات المُوطَّأ» منسوبٌ إلى أبي مُحَمَّدٍ عبدِالله بنِ السِّيْدِ البَطَلْيَوْسِيِّ (ت٥٢١هـ)، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِصَارٌ لكتابنا هـٰذا تمامًا لايزيدُ عليه شيئًا، وَحَذَفَ المختصر كثيرًا من عبارات الكتاب ومسائله وشواهد وأقوال العُلَمَاء واختلافهم، وَأَبْقَىٰ عَلَى نُبَذٍ منه، وقد أفدتُ من هَـٰذَا المختصر تكملة النقص الذي في أول النسخة، كما أفدت منه في بَعضِ التَّصْحِيْحَاتِ، وَرَمَزْتُ له بالحرف (س).

ثُمَّ وَقَفْتُ على الكتاب مَطْبُوعًا في دَارِ ابن حَزْمٍ (١٤٢٠هـ) ببيروت، دراسة وتحقيق طه بن علي بوسريح التُّونِسِي الَّذي بذل فيه جهدًا مشكورًا ـ جَزَاهُ اللهُ خيرًا ـ إلاَّ أنَّ المُحَقِّقَ المَذْكُور: لم يُوَفَّقْ في تَوثِيْقِ نِسْبَتِهِ إلى ابنِ السِّيْدِ.

ـ وَمِمَّا وَثَّقه به: «مَا جَاءَ على الوَجْهِ الأَوَّلِ من مَخْطُوطَةِ الأحمدية من نسبة الكتاب إليه» وهَـٰذَا لا يَصِحُّ أن يكونَ توثيقًا؛ لأنَّ ما كُتِبَ على النُّسْخَةِ هو الَّذِي بحَاجةٍ إلى التَّوثِيْقِ فلا يكونُ هو نَفْسُهُ توثيقًا؟!

ـ ومِمَّا وَثَّقه به قولُهُ: «ذَكَرَ أَغْلَبُ المُترجمين ـ كمَا سَيَأْتِي ـ أنَّ له شرحًا على «المُوَطَّأ» وهو ما يُقَوِّي إثبات هَـٰذَا الكتاب لابنِ السِّيدِ». وهَـٰذَا الدَّلِيْل لو دَقَّقَ النظر فيه يَنْفِي أن يكونَ هَـٰذَا الكتاب لابنِ السِّيد؛ لأنَّ بعضَ المُتَرْجِمِيْن ذَكَرُوا أَنَّهُ «كِتَابًا كَبِيْرًا في شَرْحِ المُوَطَّأ سمَّاه «المُقْتَبَس» كَثِيْرُ الفائدة...» وهَـٰذَا الكتاب ليس كبيرًا، ولا كثيرَ الفائدةِ، ولا هو شرحٌ كما يُفهم من معنى الشَّرْحِ، بل هو (مُشكلات)، وليس اسمُهُ (المُقتبس)؟! وَنَحْنُ لا نَشُكُّ أنَّ لابن

السِّيدِ كتابًا في غَرِيْبِ الموطَّأ أو شَرْحِهِ ذكره مترجموه، لَـٰكِنْ هَلْ هُوَ هَـٰذَا؟!
وَهَل مَا ذَكَره المُتَرجِمُوْن دليلٌ يَدُلُّ على أنَّ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ هُوَ المَقْصُوْدُ؟.

ـ أمَّا نَقْلُ الشَّيْخِ الطَّاهرِ ابنِ عَاشُوْرٍ عنه فلا يصلح أن يكونَ تَوْثِيْقًا؛ لأنَّ الشَّيخَ العَلاَّمَة الكَبِيْرَ مُحَمَّد الطَّاهرَ بن عَاشُوْرٍ رَحِمَهُ اللهُ إنَّما رَجَعَ إلى النُّسْخَةِ نَفْسِهَا، والنُّسْخَةُ نَفْسُهَا هِيَ التي بحَاجَةٍ إلى توثيقٍ كَمَا قُلْنا.

ـ وأمَّا شَيْخُنَا وشَيْخُ المُحقّقِ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الشَّاذِلِيُّ النَّيْفَرُ الَّذِي أَكَّدَ أنَّه من وضع ابن السِّيْدِ لـٰكنَّه رَجَّحَ أن يكون تَلْخِيْصًا أو اختصارًا لشَرْحِهِ على المُوَطَّأ من قبلِ أَحَدِ المُتَأَخِّرِيْن» قَالَ المُحقِّقُ: «وَهُوَ رَأْيٌ وَجِيْهٌ إلى حَدٍّ...» وَلَمْ يُوافق شَيْخَهُ، وَقَوْلُ شَيْخِهِ وَشَيْخِنَا أَيْضًا الشَّاذِلِّي النَّيْفَرُ أقرب للصَّواب، وإن كنتُ أَزْعُمُ أنَّهُ اختِصَارٌ لكتابنا هَـٰذَا لا لِكِتَابِ ابنِ السِّيْدِ.

ـ أمَّا مَا ذَكَرَهُ المُحَقِّق الفَاضِل من نَقْلِ عبدِالحَقِّ بن سُليمان اليَفْرَنِيُّ التِّلِمسَانِيِّ [صوابه محمد بن عبدالحق] في «الاقتضاب» وهو شَرْحٌ للمُوَطَّأ مَخْطُوْطٌ، فإنَّ المُحَقِّقَ الفَاضِلَ لو رَجَعَ إِلَى النُّصُوْصِ التي نَقَلَهَا اليَفْرَنِيُّ في «الاقتضاب» لَعَلِمَ أنَّها لم تُنْقَلْ من كتابه فلا تَصْلُحُ أن تكونَ تَوْثيقًا له، فهي نُصُوْصٌ طَوِيْلَةٌ مُفَصَّلةٌ، فيها من ذِكْرِ الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ وَأَقْوَالِ العُلَمَاءِ، وَذِكْرِ خِلاَفَاتِهِمْ، واختِلاَفِ عِبَارَاتِ المُوَطَّأ حَسْبَ رِوَايَاتِهِ المُختلفة، كلُّ هَـٰذِه النُّصُوْصُ يَنْقُلُهَا اليَفْرَنِيُّ عن ابنِ السِّيْدِ، ليس في كتابه منها إلاَّ القَلِيْلُ، والقَلِيْلُ جِدًّا، فكيفَ يكون مَصْدَرَ توثيقٍ؟!.

ـ وَذَكَرَ المُحقِّقُ نُسَخَهُ المُعْتَمَدَةَ، فَذَكَرَ نُسختان وصفها في مقدمة،

وللكتاب نسَخٌ كَثِيْرَةٌ ـ فيما يظهر ـ في تُوْنُس، وَقَد وَقَفْتُ عَلَى عدّة قِطَعٌ من نُسخ وَصَلَنِي بَعْضُهَا[1] ترجعُ إلى أصولٍ مُختلفةٍ أغلبُها في القَرنين الحادي عشر والثَّاني عشر الهجريين مِمَّا يُرَجِّحُ أنَّ المُخْتَصرَ مُتَأخِّرٌ عن ابنِ السِّيْدِ، وأنَّ طلبة العلم كانُوا كلفين به، وبعضُ نسخه بخطٍّ مَشْرِقِيٍّ، وَبَعْضُهَا بخطٍّ مَغْرِبِيٍّ مما يدلُّ عَلَىٰ أنَّ لَهُ شُهْرَةً أَيْضًا في مِصْرَ والحِجَازِ عَلَىٰ الأقَلِّ.

ـ ويَظهر أنَّ شَرْحَ ابنِ السِّيْدِ للمُوطَّأ المَعْرُوف بـ«المُقْتَبَسِ» مَنْقُوْلٌ ـ في أغلبه ـ من كتاب أبي الوليدِ، هَـٰذَا إذا صحَّت النُّقُول التي نَقَلَهَا اليَفْرَنِيٍّ عنه في «الاقتضاب» فهو يَنْقلُ نُصُوْصًا يَعْزُوهَا إلى ابنِ السِّيْدِ، وهي حَرْفِيًّا في كِتَابِنَا هَـٰذَا، فَهَلْ أَغَارَ ابنُ السِّيْدِ علىٰ كتَابِ أبي الوليد؟![2] فإذَا صحَّ ذٰلك صَحَّ أنَّ يكون هَـٰذَا اختصارًا لكتاب ابن السِّيْدِ لكنَّني أظُنُّ أنَّ اليَفْرَنِيَّ وقفَ على كتاب أبي الوليد هَـٰذَا ونَسَبَهُ إلى ابن السِّيْدِ. ثمَّ يَرِدُ السُّؤَالُ: هل المُخْتَصِر ابن السِّيد أو غيره؟! سُؤَالٌ لا إجابة له عندي الآن.

وَوَقَعَ المُحَقِّقُ الفَاضِلُ في أخطاءٍ وَتَحرِيْفَاتٍ كَثِيْرَةٍ جِدًّا مَعَ صِغَرِ حَجْمِ الكِتَابِ، وَقِلَّةِ مَادَّتِهِ العِلْمِيَّةِ، وَأَنَا أَذْكُرُ مَا وَقَعَ إِلَيَّ مِنْهَا، مَعَ أَنِّي لَم أَتَتَبَّع

---

(١) زَوَّدني بها الأخ الفاضل الدُّكتور محمد أبوالأجفان حفظه الله تعالى.

(٢) صَنَّفَ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدالرَّحمـٰن بن أَحْمَدَ بنِ خَلَصَة البَلَنْسِيُّ (ت٥٢١هـ) رسالة ردّ فيها على ابن السِّيد البطليوسي، وذكر فيها أنه أغار على شرح أدب الكاتب لأحمد بن محمد بن بلال (ت٤٦٠هـ) وادَّعاه لنفسه وسماه «الاقتضاب» كَذَا قال ابنُ الأبار في التكملة (١/ ٢٠)، ووصف هَـٰذِهِ الرِّسالة في التَّكملة أيضًا (١/ ٤٢٦) بأنها «من أَجْوَدِ الرَّسَائِل»وردَّ ابن السِّيد على ابن خلصة كما في الذَّيل والتَّكملة (٦/ ١٨١)

الكِتَابَ تَتبُّعًا كَاملاً، لَعَلَّ المُحَقِّقَ الفَاضِلَ يفيدُ منها أو من بعضِها عندَ إِعَادَةِ طَبْعِ الكِتَابِ ثانيةً إِنْ أَرَادَ ذٰلك واللهُ المُسْتَعَان :

الصفحة	الخطأ	الصواب
٣٦	يرجع إلى	يرجع على
٣٦	إنَّ كل بناء	كلُّ بناء
٣٦	الحجاريه	في المخطوط الحجازية وصوابها : الحجاز
٣٦	ظهر منك	ظهرعنك، كتبها المحقق في الهامش وهي الصَّواب
٣٧	إن كانت اللام في جوابها	إن كانت اللاَّم في خبرها
٣٩	وحفظ العبد	وحفظ العَهْدِ
٤١	ويُقَالُ للصبح والظهر والعصر جميعًا العصران	ويُقَالُ للصُّبح والعَصْرِ العَصْرَان
٤٢	والضُّحَىٰ فوق ذٰلك	والضُّحى فُوَيْق ذٰلك
٤٢	كالفراء للناس	كالوَرَاءِ للناس
٤٨	تتاب	يَنْتَابُ
٥٠	[«الوضوء»	«الوَضُوءُ» بدون (حاصرة)
٥٠	أحجار مكة	جمار مكة
٥٠	جَمَرَ	جَمَّرَ بدليل مصدره
٥٢	(شراب ألبان وتمر وأقط)	شاهدٌ لم يخرجه (مع قلة شواهده؟!)
٥٢	قال المُحَقِّقُ: البيت غير منسوب . .	وهو لعبدالله بن الزِّبعرى في شعره (٣٢)
٥٥	تُرِدَ	تُرِّيَ
٦٨	ويَجْعَلُهُ في الدُّعَاءِ	ويجعله خَبَرًا لاَ دُعَاءً
٦٩	ذات الجَيْشِ فَلاَةٌ بناحيةِ مكَّةَ . . .	صوابه بناحية المدينة (لم يُعَلِّق عليها؟!)
٧١	نُفِسَت	نَفِسَتْ
٧٢	البُعْض	النُّعْضُ
٧٢	الضِرُّ	الضِّرْوُ
٧٢	العُتَمُ	العُتُمُ

٧٢ ينشعث يَتَشَعَّثُ

٧٣ الضَّـرْع الضُّـرُعُ

٧٤ الضَّـرَعُ: جَمْـعُ ضِـريـع الضُّـرُعُ جَمْـعُ ضَـرِيْـعٍ

٧٧ قال: لم أجده في مظانه من كتابِ العَيْنِ

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: هو في العين (١/ ١٨٤)، ومختصره (١/ ٨٦)

٧٩ مُـرَفـعٌ عليهـم أي مـرتفـع عليهـم

٧٩ ويصيـرون ويعبـرون

٧٩ انظُـرُونـا أَنْظِـرونـا

٧٩ في الأَصْلِ: «وفي العين: هي كساءٌ أَسْوَدُ» وقال المحقق في الهامش: تَصحفت في الأصلين إلى (برنكين)؟! وأحال إلى العين مادة (خمص) (٤/ ١٩١)

أقول ـ وعلى الله أعتَمِدُ ـ: مَا جَاء في الأصلين هو الصَّحيحُ مع تحريفٍ يَسِيْرٍ صَوَابُهُ: بَرَنْكَانٌ) كما جاء في مختصر العين (١/ ٤٣٣) والنَّصُّ له، واللِّسان (بَرْنَكَ). والعين لا يُحال فيه إلى المادة، لأنَّه غير مرتب على الحروف لا على الأوائل ولا على الأواخر. ولا داعي للإحالة إلى «العين» أصْلاً مادام النَّصُّ غيرَ مَوْجُوْدٍ فيه.

٨١ زاد المُحقق قبل (في الغُسل يوم الجمعة) [العَمَلُ] وجعلها بين حاصرتين هكذا، فصارت [العمل] في الغُسل. . . وهذا جَيِّدٌ لو لم تكن اللَّفظةُ موجودةً، وهي موجودةٌ لكنَّ المحقق جَعَلَها في آخر السطر الذي قبله، وهي هناك قَلِقَةٌ لا معنى لها فتدبَّر؟!

٨٣ يحـدث مُحْـدَثٍ

٩٤ لَبَـنٌ لَبِـنٌ

٩٤ بَسِقَـتْ بَسَقَـتْ

٩٥ واللَّبَـبُ واللُّـبُّ واللَّبَـبُ واللَّبَّةُ

١٠٢ أمـوت تمـوت

١٠٣ الهمـزة واليـاء الهمـزة والبـاء

١٠٣ ومـن لَحَـدَ فـي الـدِّيـن ومنه لحـد الـرَّجُـلُ في الـدِّيـن

١٠٤ طعـن فـي بطنـه نَبَطه

١٠٤ الشنـوصيَّة الشـوْصَـةُ

١٠٤ بجُمـع وبِجُمِـع جُمْـعٍ وجِمْـعٍ

١٠٨	الـوَسَـقُ	الـوَسْـقُ
١١٠	مَعْـدَنٌ ومُعْـدَنٌ	ومِعْـدَنٌ
١١١	فطـرقهـا	يطـرقهـا
١١١	طـرق	طـروق
١١١	والكلمـةُ القبيحـة عَـوَرًا	عَـوْرَاءُ
١١١	يعلـوهـا	يطـرقهـا
١١٢	تَبِيْـعٌ وتِبْـعٌ	وتِبِيْـعٌ
١١٢	الثمـر	التَّمـر
١١٣	السَّطران (٤، ٥) مكرران في الصَّفحة (١١٥) وهما السطران (١١، ١٢) هناك	
١٢٢	الانتصـار	الإفطـار
١٢٣	الرقم (٣) في غير موضعه؟!	
١٢٦	المخرِف	صـوابـه فتـح الـرَّاء
١٢٧	سحـم	الأسحـم أسـود. . .
١٣٢	خُق وما تَصرَّف منها بالضمِّ، وَصَوَابها الفتح خَقّ	
١٣٣	الفَـزْعُ	الفُـزُعُ
١٣٦	يتقـرب	يقـرب
١٣٧	الـرزق	الـذوق
١٣٧	أبـوعبيـدة	أبـوعُبَيْـدٍ
١٣٨	قَمقـامـة	قُمقـامـة بـالضـمِّ
١٣٨	وهـٰـذا أول مـا يكـون	وهـو أول. . .
١٣٩	تُطْلَـقُ	تَطْلُـقُ
١٣٩	لِحِصْـنِ	لِحِضْـنِ
١٤١	الكـلأ	كـلاًّ
١٤١	منـى	منـاة
١٤٢	عُـرْنَـه	عُـرُنَـةِ
١٤٣	ويُقـال	ولا يُقَـالُ
١٤٣	الخبـاء الـذي. .	التَّحجيـر الـذي، وقـد وضعهـا المحقـق فـي الهـامـش

١٤٥	عنود	عتود
١٤٥	البُزمِيُّ	البَرَمُ بالفتح
١٥٤	الحربة	الحَدَبَةُ
١٥٥	وألْوتُ	وألُوَّة
١٥٥	آدام	إدام
١٥٥	الأذم	الأُدُمُ
١٥٥	حُمُرٌ	حُمْرٌ
١٥٥	آدَمَ	أَدَمَ
١٥٥	أي لم	أي لائم
١٥٦	أُدِم	أُدُم
١٥٦	الجمع	الجَميع
١٥٦	كتب الناسخ: «ومن النَّاسِ مَنْ يَجعل الخلعَ والصُّلحَ والدية أخذ الأقل والأكثر» وهو كلامٌ ناقصٌ، صوابُهُ: «وَمن النَّاس مَنْ جَعَلَ الخُلْعَ والصُّلحَ والفدية سَوَاءً، ومنهم مَنْ فَرَّقَ بينهما فَقَالَ: الخُلْعُ: أَخْذُ جَمِيْعِ ما أعطاها والصُّلح: أخذُ البَعْضِ، والفِدْيَةُ أَخْذُ الأَكْثَرِ والأَقَلِّ».	
١٥٦	مُعَوِّذٌ ومُعْوِذ	ومُعَوَّذٌ
١٥٦	يريد اللِّسان	بذيء اللِّسان
١٥٧	حَرَمَ يَحْرِم	حَرَمَ يَحْرُمُ
١٥٧	القَدوم ـ القَدُّوم	القَدُّوم والقَدُوم، مشدَّدٌ ومخففٌ
١٥٨	صُفْرَةٌ خَلُوقٌ أو غَيْرُهُ	صُفْرَةُ خلوقٍ أو غَيْرِهِ
١٥٨	الملاة	الملاب
١٥٨	المَرْمَصُ	الرَّمَصُ
١٥٨	«بالضاد وهو الصَّبر». وهذا خطأٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ قوله: «وهو الصَّبر» شرحٌ لكلمة «الصَّابُ» التي أسقطها المحقق	
١٥٨	العُصَبُ	العَضَبُ
١٥٩	الغمرى	العُمري
١٥٩	الرَّضاعة	الرَّضَعَات
١٥٩	لأنَّ (فُعَلَة)	(فَعْلَة)

١٥٩	لم يَكُنْ صفة بعينها	لم تكن صفةَ فِعْلِهَا
١٥٩	فإذا كانت	وإذا كانت
١٥٩	رَجُلٌ فُضُلٌ	فُضُلٌ
١٥٩	والبعد تفضل	والفِعْلُ تَفَضَّلَ
١٥٩	وهو	فهو
١٥٩	ثوب واحدٌ والإزارُ تحته	ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَلاَ إِزَارَ تَحْتَهُ
١٧٢	سيد آدام	سيد أدم
١٧٣	عامٌ الرَّمَادَة	عَامَ الرَّمادة
١٧٣	وصلاة الأول	الأولىٰ
١٧٣	جَدَبُوا	أجدبوا
١٧٣	محيا النَّاس	يحيا الناس
١٧٧	فد الرجل يفدي فديدًا	فدَّ الرجل يفد فهو فدادًا
١٧٧	وكان أبو عمرو.. يرويه.. الفدَّادين	الفَدَادِيْنَ (مخففًا)
١٧٧	جمع فدان	جمع فَدَّادٍ (مشدَّدًا)
١٧٨	وآكام	وإِكَام
١٧٨	المشربة والمسربة	المَشْرُبَةُ والمَشْرَبَةُ بضمِّ الرَّاء وفتحها
١٧٨	يُسقى به	يُستَقَىٰ
١٧٨	عَلَفَ يَعْلِفُ	يَعْلَفُ
١٧٨	وحكى الزَّجاج عَلَّفْتُ	أعلفت
١٧٨	خوصة المُقِلِّ	المُقْل
	عَدَلَ الشَّيءَ	عَدْلُ الشَّيءِ بفتح العين

رابعًا : (منهج المؤلِّف في الكتاب) :

سار أبو الوليد الوقَّشي في تأليف كتابه هَـٰذَا على منهج نَحىٰ فيه مَنْحىٰ التَّصْحِيْحُ والضَّبْطُ لِكِتَابِ «المُوَطَّأ»، وَشَرَحَ ما أُبْهِمَ من الألْفَاظِ والتَّراكيبِ

والمَعَانِي بشكلٍ مُخْتَصَرٍ مُوجز، فهو تقريراتٌ وإشاراتٌ إلى مواضع مشكلة من «المُوَطَّأ»، فَيَشْرَحُ لَفْظَةً، ويُقَيِّدُ ضَبْطَ عَلَمٍ، ويُزِيْلُ إِبْهَامَ مُبْهَمٍ، ويُوَجِّهُ إعرابَ مُشْكِلٍ، ناقلاً كلَّ ذٰلِكَ من المصَادر، ومُقَيِّدًا عن الشُّيوخ، ومُسْتَشْهِدًا على ما يقول بالآياتِ القُرْآنيَّةِ، والأحاديثِ النَّبويةِ، والشَّواهدِ الشِّعْرِيَّةِ، وأمثالِ العربِ وأقوالِهَا، فَجَاءَ الكتابُ تأليفًا حافلاً مُفِيْدًا.

ولمَّا كان التَّصحِيْحُ والضَّبْطُ من أهمِّ أَهدافِ تَأْلِيْفِ الكتابِ كَانَ لِزَامًا عليه أن يُقارنَ بينَ رِوَايَات المُوَطَّأ المُختلفة ما أمكنه، ذٰلِكَ في المواضع الَّتي يقعُ فيها إِشْكَالٌ في الأَلْفَاظِ أو التَّراكيب، فانتقد أبو الوليد أولاً بعض الاستعمالات التي جاءت في «المُوَطَّأ» دون ذكر رواية بعينها. ومن ذٰلِكَ:

ـ قوله (٢/ ٧٤): «كَذَا الرِّواية لم تَخْتَلِفْ في ذٰلك النُّسَخُ، وَالأَشْهَرُ. . .».

ـ وقوله (٢/ ٢٧٥): «. . . وما ذكره مالكٌ في «مُوَطَّئِهِ» عن سعيد غَلَطٌ لا يصحُّ إذا حُمِلَ على ظاهره؛ لأنَّه لم يذكر الأسنان، إنَّما ذَكَرَ الأَضْرَاسَ، وإنَّمَا يَصحُّ على ما قدَّمْنَا ذكره، وقد جَاءَ ما ذكره مُفسَّرًا في روايةِ ابنِ عُيَيْنَةَ انظُرْه في «الطُّرَّة» فَهَـٰذَا يُبَيِّنُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ غَلَطٌ. . .».

ـ وقال (١/ ٣٤١) في قَوْلِهِ: «لاَ هَاء اللهُ إِذَا»: «كَذَا الرِّوايةُ، وهو خَطَأٌ، لا وجه لِدُخُوْل «إذا» هَـٰهُنَا، والصَّوابُ: «لا هَاء الله ذَا» دون ألف في «إذا» والمعنى: ذَا مَا أُقْسِمُ به. . .».

ـ وقال (٢/ ٣١٥): «وقوله: «وكُل أَحَدٍ دَخَلَ في نافلة. . .» كَذَا الرِّوايةُ، وليس يُجيزُ سِيْبَوَيْه وأصحابه وقوعَ «أَحَدٍ» الَّذي يُراد به العُمُوْمِ في

الإيجاب، وإنَّمَا هو عندهم من الألفاظِ الَّتي خُصَّ بها النَّفْيُ. . . ».

ـ وقوله (١/ ٢٠٥): «روى بَعْضُهُم نَفْعُ بئرٍ وهو تَصْحِيْفٌ».

ـ وقال (١/ ٣٥٥): «قوله: «إلاَّ أَحَدٌ لاَ يَجِدُ نَعْلَيْنِ» وقع في بعض النُّسخ: «إلاَّ أَحَدٌ» وفي بعضها: «إلاَّ أحدًا» وهو لَفْظٌ مُسْتَنْكَرٌ في كلتا الرِّوايتين. . . ».

ـ وقال (١/ ٢٥٤): «قوله: فأخرج بجنازتها» كذا جاءت الرِّواية وكان الوجه فخرج؛ لأنَّ النَّحويين لا يجيزون اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل. . . ».

ويُراجع (١/ ١٣، ١١٧، ١٢٤، ١٤٦، ١٤٩، ٢٠٤، ٣١٣، ٣٧٦، ٢/ ١٢، ٢٥، ٨١، ٨٤، ٩٣، ١١٦، ١١٧، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٢، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٥٥، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٥ وغيرها.

وربما عَلَّل الخطأ الوارد في «الموطَّأ» إلى تَحْرِيْفِ النَّاسِخِ أو وَهْمِ الرَّاوي، قال (٢/ ١٢): «قوله: «مُنْكَشِفًا» الرِّواية بكسر الشِّين وكان الوَجْهُ أن يكون مُنْكَشِفًا عنها ثَوْبُهَا، وأظنُّه نُقْصَانًا وقع في الخَطِّ».

ـ وقال في (٢/ ١٨): «ووقع في رواية يَحْيَىٰ: «ثمَّ رَجَعَ» ولا معنى لذكر الرُّجُوْعِ هَـٰهُنَا، وَرَوَىٰ غَيْرُهُ «خرج» وأظنُّه (زحف) فصحَّفَهُ الرَّاوي».

ـ وقال في (٢/ ٧٨): «وأظنُّه تَصْحِيْفًا وَقَعَ في الرِّواية. . . أو لعلَّه كان: «حتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُ المالِ الغائبِ» فسقطت الألف من «أمر».

ـ وقال في (٢/ ٢٨٩): «وقوله: «اقْعُدِي لُكَعُ» وهمٌ من الرَّاوي إنَّمَا هُوِ لَكَاعِ».

ـ وقال في (٢/ ٣٦٢): «كَانَ يَكْرَهُ الإِخْصَاءُ» (الإخْصَاءُ) كَذَا وَقَعَ في الرِّواية وهو خَطَأٌ من الرَّاوي، وَصَوَابُهُ: (الخَصَا) وفعله خَصَيْتُ».

ـ أمَّا الضَّبْطُ والتَّقْيِيْدُ اللُّغَوِيُّ فهو مادةُ الكتابِ ومُعْظَمُ مَبَاحِثِهِ، وقد وُفِّقَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ في نَقْلُ اللُّغةِ عن مَصَادِرِهَا مستفيدًا من آراء المتقدمين من جلة علمائها، فنقل آراءهم واحْتَجَّ لها، وربَّمَا انتَقَدَ وردَّ بعض الآراء، ونوضح ذٰلك في مبحث (مصادر الكتاب).

ـ وأولىٰ المؤلِّف ضَبْطُ أسماء الرِّجاء عنايةً خاصَّةً. يُراجع: (١/ ٦٤، ٦٥٨، ٩٦، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٩٩، ٤٠٠، ٢/ ٣٧، ٤٠، ٧٢، ٧٣، ١٠٨، ١٤٤، ١٩٨، ٣٥١).

ـ وممَّا يُؤْخَذُ على المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ عدم العناية بالمواضع، فلم يَضْبُطْ، ولم يقيِّدْ، ولم يُحدِّدْ، بل إنَّه يَجْهَلُ كثيرًا منها في شيءٍ لا يُعْذَرُ بجَهْلِهِ، كقوله في «ثنيَّة الوداع» (١/ ٣٥٠): «وهي هُنَا موضع بمكَّةَ، دخل منها رسول الله ﷺ عام الفتح». وقوله (١/ ٣٥٣): «الأبواء: موضعٌ بجهة مكة» والمعروف أنَّ ثنيَّة الوداع بالمدينة، وأنَّ النَّبي ﷺ دخل منها عام الهجرة، والأبواء بجهة المدينة، وقوله (٢/ ٣٠٩): «رُكْبَةُ: موضع بين مكة والطائف، وقيل: موضع بشق اليَمَنِ». وقوله: «ذات الجيش موضع بمكة» وهي بالمدينة، وذكر مواضع وأخطأ في تحديدها، أو لم يضبطها، هي بحاجة إلى ضبطٍ، أو شرح معناها اللُّغوي، ولم ينصّ على أنَّها موضعٌ بعينه. يُراجع: (١/ ٩٩، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠، ٤٠٧، ٢/ ٢٠٧).

وتظهرُ شخصيَّة المؤلِّف واضحَةً جليَّةً في مباحثه اللُّغوية وغير اللُّغوية، عند عرضه لآراء العلماء وأقوالهم، فيُوازن بين الأقوال والآراء، ويُصَحِّحُ

ويُفَنِّدُ، ويُرَجِّحُ، ويُضَعِّف، ويستدلُّ على ترجيحاته وأحكامه التي يُصدرها بالشَّواهدِ من كلام العربِ، ويعضدُ ذٰلِكَ بأقوال المشاهير من عُلَمَاء النَّحو واللُّغة.

ـ فقد يذكرُ الرِّوايتين أو الرِّوايات المختلفة، فلا يُرجِّحُ واحدة على الأخرىٰ، فيُرسل الخلاف فيها كما في (١/ ١٩٤، ١٩٥، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٥، ٢/ ٢٠٦، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٩٢، ٣٢٤).

ـ وقد تستوي الرِّوايتان أو الرِّوايات فلا يرجِّحُ واحدة على الأخرى ويحكم بصحة الجميع، كقوله (١/ ٣، ١٦، ٣٠): «وكلاهما صحيح» أو: «وهما لُغَتَان جيِّدتان» أو «المَعنى وَاحِدٌ» وقوله (١/ ١٨١): «وهما لغتان»، وقوله (١/ ٣٥٧): «وكلاهما جَيِّدٌ»، وقوله (٢/ ٥، ٢٣٢): «وإثبات النُّون جَائِزٌ»، (٢/ ٧٧، ١٤٥، ١٦٥)، وقوله (٢/ ١٧١، ٣٩٥): «كلاهما صَحِيْحٌ»، وقوله (٢/ ٢٤٨): «روايتان جيِّدتان» (٢/ ٢٨٥)، وقوله (٢/ ٣٦٣): «يجوز فتح «إن» وكسرها، وبالوجهين جاءت الرِّوايتين».

ـ وقد يذكر الخِلاَفَ ثم يأتي برأيه الشَّخْصِيّ كقوله (١/ ٢٤): «وهَـٰذَا عندي هو الصَّحيحُ» وقوله (١/ ١٣٦): «والقَوْلُ الثَّالِثُ هو الَّذي نَخْتَارُهُ» . . . ومثلهما كثيرٌ.

رابعًا: (رَدُّه على العُلَمَاءِ):

رَدَّ أبوالوَلِيْدِ على مجموعة من العلماء بعد أن استَعرضَ أقوالهم، فكان من رُدُوْدِهِ ردُّه على الإمام مالك: قال (٢ / ٢٧٥): «وما ذكره مالك في مُوَطَّئِهِ عن سعيدٍ غلَطٌ لا يَصحُّ إذا حُمِلَ علَىٰ ظاهره؛ لأنه لم يذكر الأسنان، إنما ذكر

الأضراس. . .» ثم قال: «فهذا يُبَيِّنُ لك أنَّ ما ذكره مالكٌ غَلَطٌ. . .». وردُّهُ على ابنِ وَهْبٍ، قال في (٢/ ١١٩، ١٢٠): «وقال ابنُ وَهْبٍ: السِّقاية التي باعها معاوية كانت قلادة فيها خَرَزٌ وذَهَبٌ وَوَرِقٍ، وأنَّه باع ما فيها من الذَّهَبِ بالذَّهَبِ، ومن الوَرِقِ بالوَرِقِ، وهَـٰذا غَلَطٌ، والقِلاَدَةُ لا يُقَالُ لها سقايةٌ في اللُّغةِ».

ـ وَرَدَّ على الإمام الشَّافِعِيِّ (١/ ٥١، ٥٢) فقال: «قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: إنَّ الباء عنده للتَّبعيض، فقال: هَـٰذَا خطأٌ، وإنَّما هي للإلْصَاقِ، وما قاله الشَّافعِيُّ غيرُ مَعْرُوفٍ في كَلَامِ العَرَبِ. . .».

ـ وَرَدَّ على أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلَّامٍ (٢/ ٣٨١) فقال: «قال أَبُو عُبَيْدٍ: والأسِنَّةُ جَمْعُ أَسْنَانٍ، والأسْنانُ جمعُ سِنٍّ، وما قَالَهُ غيرُ صَحِيْحٍ؛ لأنَّ الجمعَ إنَّما جُمِعَ لِيُكَثَّرَ، و(أَفْعِلَةٌ) جمعٌ لأقلِّ العَدَدِ، فلا يجوزُ أن يكثرَ به؛ ولأنَّ (أَفْعَالاً) لا تُجْمَعُ على أفعلةٍ، إنَّما تُجْمَعُ إذا أُرِيْدَ تكثيرها على (أَفَاعِيْلَ)».

ـ وردَّ على أبي عُمَرَ المُطَرِّز (١/ ١٨٩) فقال: «وَذَكَرَ المُطَرِّزُ أنَّ الزَّعْمَ قد يُستَعْمَل بمعنَى الحقِّ، وأنشد لأميَّة بن أبي الصَّلْت. . . ثمَّ قال: ولم يُرِدْ أُمَيَّةُ ما ذَهَبَ إليه المُطَرِّزُ. .» وغلَّطَ رواية المُطَرِّزِ للشِّعرِ في موضعين (٢/ ٨٩، ١٠٧).

ـ وردَّ على أبي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ ويَعقُوبَ بنِ السِّكيت (١/ ٣٨٧) فقال: «قال أبو حَاتِمٍ: وَلاَ يُقَالُ: مِقْرَاضٌ ولا جَلَمٌ ولا مِقَصٌّ وَتَابَعَهُ على ذٰلك يعقوبُ، وليس ذٰلك بِصَحِيْحٍ؛ لأنَّ هَـٰذه الألفاظ وردت مثنَّاةً ومفردةً في فصيحِ النَّثرِ والنَّظْمِ».

ويَظْهَرُ أنَّ أبَا الوليدِ مَعنيًّا بالردِّ على الفُقَهَاءِ خاصَّة، وَتَغْلِيْطِهِم، وتفْنِيْدِ آرَائِهِمْ، قال (١/ ٣١٥): «والفُقَهَاءُ تَسْتَعْمِلُ ألفاظًا كثيرةً لا تجوزُ عنْدَ أَهْلِ

اللُّغَةِ» وربَّما قرنهم بالعَامَّة (١/ ٨٨) قال: «وكثيرٌ من الفُقَهَاءِ والعَامَّة يَقُوْلُوْنَ: غُسْلٌ ويريدون به فِعْلَ الغَاسِلِ، ولاَ أَعْرِفُ أَحَدًا من أَهْلِ اللُّغَةِ قاله».

ـ وقال (١/ ٩٦، ٩٧): «ومَعْنَىٰ (تَربَتْ) عندَ قَوْمٍ من الفُقَهَاءِ استَغْنَتْ. . . وهَـٰذَا خَطَأٌ عند أهلِ اللُّغَةِ. . . وقال: وإنَّمَا ذَهَبَ الفُقَهَاءُ إِلَىٰ هَـٰذَا فِرَارًا مِنْ أَنْ يَقُوْلُوا: دُعَاءٌ عليه. . . وهَـٰذَا خَطأٌ من وجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا في اللُّغَةِ، والآخَرُ في التَّأويل. . .».

ـ وقَالَ (١/ ٢٢٤): «والفُقَهَاءُ يروونَهُ: «الغَشِيَّ» بكسرِ الشِّين وتَشديدِ اليَاءِ. . . وَلاَ أَحْفَظُهُ إلاَّ ساكنَ الشِّيْنِ».

ـ وقال(١/ ٢٣٢): «ولا يَعْرِفُ اللُّغَوِيُّون (غُدَيْقَةٌ) بضمِّ الغَيْنِ وفَتْحِ الدَّالِ، والفُقَهَاءُ يَرْوُوْنَهُ كَذٰلِكَ».

ـ وقال (١/ ٣٥٢): «قَوْمٌ مِنَ الفُقَهَاء يَرْوُوْنَهُ: (عَمْرُو بنُ الجَمُوْعِ) بالعين، وليس ذٰلِكَ بمَعْرُوْفٍ عندَ أَهْلِ النَّسَبِ».

ـ وقالَ (١/ ٣٩٤) وذَكَرَ القَصْوَاءَ: «والفُقَهَاءُ يَرْوُونَهُ بالقَصْرِ وهو خطَأٌ».

ـ وقَالَ(٢/ ٥١): «وَرَوَىٰ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: قَنَاةً، وتَوَهَّمُوْهُ قَنَاةً من القَنَواتِ، وذٰلِكَ غَلَطٌ».

ـ وقال (٢/ ١٥١): «وَرَوَىٰ بعضُ الفُقَهَاء: لا تَصُرُّوا الإبل، أي: لا تَشُدُّوا ضُرُوعَهَا لئلاَّ يُرْضَعَ لَبَنُهَا أو تُحْلَبَ، وكَذٰلِكَ يَفْعَلُوْنَ بالإِبلِ ـ بفتح التَّاء وضمِّ الصَّادِ ـ وذٰلِكَ خَطَأٌ. . .».

ـ وَقَالَ (٢/ ٢٠٠): «الفُقَهَاءُ يَقُوْلُوْنَ: فأُهْرِيْقَتْ عَلَيْهِ الدِّمَاءُ فحش. . .

والصَّوَابُ فأَهْرَاقت عليه وَحُشٌّ؛ لأنَّ «أَهْرَاقَ» لا يَتَعَدَّىٰ إلى مَفْعُوْلين، وإنَّمَا يَتَعَدَّىٰ إلى واحدٍ يُقَالَ: أَرَاقَ الرَّجُلُ المَاءَ، وهَرَاقَهُ، وَأَهْرَاقَهُ ثَلَاثُ لُغَاتٍ. . . ».

ـ وَقَالَ (٢/ ٢٣٤) ـ في قَوْلِهِ: «لعلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ»: «وَالوَجْهُ إِسْقَاطُ «أن» . . . ولٰكِنَّ الفُقَهَاءَ رَوَوْهُ بزِيَادَةِ «أَنْ» . . . وأكثرُ ما يُستعمل هٰذَا في الشِّعْرِ . . . ».

ـ وَقَالَ (٢/ ٣٥٠): «والفُقَهَاءُ يَرْوُونَهُ: «يَحْيَىٰ النَّاس من أَوَّلِ ما يَحْيَوْنَ ـ بفتح اليَاءَيْنِ ـ والوجه ما ذكرناه».

وإنَّما ذَكَرْتُ نَمَاذجَ كَثِيْرَةً لأُدَلِّلَ على ما قُلْتُهُ من أنَّه كانَ حَرِيصًا على تَتَبُّع زَلَّاتِ الفُقَهَاءِ وَأَخْطَائِهِمْ؛ لَعَلَّ ذٰلك لأنَّ قَدْرَهُم أَعْلَىٰ فَخطَأَهُمْ أَكْبَرُ، فأراد التَّنْبِيْهِ عليها لِيَتَلافَاهَا القَوْمُ، أو ليُدَلِّلَ على أنَّ من الفُقَهَاءِ مَنْ يَدَّعِي العِلْمَ والفقهَ، وليس بذَاك، فَأَرَادَ أن يَكْشِفَ عن أَخْطَائِهِم لِيَعْرِفَ كلٌّ منهم قَدْرَهُ وَمَنْزِلَتَهُ، فَلاَ يَتَطَاوَلُ، أَوْ لِيُدَلِّلَ عَلَىٰ أَنَّ بَعْضَ الفُقَهَاءِ لاَ تَمَكُّنَ عِنْدَهُم في مَبَاحِث اللُّغَةِ وَالإِعْرَابِ؟!

خامسًا: (شواهده):

استشهد المؤلِّفُ في كتابه بما يزيدُ على عَشْرٍ وثلاثمائة آية من القرآن الكريم ذاكرًا للقراءات المختلفة عند الحاجة إلى ذٰلك مُقْتَصِرًا في إيراد الآية على مَوْضِع الشَّاهِد منها، وأحيانًا يَخْتَصِرُ اختِصَارًا فلاَ يَذْكُرُ إلاَّ جزْءًا من الآيةِ، كقوله: ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ ﴾، ﴿ فَإِن كَانَتَا ﴾، ﴿ ٱلْمُطَّوِّعِينَ ﴾، ﴿ وَتَصْدِيَةً ﴾، ﴿ كَمَا لَهُمْ ﴾، ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾، ﴿ بَلَغْ ﴾، وَرُبَّمَا ذَكَرَ الآيةَ وَتَرَكَ موضعَ الشَّاهِد منها للعِلْمِ بِه، ورُبَّمَا فَعَلَ ذٰلِكَ في شَوَاهِدِ الشِّعْرِ أيضًا، واعتَرَضَ عَلَىٰ قراءة مَنْ

قَرَأَ ﴿فَإِذَا أَذِيَ فِي اللهِ﴾ بغير واوٍ، وقال: «وهي قِرَاءَةٌ خَطَأٌ قال: ومثله في الخَطَأِ قراءةُ الحَسَنِ ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُوْنَ﴾ توهَّمه جَمْعًا مُسَلَّمًا، وَكَقِرَاءَةِ طَلْحَةِ بن مُصَرِّفٍ ﴿قال لِمَنْ حَوْلِهِ﴾ بالخَفْضِ، وَنَحْو هَـٰذَا من القِرَاءَاتِ التي لا خِلَافَ بينَ النَّحْويين أَنَّها لَحْنٌ».

ـ وَأَخْطَأَ المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللهُ حيثُ نَسَبَ القِرَاءَةَ ﴿وقُثَّائِهَا﴾ بضَمِّ القَافِ إلى يَحْيَىٰ بن يَعْمُر، وَهِيَ قِرَاءَةُ يَحْيَىٰ بنُ وَثَّابٍ.

واستشهد بما يزيدُ على خمسمائة بيتٍ من الشِّعْر والرَّجز أغلبُها للشُّعراء الَّذين يُحتَجُّ بشعرهم، والمُؤَلِّفُ حَرِيْصٌ كلَّ الحِرْصِ على نسبةِ الشَّاهِدِ إلى قائله ما أمكنه ذٰلك، ونسبتُهُ الشِّعْرَ إلى قائله في أغلبها صَحِيْحَةٌ لم يشذ عن ذٰلك إلاَّ ما جاء في (١/ ١٣٩) حَيْثُ نَسَبَ بَيْتًا لِعَبْدِاللهِ بنِ رَوَاحَةَ، وَهُوَ للعبَّاسِ بن مَرداسٍ السُّلَمِيُّ، وفي (١/ ٢٦٦) حيثُ نَسَبَ بَيْتًا إلى زُهَيْرٍ وَصَوَابُه نسبته إلى امْرِىءِ القَيْسِ، وَنَسَبَ شَاهِدًا آخرَ في: (٢/ ٣٦٤) إلى عبدالرَّحمـٰن بن حَسَّان، والصَّحيح أنَّه لأبي اللَّحَّام التَّغْلِبِيِّ، وقد ذكره ثلاث مرات أحداها (٢/ ١٤٩)، والثَّانيةُ (٢/ ١٦٧)، ولم يَنْسِبْهُ فيهما، والثَّالثة (٢/ ٣٦٤) ونسبه إلى عَبْدِالرَّحْمَـٰن بنِ حَسَّان، وهو إنَّما يُنسب إلى عَبْدِالرَّحْمَـٰن بن أُمِّ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ، وإنَّما رجَّحْنا أنَّه لأَبِي اللَّحَامِ؛ لأنَّ في القَصِيْدَةِ الَّتي منها الشَّاهد ما يَدُلُّ على ذٰلك، قال:

أَرَكُمْ رِجَالاً بُدَّنًا حقّ بُدَّنٍ   فَلَسْتُ أَبَا اللَّحَّامِ إِنْ لَمْ تُخَلَّدُوا

وَكَرَّرَ المُؤَلِّفُ بعضَ الشَّواهدِ في مناسبات مختلفة أو غير مختلفة، ولم تختلف روايته للشَّاهد في تكراره إلاَّ في بيتِ ذِي الرُّمَّةِ الذي ذَكَرَهُ في (١/ ١٣، ٢/ ٣٩٣)

وَقَدْ رَوَاهُ في المَوْضِعِ الأَوَّلِ: «للدَّمْعِ» وفي المَوْضِعِ الثَّاني: «للماء».

سَادِسًا: (مصادِرُه):

لم يَكُنْ أَبُو الوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ مُكْثِرًا من استعمال المصادر في كتابه، وجُلَّ أَفْكَارِهِ وآرائِهِ، تَعُوْدُ - في نَظَرِي - إلى سَلاَمَةِ الحِسِّ اللُّغوي عنده، وثقافته اللُّغويَّة الجَيِّدةِ، مع كثرةِ محفوظِهِ من كلامِ العربِ وأشعارِها وَأَخْبَارِها ولغاتها المختلفة، فكأنَّه هَضَمَ المَصَادِرَ السَّابقةَ وحصَّلَ ما فيها من العلم واختزَنَهُ في ذَاكرته، فلما كَتَبَ هذه التَّعليقات بدأ يجودُ بما فيها من علمٍ جَمّ، لكنَّه يرجع بينَ الفينةِ والأُخْرَىٰ إلى مَصَادِرِهِ، فينقل ويُحَقِّقُ، ويُصَحِّحُ ويُوَثِّقُ، ولعَلَّ أَهمَّ مَصَادره، ومدار بَحْثِهِ على كتاب «غَرِيْبِ الحَدِيْثِ» لأبي عُبَيْدٍ القَاسِمِ بنِ سَلاَّمٍ، فهو جُمْهور مادة بَحْثِهِ، وَمَرْجِعُ أهمِّ نُصُوصه، وَرُجُوْعِهِ إليه كثيرٌ جدًّا، ولا يجدُ الباحثُ عَنَاءً في تَعَرُّفِ النُّصوصِ المَنْقُوْلَةِ عنه، سَوَاءً أشار المُؤَلِّفُ إِلَىٰ أَبي عُبَيْدٍ وَصَرَّحَ بالنَّقْلِ عنه أو لم يَفْعَلْ، صرَّحَ بالنَّقْلِ عن أبي عُبَيْدٍ في واحدٍ وعشرين مَوْضِعًا، ونقله عنه أكثر من ذٰلك بكثيرٍ، وصَرَّح بنقله عن «غَرِيْبِ الحَدِيْثِ» في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

كَمَا رَجَعَ المُؤَلِّفُ إلى كِتَابِ «الدَّلاَئِلِ في غَرِيْبِ الحَدِيْثِ» وهو من أهمِّ المُؤَلِّفات الَّتي أُلِّفَتْ في مادة بحثِهِ «غَرِيْبِ الحَدِيْثِ» لا أقول في بلادِ الأندلس بل بعَامَّةٍ، وَذَكَرَ مُؤَلِّفَهُ قاسِمُ بنُ ثَابِتٍ السَّرَقُسْطِيُّ في مَوْضِعين ولم يكثرْ من النَّقْلِ عَنْهُ، رُبَّمَا اكتِفَاءً بما نَقَلَهُ عن أَبي عُبَيْدٍ فَمَوْضُوعِ الكتابين وَاحِدٌ.

وَرَجَعَ إلى كتابِ «الاستِذْكَارِ» وهو كِتَابٌ عَظِيْمٌ، غَزِيْرُ الفَائِدَةِ مِنْ تأليفِ

الإمَامِ العَلَّامةِ أَبِي عُمَرَ يُوْسُفَ بنِ عَبْدِاللهِ بنِ عَبْدِالبَرِّ النَّمَرِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت٤٦٣هـ) وهو في صَمِيْمِ بَحْثِهِ، وصُلْب تَخَصُّصه شرْحٌ على «الموطَّأ»، وأولى الإمام ابن عبدالبرّ اللُّغة والإعراب عنايةً ظاهرةً في كتابه هـٰذا مما جَعَلَ استفادَةَ المُؤَلِّف منه مُحَقَّقَةً في مَبَاحِثِ اللُّغةِ وغيرها، وذكر العلَّامةَ ابنَ عَبْدِالبَرِّ في ثَمَانِ مواضع وَرَوَىٰ عنه [يظهر أنَّه مباشرة دون واسطة] وَرَجَعَ إلى نُسْخَتِهِ من «الموطَّأ» وَصَحَّحَ عنها، ويذكرها بـ«كتاب أَبِي عُمَرَ» كما في (٢/ ٢٥، ٧٨، ٢٠٧).

وَلَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ مَصَادِرِهِ المُعْجَمِيَّةِ كتاب «العَيْنِ» ولم يَنْسِبْهُ إلى الخَلِيْلِ ولا إلى اللَّيْثِ صَرَّح بذكره في أكثر من خَمْسَةَ عَشَرَ موضعًا، ولكنَّهُ ينقل عنه أحيانًا بعبارة «صاحب العين» في ستَّةِ مواضع أُخْرَىٰ، وربَّمَا نَقَلَ عن الخَلِيْلِ وَمَقْصُوْده ما جاء في كتاب «العين» وربما نَقَلَ عن اللَّيْثِ للهَدَفِ نَفْسِهِ فكأنِّي بالمُؤَلِّفِ مُتَرَدِّدٌ بينَ نسبتِهِ إلى الخَلِيْلِ وعَدَم نِسْبَتِهِ إليه، وكثِيْرًا ما يَنْقُلُ المؤلِّفُ عن مختصره لأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بن الحَسَنِ الزُّبَيْدِيِّ وَيَنْسِبُهُ إِلَىٰ «العين» أو إِلىٰ الخَلِيْلِ؟! وَلَمْ يُصَرِّحْ بذكرِ الزُّبَيْدِيِّ أبدًا. ويأتي في مُقدمة مَصَادِره اللُّغَويَّةِ مؤلفاتُ أبي إسحـٰق يَعقُوبَ بنِ السِّكِّيْتِ (ت٢٤٤هـ) صرَّح بِذِكْرِهِ في سَبْعَةَ عَشَر موضعًا مُصَرِّحًا بالرُّجوع إلى كتابه «الألفاظ» في مَوْضِعٍ واحِدٍ، ويبدو أنه رَجَعَ إلى «إصلاح المنطق» له، وإلى كتابه «الإبدال» وغيرهما من تصانيفه. ومن مصادره كتابُ «البَارِعُ في اللُّغة» وكتابُ «المَقْصُور والمَمْدُود» وهما من تأليف أبي عَلِيٍّ القالي (ت٣٥٦هـ)، ومن مصادره أيضًا كتابُ «المسائل والأجوبة» لأبي مُحَمَّدٍ عبدِالله بن مُسْلِمِ بنِ قُتَيْبَةَ الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٧٩هـ) وَنَقَلَ

عن ابنِ قُتَيْبَةَ في أرْبَعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا ويَبْدُو أَنَّه رَجَعَ إلى كتاب «أدب الكاتب» وكتاب «غريب الحديث» وغيرهما من مؤلفاته. ورَجَعَ إلى كتاب «اليَوَاقِيْتِ» لأبي عُمَرَ الزَّاهدِ المطرِّزِ المَعْرُوفِ بـ«غُلَامِ ثَعْلَبٍ»(ت٣٤٥هـ) وَذَكَرَ أبو عُمَرَ في ستَّةِ مَوَاضِعَ. ورَجَعَ إلى كِتَابِ «الزِّيْنَةِ» لأبي حاتِمٍ الرَّازِيِّ في موضعٍ واحدٍ. كَمَا رَجَعَ إلى «الكامل» للمُبَرِّدِ في موضع واحدٍ، وذكر المبرِّدُ في ثمانية مواضع. وَرَجَعَ إلى كتاب «النَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ» لأبي جَعْفَرٍ النَّحَّاس في موضعٍ واحدٍ.

وَصَرَّح بأسماء عددٍ كبيرٍ من عُلَمَاء اللُّغة والنَّحو وغيرهم مما يغلبُ على الظَّنِّ أنه رَجَعَ إلى مُؤَلَّفاتِ بَعْضِهِمْ، أو أَغْلَبِهِم إنْ شِئْتَ، منهم:

- إمامُ النُّحاةِ سيبويهِ ذكره في ثلاثٍ وثلاثين موضعًا.
- والأَصْمَعِيُّ وَذَكَرَهُ في اثنين وثلاثين موضعًا.
- وَأَبُو عُبَيْدَة (مَعْمَرُ بنُ المثنَّىٰ) في اثني عشر موضعًا.
- الأَخْفَشُ (أبو الحَسَنِ سَعِيْدُ بنُ مَسْعَدَةَ) في أحد عشر موضعًا.
- وابنُ الأعْرَابِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ) في عشرة مواضع.
- والكِسَائِيُّ (عَلِيُّ بنُ حَمْزَةَ) في عشرة مواضع.
- وتِلْمِيْذُهُ الفَرَّاءُ (أَبُو زكريا يَحْيَىٰ بنُ زِيَادٍ) في عشرة مواضع.
- وأبو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ (سَعِيْدُ بنُ أَوْسٍ) في عشرة مواضع.
- وَأَبُو حَنِيْفَةَ الدِّيْنَوَرِيُّ في خمسةِ مواضع.
- وَأَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ (سَهْلُ بنُ مُحَمَّدٍ) في أربعة مواضع.
- وابنُ دُرَيْدٍ (أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّد بنُ الحَسَنِ) في خمسة مواضع.

ـ وَأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ (الحَسَنُ بنُ أَحْمَدَ) في أربعة مواضع .
ـ وَتَلْمِيْذُهُ أَبُو الفَتْحِ عُثمانُ بنُ جِنِّي في ثلاثة مواضع .
ـ والخَطَّابيُّ (حَمْدُ بن سُلَيمان) في أربعة مواضع .
ـ والزَّجَّاجُ (أبو إسْحٰق إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ) في ثلاثة مواضع .
ـ وأَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ في موضعين .
ـ وابنُ دُرُسْتَوَيْهِ (عبدُالله بنُ جَعْفَرٍ) في موضعين .
ـ وابنُ الأنْبَارِيِّ (أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ القَاسِمِ) في موضعين .
ـ والأزْهَرِيُّ صاحبُ (التَّهذيب) في موضع واحدٍ .

وغيرُ هٰؤُلاَءِ كالنَّضرِ بن شُمَيْلٍ، والسُّكَّرِيِّ، والحَرْبِيِّ، والطُّوْسِيِّ، وأبي عَمْرِو بنِ العَلاَء وَغَيْرِهِمْ .

ومن غَيْرِ عُلَمَاء اللُّغة رَجَعَ المُؤَلِّفُ إلى أَقْوَالِ أَئِمَّةِ المَذَاهِبِ الأربعة أبو حَنِيْفَةَ، وَمَالِكٍ، والشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَذَكَرَ البُخاريَّ ومُسلمَ والتِّرمذيَّ وإبراهيمَ النَّخَعِيَّ، وَسَعِيْدَ بن المُسَيَّبِ، والطَّبَرِيَّ، والطَّحَاوِيَّ وغَيْرِهِم .

وَصْفُ النُّسْخَةِ المَخْطُوْطَةِ :

هَـٰذِهِ النُّسخة تحتفظ بها مكتبة دير الأسكوريال بالقُرب من مدريد عاصمة الدَّولة الأسبانية، ورقمها هُنَاكَ (١٠٦٧) وقد صوَّرتها بعثة الجامعة العربية قديمًا، وذكرها الأستاذ الدُّكتور محمَّد فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التُّراث العربي» .

وَتَقَعُ النُّسْخَةُ في (١٣٥ ورقة) وفي كُلِّ صفحة ٢١ سطرًا، وفي السَّطر الواحد ما بين تسع إلى عشر كلمات . وخطُّها أَنْدلسيٌّ هو إِلَىٰ الجَوْدَةِ أَقْرَبُ والنُّسخة بصفة عامة في حالة جيِّدة ليس بها خُرُوم في داخلها ويسقط من أولها

ورقة أو وَرَقَتَيْنِ تَقريبًا بما فيها ورقة العُنْوان، تبدأ بقول المؤلِّف: «خمسين، ثم رُدَّت إلى خَمْسٍ تخفيفًا على العِبَادِ. . .» في الدِّيباجة يشرح قول المُؤَلِّفِ (وُقُوتِ الصَّلَاةِ) قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ في شَرْحِ الحَدِيْثِ الأوَّلِ من كتاب (وُقُوْتِ الصَّلَاةِ) لذا تَرَجَّحَ أن يكونَ السَّاقِطُ ورقةً واحدةً أو وَرَقَتَيْنِ على الأَكْثَرِ. وهي نُسْخَةٌ قَدِيْمَةٌ مَنْقُوْلَةٌ من مُبَيَّضَةِ المُؤَلِّفِ التي تَرَكَ بها بَيَاضًا في أماكن مُتَعَدِّدَةً على أَمَلِ أن يملأَ هَـٰذَا الفراغ، فلعلَّ الوقت لم يُسعفه، أو لعلَّه سَدَّدَ هَـٰذَا الفراغ في نُسْخَة أُخْرَىٰ لم نَقِفْ عليها. والكتابُ في جُزْءَين ينتهي الجزء الأول منه بآخر كتابِ (الحَجِّ) وَيَبْدَأُ الجُزْءُ الثَّانِي بكتابِ (النِّكاح) بآخر كتابِ (أسماء النَّبِيِّ) وهو آخرُ «المُوَطَّأ» وألحقَ النَّاسخُ في آخره أوراقًا وَجَدَهَا مُلْحَقَةٌ بِالأَصْلِ. . . خَتَمَ النَّاسِخُ الجُزْءَ الأول في مُنتصف الورقة رقم (٧٦) بقوله: «تم النِّصف الأول من تعليق الشَّيْخِ الفَقِيْهِ، الإمامِ، القُدوة، المُتَفَنِّنُ أبي الوَلِيدِ هِشامِ الوَقَّشِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وعَفَا عَنْه، وهو مُنْتَسَخٌ من مُبَيَّضَتِهِ بخطِّ يده، وقوبل بها وَصَحَّ بعَوْنِ الله في حادي وعشرين لذي القَعْدَةِ من عامِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَسَبْعِمَائَةَ، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمين، وَصَلَّىٰ اللهُ على نبيِّنَا مُحَمَّد وآله الطَّيِّبين» ويبدأ الجُزء الثَّاني بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم. . . النِّكاح. . .» وينتهي بقوله: «كمل التَّعليق على مُوَطَّأ مالكِ بنِ أَنَسٍ ـ رضي الله عنه ـ في تفسير لُغَاتِهِ وَغَوَامِضِ إعرابِهِ وَمَعَانِيه، نُقل هَـٰذَا كلُّه من مُبيضة المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ وَالحَمْدُ للهِ، وكان أكثرُ المَوَاضع بها تَرَكَ بياضًا، وأظنُّه تركه إلى أن يكملها ويعيد فكرته والله أعلم».

وَمَعَ أنَّ النُّسخَةَ بِحَالةٍ جَيِّدَةٍ بشَكلٍ عَامٍّ فهي لاَ تَخلو مِنْ تَصْحِيْفٍ وَتَحْرِيْفٍ فَاحِشٍ في كَثيرٍ من المَوَاضِعِ مع تقديم وتأخير لبعض الفقرات، استطعتُ بحمدِ الله إصْلاَحَ أَغْلَبه وأشرتُ في هَوَامِشِ الكِتَابِ إلى ذٰلك على عادةِ المُحَقِّقين في منهجيه التَّحقيق.

عملي في تحقيق النَّصِّ:

لما كان الكتابُ نسخةً وَاحدةً وجدتُ في تقويمِ عباراته وتصحيح ألفاظه مَشَقَّةً بالغةً، وَهَـٰذا مَا يَجِدُهُ كُلُّ مُحَقِّقٍ لنص على نسخةٍ واحدةٍ مهما كان تصحيحها جيِّدًا، فلابد أن يقع الناسخ في التصحيفِ والتَّحريفِ الذي لا يَسْلَمُ منه أَحَدٌ، لِذٰلِكَ اتخذت نُسخة «مُشكلات الموطَّأ» المنسوب إلى أبي محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) نسخةً أُخْرَىٰ وَرَمَزْتُ لها بحرف (س) لأنَّها فيما أَظُنُّ مُخْتَصَرَةٌ من كتابنا هَـٰذَا لا غيرُ، كما راجعتُ نصوص الكُتُب التي نَقَلَ عنها المؤلِّف، وفي مقدمتها «غريب الحديث» لأبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّم الهروي (ت٢٢٤هـ) و«العين» المنسوب إلى الخليل بن أحمد. . . وغيرهما من مصادر المؤلِّف التي صرَّح بالنقل عنها، أو صرَّح بذكر مؤلِّفيها ولم يذكر المصدر كَنَقْلِهِ عن «أَدَبِ الكَاتبِ» لابن قتيبة، و«إِصْلاَحِ المَنْطِقِ» و«الإبدال» لابن السِّكِّيت وغيرها.

ـ ووضعت كُتُب وأبواب «الموطَّأ» وبعض عباراته التي شَرَحَهَا المُؤلِّفُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ أو النَّاسِخَ ذَكَرَ بَعْضَهَا وأعرضَ عن بعضٍ؛ وإنَّما ذَكَرْتُ مَا تَرَكَ منها ـ وهو الكثير ـ ليكون الكتاب على نَسَقٍ واحدٍ، ولأنَّه غلب على ظنِّي أنَّها سَقَطَت منهما أو من أحدهما سهوًا عن غير قَصْدٍ. ولأهميَّة ذٰلك لمن أراد سرعة

الرجوع إلى المقصود دون أقل عناءٍ.

ـ وَخرجت كُتُبُ «المُوَطَّأ» مثل كتاب (وقوت الصَّلاة) وكتاب (الطَّهارة) وكتاب (الصَّلاة) . . . من الرِّوايات المُختلفة للموطأ، وأهم شروحه المطبوعة، وعند ذكر أو لفظة من الحديث أذكر معها رقم الحديث في رواية يحيى وأغفل ما بعدها حتَّى تأتِيَ بعده لفظةٌ أُخرى في حديثٍ آخرَ فأذكر معها رقمه . . . وهكذا.

وإِذَا غَلَبَ عَلَىٰ ظَنِّي أنَّ لفظةً ما سقطت من النَّاسخ ووجودها ضَرُوْرِيٌّ زُدتها إِذَا كَانَ يَتَوَقَّف فهمُ المَعْنى عليها. كُلُّ ذٰلِكَ أجعله بين حاصرتين هَـٰكَذَا [ ] على ما هي عليه عادة المحقِّقين، فإن كان من مصدر ذكرته وإن لم تكن من مصدر أغفلت ذٰلك، والقوسان كفيلان بمعرفة المقصود.

وَأَمَّا عَزْوُ الآياتِ، وَتَخْريج القِرَاءات، وَتَخْرِيج النُّصُوْصِ، وَتَرَاجِمِ أغلبِ الأعْلَامِ، وَالتَّعريفِ بِالمَوَاضِعِ وَتَخْرِيْج الأقْوَالِ، فَهَـٰذَا كلُّه من مَبَادِىء هَـٰذَا الفَنِّ. ومثل ذٰلك تَمَامًا كتابة المُقدِّمة وَصُنع الفهارس، مِنِّي الاجتهاد ومن الله التَّوفيق.

اسْتِدْرَاكٌ وَتَنْبِيْهٌ :

بَعْدَ انْتِهَاء طَبْع الكِتَابِ وَفَهْرَسته تَمَامًا وَقُدِّمَ للسَّحْب، التَقَيْتُ بالأخ الدُّكتُوْر مُحَمَّد السَّليماني، وَالأخ الشَّيْخ خَالِد مدرك، فَأَخْبَرَانِي أن للكِتَابِ نُسْخَةً أُخْرَىٰ في الخزانة العَامَّة بالرِّباط، وقالا: هِيَ هُنَاك مَجْهُوْلَة المُؤَلِّف، لَـٰكن بمُقَارَنتها بنُسْخَتِنَا تَبَيَّنَ أَنَّها نُسْخَة أُخْرَىٰ مِنْهُ، كَذَا قَالاَ، وَلَمْ يَعْرِفَا رَقَم الكِتَابِ هُنَاك، وَلاَبُدَّ لَنَا مِنَ البَحْثِ عَنْهَا، ثُمَّ الاطْلَاع عَلَيْهَا، وَمُقَارَنتها بنُسْخَتِنَا هَـٰذِهِ، وَنُفِيدُ منها في طَبْعَةِ الكِتَابِ الثَّانِيَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

الورقة الأولى من الجزء الأول

والخبر والاستخبار جنسان ينفرد كل واحد منهما بحقيقته ولذلك حصر رواة
الكلام الى أربعة خبر واستخبار وامتثال ورغبة وبالبعض الأسماء وهي على
حين كانت دوالها ويرتبط منها بغيرها الثلث والشمس والحجل والقمر

تمت النصف الاول من تعليق الشيخ الفقيه الامام العزيز
المتفنن ابي الوليد هشام الوقشي رحمه الله وعفا عنه
وكان الفراغ من منتخبه لنفسه يوم ... محمد بن عبد الله
... جمادى ... وعشرين لليلة خلت من عام اربعة عشر وستمائة
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين

الورقة الأخيرة من الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد

النكاح قال الكلبي من النحويين خطبت المرأة خِطبةً وعلى المنبر خُطبةً وقال
ثعلب الخُطبة والخِطبة اسم لما يُخطب به والخطبة بالكسر المصدر وقال ابن رستويه اما ان
مصدران وانما وضعا موضع المصدر ولو استعمل مصدرها على القياس لخرج مصدر
ما يتعدى فعله منهما على فَعْل والمتعدي على فَعْل وقيل في الشعر خطبت المرأة خطبا
وفي غير الشعر خطوبا وانكر كثير استعماله لانه لا يلتبس ووضع غيره موضعه قال
والخطبة اسم ما يخطب به في النكاح خاصة وبالضم ما يخطب به في كل شيء ودليل الاول
كان رسول الله يعلمنا الخطبة في النكاح والحاجة كذا روي بالضم وقال الزجاج الخطبة
بالضم في ماله اول واخر فدل على ان الخطبة بالكسر في النكاح لانه امر ليس له اول واخر
والتعريض من تعرضت الرايات في المشي اذا عرضت يمينا وشمالا وتركت المشي على استقامة
ومنه قول عبد الله ذي البجادين يخاطب ناقة النبي صلى الله عليه تعرضي مدارجا وسومي
تعرض الجوزاء للنجوم هذا ابو القاسم فاستقيمي ومعنى التعريض على هذا ان يعدل عن بعض
ما يقصده ويحتمل ان يكون من عرض الشيء ومنه خذ بيدي عرض الشيء اذا اردت الاخذ به
ولم يقصد جميعه فيكون معنى التعريض ان يظهر له بعض ما يريد ويقال رب كناية ورب تصريح
بعض اركانه وفيهما في المستقبل الاول كالعلم يعلم والثاني كقتل يقتل ودان العجم فتوته
بفتح اركانه —————— والتقفا على صداق معطوف على ان تخطب
واكثر الرواية ورده بضم النون واثبات النون على القطع مما قبله وقال ابن الاعرابي لما انها اذا انت
اذ غير ليس —————— وذكر قول الزراد في الحريري غير مراد اول الضراوة تعرف بها الذي
حرب عوانا وذكر اخرة وابن البرج فقال ومنه الفحر ويقال اللعقلة والعقل وهو طول البظر
يقال هي امراة عقلاء وفرقاء وبكراء والبظر الحقب والشبر
ابنعوا لها خاتنا واثنروا لختنها امواسيا ان بقي فيها شيء من في الضراء خمس عشرة صراف

الورقة الأولى من الجزء الثاني

١٣٣

في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب والعرب تقول لا تضع قدمك حيث قدم بلا [illegible] وحقيقة
القول الثاني أن القيامة تكون في زمان نبوته وقد استعملت العرب أيضا القدم بمعنى السبق ثم استعملنا
بمعنى ما أثر [illegible] والقلانس قدم وكأنهم سموا السبق قدما لأنه يكون بالقدم كما سموا النعمة يدا لأنها
باليد تكون وهذا اسم وقد يحتمل [illegible] القلانس قدم سابقة ولم [illegible] والصبغة حتى [illegible] كما [illegible]
[illegible] وقد [illegible] أي وردنا [illegible] وقال الشاعر [illegible] الطيب المرتبة في [illegible] على [illegible]
[illegible] على [illegible] ويعني هذا الوجه الثاني قولهم لفلان [illegible] سابقة [illegible] تارة [illegible]
تارة اختصارا وإخبارا وربما جمعوه [illegible] حتى [illegible] إلى غاية [illegible] القدم السابقة
ومن جمعها ما جاء في هذا المعنى قول الآخر انطمع منهم [illegible] قدم وقال تعالى
أن لهم قدم صدق [illegible] الأقوام في [illegible] كما تسبق في قوله والسابقون السابقون أولئك المقربون

كمل التعليق على موطأ مالك بن أنس رضي الله عنه
في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه نقل
هذا كله من مبيضة المؤلف رحمه الله والحمد لله
وكان أكثر المواضع بها [illegible] و[illegible]
إلى أن يكملها ويعين بكرمه والله أعلم

الورقة الأخيرة من الجزء الثاني